أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المعلومة الأمنية

لواء د. محمد فاروق عبدالحميد كامل

الطبعة الأولى

الرياض

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

المحتويـــات

المقدمـــــة ٣

الفصل الأول : ٧

١ . ١ ماهية المعلومة ٩

١ . ٢ تعريف المعلومة ١١

١ . ٣ عناصر المعلومة ٢٠

الفصل الثاني : ٤١

٢ . ١ الأبعاد السيكولوجية للمعلومة ٤٣

٢ . ٢ القدرة العصبية ٤٦

٢ . ٣ الدوافع الغريزية ٤٨

٢ . ٤ مدى قوة الذاكرة والملاحظة ٥٠

٢ . ٥ القدرة على الإدراك ٥٢

٢ . ٦ الوعي ودرجة الذكاء ٥٤

الفصل الثالث: ٥٧

٣ . ١ شروط صحة المعلومة الأمنية ٥٩

٣ . ٢ شروط موضوعية المعلومة ٦٠

٣ . ٣ كمال المعلومة ٦٣

٣ . ٤ صدق وإثبات المعلومة ٦٦

٣ . ٥ فعالية المعلومة ٦٨

٣ . ٦ مراعاة عنصر التنبؤ في المعلومة ٧٠

الفصل الرابع: ٧٥

٤ . ١ تحليل المعلومة الأمنية ٧٧
٤ . ٢ تحليل المعلومة الأمنية أسلوب للبحث العلمي ٧٩
٤ . ٣ أنواع تحليل المعلومة الأمنية ٨١
٤ . ٤ مراحل عملية تحليل المعلومة الأمنية ٨٣

الفصل الخامس: ٨٧

٥ . ١ المجالات الأساسية للمعلومة الأمنية ٨٩
٥ . ٢ في مجال الأمن الجنائي ٩٠
٥ . ٣ في مجال الأمن السياسي ٩١
٥ . ٤ في مجال الأمن الاقتصادي ٩١
٥ . ٥ في مجال الأمن الاجتماعي ٩٢

الفصل السادس: ٩٥

٦ . ١ تسجيل المعلومة الجنائية ٩٧
٦ . ٢ التطور التاريخي للتسجيل الجنائي ٩٨
٦ . ٣ ماهية التسجيل الجنائي للمعلومات ١٠٠
٦ . ٤ القواعد الفنية للتسجيل الجنائي ١٢٣
٦ . ٥ دور التسجيل الجنائي في عملية البحث الجنائي ١٣٠

الفصل السابع: ١٤١

٧ . ١ إحصاء المعلومة الجنائية ١٤٣
٧ . ٢ تعريف الإحصاء الجنائي ١٤٣
٧ . ٣ المصادر الإحصائية ١٤٥
٧ . ٤ أهمية الإحصاء الجنائي في أعمال التحقيق الجنائي ١٤٧
٧ . ٥ الأخطاء التي تؤثر في سلامة الإحصاء الجنائي ١٥٠

المراجـــع ١٥٣

المقدمـــة

يرتكز العمل الأساسي لجهاز الأمن على محور جوهري، يتمثل في جمع المعلومات عن المجالات المختلفة التي يهتم بها الجهاز. وبالتالي فإن جل العمل الدؤوب الذي يمارسه مسئول الأمن، يستهدف أساساً الحصول على معلومة ما، قد تقدم له شيئاً من المعرفة تلقي الضوء الذي يزيل عدم التأكد القائم حول موضوع ما ، فيمكنه ذلك من استخلاص عدد من النتائج المؤثرة في كشف أو توجيه العمل الشرطي ، وتكون هي المحور الذي يبني عليه تصوره في تقدير موقف ما قد يرفعه إلى المستويات العليا في صورة تقرير، وقد يحتفظ به في أرشيفه كرصيد يستثمره في الوقت المناسب.

وتبرز أهمية المعلومة في نطاق مهام الأمن من خلال أن ما يستخلص من هذه المعلومات من معارف يمثل قناة الاتصال الرئيسة التي توصل إلى كشف الجرائم وضبط مرتكبيها ، فضلاً عن منع وقوعها أصلاً، وتمر من خلالها ردود أفعال الرأي العام حول السياسات الأمنية المطبقة والمنظمة لحياة الأفراد من ناحية، ومن ناحية أخرى تكشف لقيادات مرفق الأمن أحاسيس المواطنين، واحتياجاتهم، و تطلعاتهم في مجال الأمن، لكي تأخذها في حساباتها في إدارة شئون وعمليات المرفق الأمني.

ولا شك في أن الإدارة الأمنية التي تعمى عنها حقيقة اتجاهات الرأي العام حيال وضعها لسياساتها، أو اتخاذها لقراراتها، أو التعرف على ردود أفعاله خلال تغيير هذه السياسات أو القرارات، تتعرض بصورة مؤكدة لأخطار الفشل، ولمخاطر غير محدودة نتيجة عدم تطابق هذه السياسات أو القرارات مع احتياجات المواطنين الفعلية وتطلعاتهم وآمالهم ، مما يعرض

جهود هذه الإدارات للتعثر في تحقيق أهدافها المرجوة، الأمر الذي يعرض أعمالها لتدهور محقق (Auclaire,1975,p.2) .

وإذ تصدق الحقيقة السابقة على السياسات الاستراتيجية لمرفق الأمن، فإنها وبذات الدرجة تصدق أيضاً على القرارات الأمنية الأدنى درجة في مستوياتها اللامركزية المنتشرة خلال التنظيمات الأمنية، والتي يجب أن تعلم بالوقائع والأحداث وانعكاساتها على الرأي العام ، وبالتطورات التي تلحق بجميع المواقف الأمنية التي تمس المواطنين ، وبالتالي فإن المعلومة تصبح أمراً لا غنى عنه لأي عضو يساهم بالقليل أو بالكثير في إدارة شئون المرفق، ويصدق بالتالي المثل الفرنسي القائل : «إن المعرفة هي مناط السلطة، والتنبؤ هو مناط القدرة» *

ونظراً للأهمية القصوى للمعلومات الأمنية فإن التنظيم الأمني المعاصر لمرفق الأمن يضم وحدات خاصة للتحري وجمع المعلومات فيما يتعلق بشئون معالجة الجريمة ، ويهتم أيضاً بتعديد قنوات أخرى خارجية تضمن بها وصول تيارات الرأي العام عن الحالة الأمنية، وهي عبارة عن أجهزة متخصصة، لها الصفة الحيادية في جمع المعلومات عن شتى الأنشطة الإجرامية ، ومدى امتدادها وتركزها الجغرافي ، ومدى تأثر إحساس المواطنين بالأمن في أماكن وقوعها .

ورغم أهمية المعلومة كحقيقة مجردة في أعمال مرفق الأمن، فإن الدراسات المهتمة بهذا العلم تقفز عادة متخطية ما يستوجبه المنطق من

---

*"Saveoir c,est Pouvoir - Prevoir C,est Pouvoir".

ضروريات تكثيف الدراسات الخاصة بالمعلومة باعتبارها هدف وأداة جهود المرفق الأمني ككل، والقاسم المشترك في جميع الدراسات التي تتناول فروع هذا العلم، ويكتفى في هذا المجال بإشارات مقتضبة في مقدمة الدراسات الفرعية، تدور حول تعريف المعلومة ولا تغطي مطلقاً الجوانب العلمية المختلفة للمعلومة كوحدة قائمة بذاتها، تمثل نقطة الانطلاق الأساسية لغيرها من الدراسات الأمنية.

وحتى نوضح الحقيقة السابقة فإن البرامج الدراسية تركز على أساليب ووسائل جمع المعلومات، وسبل مواجهة ما تكشف عنه من حقائق، دون أن تهتم بتحديد جوهر هذه الأمور كلها وهو المعلومة ذاتها. ومن هذا المنطلق يصب على ذهن الدارس فيض من الدراسات حول الأساليب الفنية لجمع المعلومات والأجهزة العلمية المساعدة على ذلك، وما يتمخض عن ذلك من نتائج أو اكتشافات للأنشطة التي يهتم جهاز الأمن بمراقبتها، وسبل مكافحة الأنشطة المتعارضة مع النظام العام للدولة، ورغم قيام جميع هذه الأمور على فكرة المعلومة فإن هذه الفكرة تبقى غامضة في ذهن الدارس.

ونحن إذ نقرر ذلك لا ننكر الأهمية المطلقة للدراسات السابقة كفروع حيوية لدراسة العلوم الشرطية، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن لكل علم مدخلاً يمهد لدراسة مختلف فروعه، والمدخل الطبيعي لدراسة علوم الشرطة يتمثل في دراسة متعمقة للمعلومة كحقيقة مجردة تتناول ماهيتها بصفة عامة، وتحدد خصائص المعلومة التي تهم جهاز الأمن، وتكشف نوعياتها المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها من المجالات الفرعية الأخرى، وتعرف بطرق تسجيلها وتصنيفها وإحصائها.

تأسيساً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تنصب أساساً على المعلومة كمحور جوهري للعمل الشرطي، ويشمل هذا الكتاب سبعة فصول: خصص الفصل الأول لدراسة ماهية المعلومة بصفة عامة بما يوضح تعريفها وعناصرها، والفصل الثاني للعوامل النفسية المؤثرة في المعلومة، والفصل الثالث لشروط صحة المعلومة، والفصل الرابع لقواعد تحليل المعلومة الجنائية، والفصل الخامس للمجالات الأساسية للمعلومة الجنائية، والفصل السادس للتسجيل الجنائي للمعلومات، وأخيراً الفصل السابع لقواعد الإحصاء الجنائي للمعلومات.

الفصل الأول

١ . ١ ماهية المعلومة

١ . ٢ تعريف المعلومة

١ . ٣ عناصر المعلومة

١ . ١ ماهية المعلومـة

يرتبط تاريخ المعلومة بتاريخ البشرية ذاتها ، فبعد أن خلق الله سبحانه وتعالى آدم علمه الأسماء كلها ، وشاءت قدرته أن يميزه بهذه المعلومات عن غيره من المخلوقات من ملائكة وشياطين وأن يجعلها ـ أي المعلومة ـ مصدر القوة التي من أجلها أمرهم بأن يسجدوا له . ومنذ ذلك التاريخ اكتسبت المعلومة أهمية قصوى حيث أصبحت أهم أسباب القوة حيث يصدق القول «من يملك المعلومات يستطيع أن يكون الأقوى»(عبدالهادي ، ١٩٩٤) .

ولما كانت المعلومة هي من أهم أسباب القوة فإن السعي إلى حيازتها من شتى مصادرها أصبح واحداً من الاهتمامات المتقدمة سواء لكل من الدول أو الأفراد ، وبحيث أصبحت في حد ذاتها نعمة يطلبها الإنسان من خالقه «وقُل رَّبّ زدْني علماً»(سورة طه ، ١١٤) . وأضحت المعلومة هي الهدف الأساسي لجميع طلاب العلم في شتى مراحله ، وهدف العالم في مختبره ، والتاجر في تجارته ، والعامل في مهنته . بل إن الدول المعاصرة تدفع في سبيل إنماء معلوماتها التقنية والعلمية في شتى المجالات النفس والنفيس ، وتعتبر ما تتوصل إليه منها من أغلى أسرارها سواء تعلقت المعلومة بالتجارة أو الصناعة أو غيرها من الشئون السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية ، بل إن جل الصراعات العنيفة التي تدور بين أجهزة الاستخبارات بالدول في زمن السلم أو الحرب يكون محورها أساساً التوصل إلى المعلومات التي يحوزها الآخرون من ناحية ، ومكافحة جهود الأجهزة الأخرى لحيازة ما تتوصل إليه من معلومات من ناحية ثانية .

ومن منطلق أن «فوق كل ذي علم عليم» فإن مجال المعلومة لا حدود له، فمهما بلغت معلومة ما حد الكمال من حيث وضوحها واستيفائها فهي رغم ذلك لا تخرج عن كونها جزءاً من كل لا يفهم معناه إلا في سياق هذا الكل . ولا يستطيع الباحث في ضوء هذا المفهوم أن يقدم معلومة ما في تقريره على أساس أنها نهاية المطاف القاطع بشيء ما ولابد أن يأخذ في اعتباره الامتداد اللانهائي للمعلومة والذي قد يعدل أو يغير من نتائجها بصورة جذرية .

وعلى الأساس السابق فإن الباحث عن المعلومة يجب أن يتمتع بصفتين قد تبدوان صفتين مذمومتين لدى الشخص العادي ولكنهما مطلوبتان بشدة لدى الباحث ، وتتمثل الصفة الأولى في الشراهة فيجب أن يكون شرهاً في البحث عن المعلومات واستقبالها لا يحد نهمه في هذا المجال شيء ولا يكفي لشبعه أي قدر من المعلومات حيث المجال واسع لا حدود له .

أما الصفة الثانية فتتمثل في الشك والشك المستمر في مدى صحة المعلومة ذلك الشك الذي يدفعه دائماً لأن يتأكد من صحتها وسلامتها وإذا كان الشك صفة ذميمة لدى الفرد العادي فإنه صفة مطلوبة للباحث عن المعلومة توصله إلى أقصى قدر من الصحة لما يجمعه من معلومات حيث لا يخرج ما يجمعه عن كونه جزءاً من كل .

ورغم الاتساع اللانهائي لمجال المعلومات فإن أهميتها للدول والأفراد على حد سواء دفعت بالباحثين في حقل الإعلام إلى البحث عن وضع تعريف للمعلومة ، وإيضاح عناصرها المختلفة ، وتبيان مصادرها، وفيما يلي نتناول كل موضوع من هذه الموضوعات بإشارة موجزة كتمهيد واجب لموضوع الدراسة الذي ينصب على بحث المعلومة في مجال العمل الشرطي . ونخصص لكل موضوع منها فقرة مستقلة .

١ . ٢ تعريف المعلومة

إن المصطلح العلمي لتعبير «المعلومة» عربي، يقابله المصطلح اللاتيني "information" . وتتعدد المعاني العربية لهذا المصطلح اللاتيني بصورة كبيرة : فقد عرفت على أساس أنها معلومة ، واستخبار ، ووشاية !! كما أوردها معجم مجمع اللغات (مجمع اللغات، د. ت، ص ٦٧ ومابعدها). أما معجم المنجد فيعرفها بأنها «كل مايعرفه الإنسان عن قضية أو حادث» (المنجد الأبجدي، ١٩٦٧، ص ٩٧٩). ويعرفها معجم (لاروس) العربي الحديث بأنها «الأخبار والتحقيقات أو كل ما يؤدي إلى كشف الحقائق وإيضاح الأمور» (لاورس، ١٩٧٣، ص ١١٣٤) . أما معجم مكنز مصطلحات المكتبات والمعلومات فيعرفها بأنها «عملية توصيل حقائق أو مفاهيم من أجل زيادة المعرفة» (عبدالهادي، ١٩٨٠).

وتتناول موسوعة "Comptons encyclopedia" تعريف المعلومة بأنها «أي شيء يزيل عدم التأكد من أمر ما» وبمعنى آخر شيء يوصل إلى اليقين من حقيقة ما . ويضرب المثل التالي لتوضيح هذا التعريف : هب أنك ضربت موعداً لصديق لقضاء عمل ما إلا أنه عندما حان ذلك الموعد هطلت الأمطار بغزارة فاتصل صديقك هاتفياً بك يطلب إلغاء الموعد أو تأجيله بسبب هطول الأمطار . فهنا المكالمة التلفونية لا تحمل معنى المعلومة فيما يتصل بأخبارها بهطول المطر، ذلك لأنك تعلم بهطول الأمطار عند اتصاله بك . أما إذا كان الموعد للقاء يتم في مكان بعيد عنك وسمع صديقك باحتمال سقوط الأمطار في الموعد وهو ما تأكد له بسقوط الأمطار فعلاً فعندما يتصل بك طالباً إلغاء الموعد لسقوط الأمطار فهو قد أكد لك تحقق

معلومة محتملة التحقق، وبذلك فهو قد أزال الشك الذي يحيط بذلك، ومن ثم فإن اتصاله يشكل معلومة صحيحة (Comptons ency,1970,p.1881)

ويعرف (لانكاستر) المعلومة بأنها «ذلك الشيء الذي يغير الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما» (لانكستر، ١٩٨١). وبالتالي فيشترط لتحققها أن يفهم متلقو المعلومة فحواها، وأن يخرج منها بنتيجة تضيف إلى علمه شيئاً جديداً، أو تؤكد له علماً سابقاً، فإذا لم يتحقق ذلك فقدت المعلومة معناها.

أما برودس Brodes فيعرف المعلومة بأنها «كل ما يعدل أو يغير من البناء المعرفي بأي طريقة من الطرق نتيجة لما تحدثه من التنشيط لنظامنا العصبي بواسطة مصدر ما خارج عقولنا أو أدمغتنا» (Brodes,1980,p.21)

ويعرفها الدكتور محمد فتحي عبدالهادي بأنها «الحقائق عن أي موضوع أو هي الأفكار والحقائق عن الناس والأماكن والأشياء . . . الخ أو أنها معرفة تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة . . الخ» (عبدالهادي، ١٩٨٠).

بإلقاء نظرة تحليلية على التعاريف السابق إبرازها يتبين لنا أنها جميعها قد اتفقت في كون المعلومة «إنباء يحدث قدراً من المعرفة يزيل عدم التأكد في أمر ما» وهو التعريف الذي يضع الحدود الواضحة الجامعة المانعة للمعلومة. فلا يشترط في المعلومة دائماً أن تأتي بشيء جديد، ويكفي أنها تأتي لتؤكد شيئاً سبق العلم به، ولكنه لم يصل إلى مرحلة اليقين بعد فتأتي المعلومة لتضفي عليه بعضاً من اليقين الذي يزيل قليلاً أو كثيراً من عدم التأكد فيه، ويحدث بذلك قدر من المعرفة يعطي للمعلومة وجودها الفعلي.

وعلى العكس فإن المعلومة تفقد معناها إذا أتت بأخبار عن شيء ثبتت معرفته بشكل قاطع ولا نحتاج إلى دليل آخر يؤكده حيث تصبح عندئذ لا

فائدة تجنى من ورائها . كما أن المعلومة تفقد معناها أيضاً إذا أتت بمجرد لغو لا يشير إلى معان محددة، وتتداخل فيها الوقائع بصورة تضفي عليها الغموض الذي لا ينتج أي قدر من المعرفة لمتلقي المعلومة .

والمعلومة بتعريفها السابق تتميز عن أمرين يتداخلان معها ونعني بهما البيانات Data ، والمعرفة Knowledge فالبيانات هي الوقائع الثابتة في مجال ما والتي يتم تسجيلها عن طريق الملاحظة ، وهي تمثل في حد ذاتها أساس التحليل والدراسة للباحث والذي يستطيع من خلال ما يجريه من تحاليل ودراسات عليها أن يخرج بمعلومة تبلور الحقائق التي نتجت عن دراسته للبيانات، وبذلك فإن البيانات في حد ذاتها لا تمثل معلومة ولكنها تعتبر الخلية التي تتكاثر منها معلومة أو أكثر . وبالتالي فالبيانات تتميز أصلاً عن المعلومة إلا أنها في ذات الوقت مصدر وجودها .

والمعرفة تتميز أيضاً عن المعلومة ، ذلك أن المعلومة تمثل مجموعة الحقائق التي أمكن استخلاصها من البيانات ، بينما نجد أن المعرفة تتمثل في مجموعة المفاهيم النابعة من الحقائق التي تعبر عنها المعلومة، لكي توصلنا إلى إخبار عن تصور جديد، أو زيادة في تأكيد خبر سابق لم يصل إلى مرحلة التأكيد بعد . وبالتالي فإن المعلومة تمثل استنتاجاً مستخلصاً من واقع، بينما المعرفة هي مفهوم نابع عن حقيقة ميدانية تبرز إلى حيز الوجود بسبب تحليل المعلومة ذاتها ، ومن ثم فالمعرفة أيضاً تميز عن المعلومة إلا أن المعلومة ذاتها هي مصدر المعرفة .

ويمثل التحليل السابق للمعلومة فائدة قصوى للباحث بصفة عامة وفي حقل المباحث الشرطية بصفة خاصة . فكثيراً ما يحدث أن يختلط الأمر عليه فيقدم تقريراً يحوي مجموعة من البيانات المجردة على أساس أنه معلومة،

وهو في ذلك يكون مخطئاً . وقد يقدم تقريره قافزاً إلى المعرفة دون أن يدعم ما يقدمه بالبيانات، وما أسفر عنه استقراؤها وتحليلها من معلومات، وهو في ذلك يكون أيضاً مخطئاً حيث يفقد تقريره أهم عناصره الإقناعية حيث يقدم مفهوماً بلا دليل.

وحتى نوضح الأفكار السابقة نسوق المثال التالي من واقع أعمال الشرطة . فإن الباحث يتلقى العديد من تقارير مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم الراصدة لتحركاتهم ولقاءاتهم وتمثل هذه التقارير مجموعة البيانات. فإن عكف الباحث على دراستها ولاحظ أن مجموعة من المشتبه فيهم تلتقي في مواعيد ثابتة وأماكن معينة فإنه يستخلص من ذلك معلومة تتمثل في أن هناك تنظيماً أو عصابة ، فإن كان لهم نشاط إجرامي معين نسب هذا التنظيم إلى هذا النشاط وتكون المعرفة المستخلصة من ذلك أن هناك تنظيماً إجرامياً ذا اتجاه معين دخل مرحلة النشاط الفعلي .

وتتنوع المعلومة حسب نوعية المعرفة المكتسبة من ورائها إلى عدة نوعيات نبلورها في النقاط التالية:

١ . ٢ . ١ معلومات إنمائية

وتعطي معرفة ترفع من المستوى الثقافي للفرد، كالقارئ لكتاب يغطي المعارف الخاصة بحضارة ما، أو يتناول نوعاً من أنواع الفنون أو الرياضة.

١ . ٢ . ٢ معلومات تعليمية

تعطي المعرفة التي تتيح للفرد أساسيات التعليم. ومثالها المعلومات التي تدرس للطلاب في مراحل التعليم المختلفة .

١ . ٢ . ٣ معلومات إنجازية

وتعطي المعرفة التي تمكن من إنجاز عمل محدد كالمعلومات المستخلصة من تجربة عملية، والتي تثبت فكرة جديدة تؤدي إلى إنجاز حلول تقنية مبتكرة (Viswanaathan,1976)

ومن التحليل السابق لتنوع المعلومة نستطيع أن نضع المعلومات التي يستهدفها جهاز الأمن في نطاق النوع الثالث من المعلومات ونعني بها المعلومات الإنجازية . حيث تتضافر المعلومات التي يجمعها الجهاز على إنجاز هدف محدد يتمثل في العمل على استقرار الأمن الداخلي للدولة بمنع وقمع كل ما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة بصفة عامة وكل ما يشكل جريمة من الجرائم التي تنص عليها الشريعة والنظم .

ونتيجة لأهمية المعلومات في وقتنا المعاصر فقد برز علم المعلومات كأحد الفروع الجديدة للعلوم، يتمتع باستقلالية ضمن العلوم الاجتماعية حيث اصطلح على تسميته لاتينياً بعدة تعبيرات منها دراسة المعلومات (Infonmation Studies) أو علم المعلومات (Informatice , Informatology Information Science)وهو علم يهتم أساساً بالمعلومات كظاهرة إنسانية ويتفرع منه عدد من العلوم الأخرى مثل علوم المكتبات، والاتصال، والحاسبات الآلية، والتربية . وينصب هذا العلم أساساً على دراسة خواص المعلومات وسلوكها والعوامل التي تحكم تدفقها ووسائل تجهيزها لتيسير الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن بما يشمل إنتاج المعلومات وبثها وتجميعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها واستخدامها (عبدالهادي، ١٩٨٠) .

نخلص مما تقدم إلى أن المعلومة باعتبارها إخباراً يعطي معرفة تزيل عدم التأكد المحيط بموضوع معين، أصبحت محكومة بأحكام علمية يضمها علم معترف به له قواعده وأصوله ، ولم تعد مجرد مهارة فنية تحكم بموهبة عشوائية ، وإنما هي وبصورة جوهرية قدرة قابلة للخلق والتطوير والتنمية . وإذ يصدق هذا القول على كافة أنواع المعلومات بصفة عامة فهو أصدق ما يكون تطبيقاً وفعالية في حقل المعلومات المتصل بالعمل الشرطي خاصة كما سيأتي توضيحه تفصيلاً في المباحث التالية من هذه الدراسة (Confenence,1961,1962)

وإذا كان من المستقر عليه أن المعلومات أصبحت علماً قائماً بذاته إلا أن البعض يفرق بين منهج البحث في مجال المعلومات الأمنية وبين منهج البحث في غيرها من العلوم حيث يتميز منهج البحث العلمي بقيامه على أساس نظريات بنيت عليها العلوم الطبيعية أو الإنسانية يحاول الباحث في مجالها إثبات هذه النظريات أو دحضها عن طريق التجربة أو الاستقراء الذي قد يوصله إلى حقائق تتفق مع النظرية أو قد يتعارض معها . أما منهج البحث الشرطي فيقوم على أساس تصور وتقدير حر من رجل الأمن لعدد من المعلومات التي نجح في جمعها قد تمثل حقائق مؤكدة أو شبه مؤكدة ثم هو يحاول أن يقيس تصوره أو تقديره عليها كنوع من الاختبار يؤكد صحة تصوره أو تقديره (عوقر، وكوبر، ١٩٨٩، ص ١٢١).

تأسيساً على ما تقدم فإن الباحث في مجال الأمن عن المعلومات يسعى أساساً إلى إيجاد تقدير منسجم مع ما جمعه من معلومات ينتهي به إلى تقدير حقيقي لموقف ما . وهو في ذلك يبني تقديره على مجرد تصور يؤسس بصورة جوهرية على فكره وخياله . وهنا يكمن جوهر الفرق بين منهج

البحث في العلوم الأخرى وبين منهج البحث الأمني حيث يبني الأول أساساً على نظريات قائمة وثابتة ، أما منهج البحث الأمني فينصب دائماً على تقدير تصوري للمعلومات يبنى على تعدد التقديرات التصورية لموقف ما واختيار أقربها انسجاماً مع المعلومات المجموعة والتي يركز الباحث جهوده دائماً وبصورة دؤوبة على تطوير مصادرها والتجديد المستمر لهذه المصادر بخلق مصادر جديدة تهيء له فيضاً من المعلومات التي تمكنه من تأكيد عدد من الحقائق اللازمة للوصول إلى تقدير أو تصور سليم لموقف ما .

ولتوضيح الفرق السابق عرضه بين منهج البحث الأمني عن المعلومة ومنهج البحث في العلوم الأخرى يعرض الرسم التوضيحي التالي :

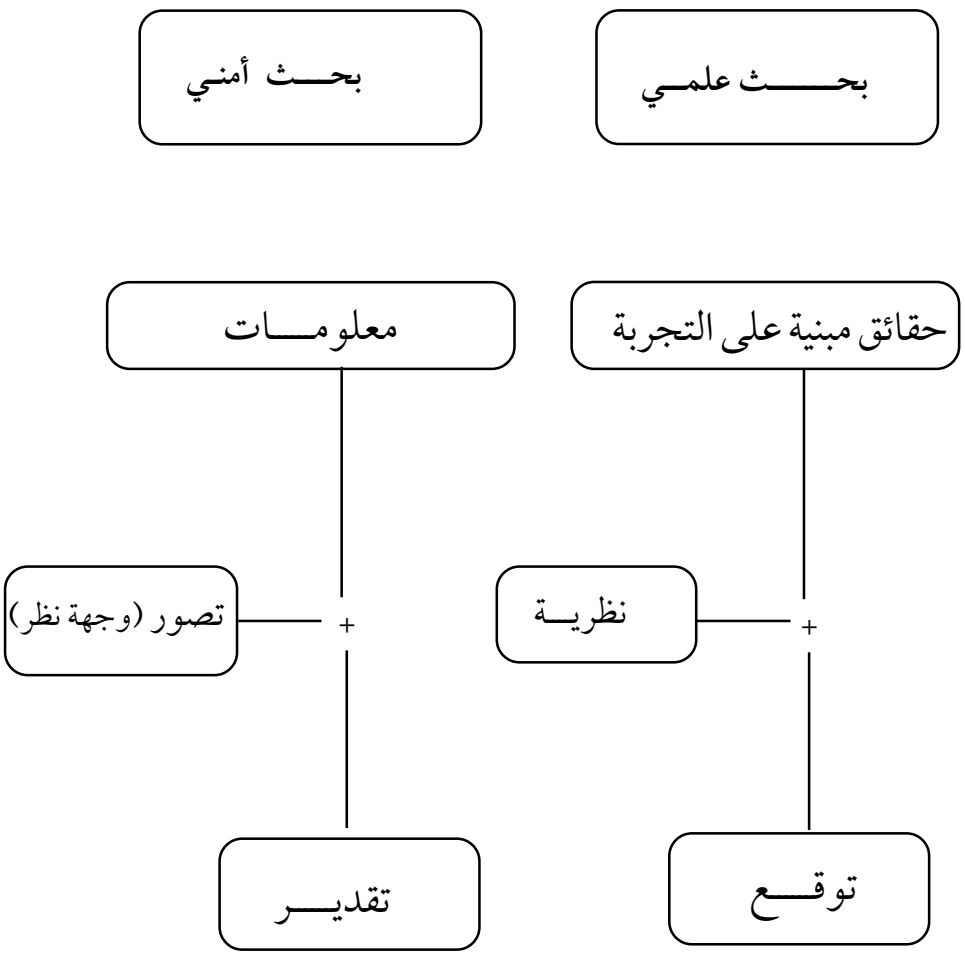

شكل رقم (١)
البحث العلمي والبحث الأمني

ورغم القول بتميز منهج البحث الأمني عن منهج البحث في العلوم الأخرى إلا أن هناك رأياً يذهب إلى محاولة التقريب بين المنهجين بما يفضي إلى صورة من توحيدهما وذلك بتعديله منهج البحث الأمني بالصورة التالية :

١ ـ يحدد الباحث الشرطي أولاً المخاطر الأمنية التي يستشفها من دراسته لحالة الأمن العام بمنطقة عمله ، كأن يحدد أنشطة العصابات التي برزت كظاهرة إجرامية في منطقة عمله .

٢ ـ في ضوء هذه المخاطر يضع قائمة من الفرضيات التي يمكن أن تكون حلاً ممكنا في مواجهة هذه المخاطر . مثل تصور وجود تنظيم أو تنظيمات توجه وتدير النشاط الإجرامي يجب كشفه وحصر أعضائه وضبطه .

٣ـ وعلى أساس ما يضعه من الفرضيات يوجه مصادره لجمع المعلومات عن موضوع هذه النظريات بهدف تأكيدها أو دحضها .

٤ ـ وعلى هدي من المعلومات المجموعة يتم شطب الفرضيات التي أثبتت المعلومات عدم صحتها ويتبقى في النهاية النظريات الحقيقية وهي ما يبني عليها الباحث في النهاية تقديره للموقف .

ومن الملاحظ أن المنهج السابق لا يدع المعلومة عن الأمور التي يتم جمعها عشوائياً هي الموجهة للباحث وإنما يتم جمع المعلومة عن أمور سبق إعدادها في ضوء مخاطر مدروسه وهو ما يوضحه الرسم التالي :

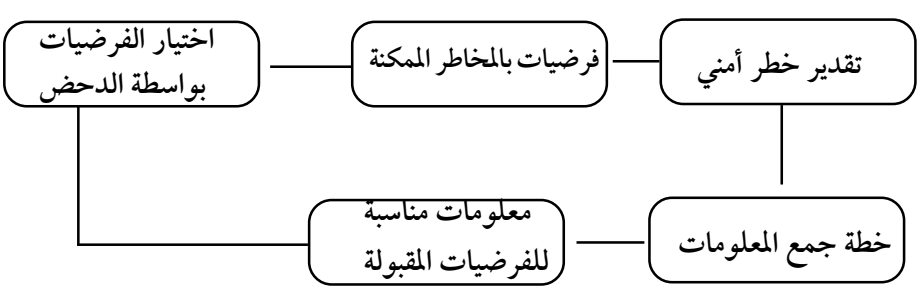

شكل رقم (٢) منهج البحث الأمني

وينتهي الرأي السابق - وهو ما نؤيده- إلى إمكانية تطبيق الأسلوب العلمي في جمع المعلومات الأمنية ، وإن كانت تعترضه بعض المشاكل التي يمكن التغلب عليها والتي يأتي في مقدمتها ضيق الوقت الذي يقتضيه سرعة الوصول إلى تقدير المواقف الأمنية في بعض الأحيان ، والسرية التي تفرض بصرامة في مجال التقدير وهما عاملان يميزان البحث الأمني عن البحث في العلوم الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن البحث في العلوم الأخرى لا يواجه مشكلة احتمال الزج بمعلومات مضللة إلى حد ما وهي أحد المشاكل التي تواجه البحث الأمني ، وإن كانت جميع هذه المشاكل لا تصعب على إيجاد الحلول المناسبة لها بما يزيل الصعوبات من أمام تطبيق المنهج العلمي في مجالات البحث الأمني عن المعلومات (عوقر، وكوبر، ١٩٨٩، ص١٤٦).

١ . ٣ عناصر المعلومة

إن النظرة التحليلية إلى المعلومة تجردها إلى مجموعة من العناصر الأساسية يمكن بلورتها في كل من مصدر المعلومة ، ومتلقي المعلومة وناقلها، والباحث عن المعلومة ومتلقيها ودارسها ، مستقبل المعلومة بما أتاحته من معرفة وصاحب الاستفادة منها ، ويمكن أن نضيف إلى هذه العناصر قنوات الاتصال المختلفة في هذه المراحل بين ناقل المعلومة من مصدرها إلى الباحث ومن الباحث إلى مستقبل المعلومة ثم المستفيد منها[1] وفيما يلي نتناول كل عنصر من العناصر السابقة بالدراسة التفصيلية .

١ . ٣ . ١ مصادر المعلومات

نعني بمصادر المعلومات جميع المنابع التي تشمل المعلومات التي تهم حقل العمل الشرطي ويمكن الاستفادة منها في مجالات منع وضبط

الجرائم، وهي المنابع التي تمثل الأوعية التي يجد فيها القائم بالتحري المعلومات التي يبحث عنها ، وهي تعتبر مصادر للمعلومات طالما استطاع الباحث ضبطها وحصرها والسيطرة عليها بحيث يتمكن من تنظيم حصوله على المعلومات بصورة فاعلة (قاسم، ١٩٧٩).

وتتعدد مصادر المعلومات طبقاً للموضوع الذي يجري بحثه ، وتتميز في الحقل الأمني بأنها غير محصورة بعكس البحث في حقل العلوم الطبيعية حيث تكون التجربة هي مصدر المعلومة . ففي الحقل الأمني تتوزع مصادر المعلومات على مجالات عديدة ترتبط بعلاقات وحاجات البشر المتعددة والمتشابكة وهو أمر يشكل صعوبة محققة للقائم بالعمل الشرطي حيث يقع عليه عبء توزيع جهده على مواقع كثيرة وتجنيد العديد من المرشدين لتغطية جميع المواقع بكل ما يقتضيه ذلك من ترتيبات معقدة للاتصال والمراقبة طبقاً لما تمليه القواعد الخاصة بالإرشاد السري .

ولا يعني تعدد مصادر التحري أن يوليها الباحث جميعها ذات الدرجة من الاهتمام ، فهو يوجه اهتمامه للمصدر الذي تحدده أساساً نوعية المعلومة التي يسعى للحصول عليها مما يكسب المصدر أهمية حيوية له، وإن كان ذلك لا يعني أيضاً إهمال بقية المصادر التي قد تأتي منها معلومات غير متوقعة تفيد الباحث في التوصل إلى حقيقة الأمر الذي يتحرى عنه، وتفرض القاعدة السليمة في هذا المجال بأن يكون للباحث حد أدنى من ترتيبات الاتصال والمتابعة لكل مصدر من مصادر المعلومة أياً كانت درجة أهميته .

١ . ٣ . ١ . ١ أنواع مصادر المعلومات

يمكن تقسيم مصادر المعلومة إلى العديد من الأنواع وذلك حسب الزاوية التي ننظر منها إلى هذه المصادر فنجد منها :

١ ـ المصادر العامة والمصادر الخاصة : وذلك من زاوية عمومية الاتصال بها أو خصوصيته فأماكن التجمع الجماهيري كالحدائق العامة وأماكن تجمع سيارات النقل العام والمحال العامة والمصالح الحكومية هي مصادر عامة يرتادها الباحث لتقصي ما يبحثه من معلومات دون أن يكون هناك أي اتصال أو ترتيبات مسبقة لذلك .

أما المصادر الخاصة فهي تلك التي يرتب الباحث مسبقاً كيفية الاتصال بالقائمين بالعمل فيها ويبنى علاقة خاصة معهم تسهل له الحصول على المعلومات التي يطلبها بصورة شبه مستمرة وعندما تقوم مصلحة لذلك .

٢ ـ المصادر العلنية والمصادر السرية : وذلك من زاوية سرية أو علنية تعامل الباحث مع هذه المصادر . وتتسم المصادر التي يتعامل معها الباحث في علنية بأنها مصادر مفتوحة للكافة للحصول على المعلومات منها مثل وسائل الإعلام المختلفة وما تحويه المكتبات من إحصاءات ونشرات وهو مصدر هام جداً من مصادر المعلومات يغطي نسبة كبيرة من المعلومات التي يستهدفها القائم بالبحث .

وإلى جوار المصادر العلنية نجد المصادر السرية التي يتم اتصال الباحث بها بصورة مستمرة يحرص فيها على إبقاء علاقته بها سراً لا ينبغي علم الآخرين به ، وبالتالي فإن سرية المصدر هنا تقتضي أن يكون هناك تنظيم للاتصال به يحفظ للمصدر سريته وللمعلومات المستقية منه أيضاً سريتها . ويبرز هذا النوع من المصادر في الأماكن الحكومية الحساسة أو عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مرشد سري .

٣ ـ المصادر المعروفة والمصادر المجهولة : وذلك من زاوية معرفة وتحديد مصدر المعلومة . فالمصادر المعروفة يتحدد ويعرف مصدرها منذ بداية استقاء المعلومة منها ، ومثالها الوثائق المحفوظة في أحد المصالح

الحكومية أو الخاصة . أما المصادر المجهولة فهي تلك التي ترد المعلومة منها دون أن يعلم الباحث مصدرها ومثالها الشكاوي المجهولة التي تقدم معلومات للباحث والمخابرات التليفونية والبرقية مجهولة المصدر وهي مصادر رغم أنها مجهولة إلا أنها تلقى الاهتمام الواجب من الباحث لتقصي مدى صحتها وجديتها ومحاولة معرفة مصدرها .

٤ ـ المصادر الوثائقية المكتوبة وغير الوثائقية : وذلك من زاوية الشكل الذي يتخذه المصدر . فالمصادر الوثائقية هي مصادر لها الصفة الرسمية التي تعطي للمعلومات المستقية منها صفة الثبات والصحة، وهي تنقسم حسب أهميتها إلى المصادر الوثائقية الأساسية التي تضم المعلومات الأساسية ، يليها المصادر الوثائقية الثانوية التي تنصب على تحليل المعلومات الأولية واستخلاص نتائجها (قاسم، ١٩٧٩) .

١ . ٣ . ١ . ٢ أهم مصادر المعلومات الأمنية

تتمثل أهم مصادر المعلومات الأمنية في البؤر الإجرامية ومسرح الجريمة والأماكن المفتشة والجمهور ومراكز الخبرة الجنائية ومراكز حفظ المعلومات الوثائقية الرسمية وغير الرسمية .

١ ـ البؤر الإجرامية : ونعني بها الأماكن المشبوهة التي يتخذها معتادو الإجرام مواطن لإقامتهم واجتماعاتهم حيث يدبرون لارتكاب جرائمهم، وهي مصدر حي للمعلومات عن الجرائم التي تخطط لارتكابها ، ولا يستطيع الباحث الذي يستهدف منع الجريمة قبل وقوعها أن يغض الطرف عنها فمن المعلومات التي يستقيها من هذا المصدر العام يستطيع الباحث أن يتعرف على العناصر الإجرامية التي تزاول نشاطها الإجرامي ، وتلك التي يدل عليها مظاهر الثراء والإنفاق الباذخ، ومن

هذه العناصر الإجرامية من خرج حديثاً من السجن ومن منها مازال مقيد الحرية يمضي فترة عقوبته، وجميعها معلومات غاية في الأهمية سواء في تحديد شخصيات مرتكبي الجرائم أو في منع الجرائم قبل وقوعها .

٢ـ مسرح الجريمة : من أهم مصادر المعلومات الرئيسية التي يلجها الباحث فور انتهائه من إجراءات تلقي البلاغ ، وهو مصدر ثري بالمعلومات التي يستعين بها الباحث في تحديد الأشخاص الذين شاهدوا الحادث ، ويحدد أيضاً العدد التقريبي للجناة ، وكيفية اقترابهم من مكان الحادث وكيفية هروبهم والوسائل التي استخدموها في ذلك . ويعد مسرح الجريمة مصدراً للتحريات يتكلم بذاته بما يحويه من أدلة وآثار تشير بنفسها إلى المجموعة الهامة من المعلومات التي نوهنا عنها سابقاً .

٣ـ الأماكن المفتشة : والتي يرى الباحث أهمية تفتيشها بحثاً عن الأدلة . فإن عملية التفتيش كثيراً ما تقتضي العثور على وثائق ومكاتبات تشير إلى صلات بين المشتبه فيه صاحب المكان المفتش وآخرين وهي أمور تقتضي التحري لمعرفة مدى الصلات القائمة بينهم وكشف وتحديد ما أوردته هذه المكاتبات من وقائع قد تفيد التحقيق . هذا فضلاً عن أن ما يسفر عنه التفتيش من مضبوطات متصلة بالجريمة قد يقتضي التحري لإثبات نسبته إلى المجني عليه أو غيره من أطراف الجريمة .

٤ـ الجمهور : يمثل أحد الأوعية الهامة لشتى أنواع المعلومات المؤثرة في حالة الأمن العام ، حيث القطاع الواسع الذي هو أكثر تعبيراً عن الإحساس بالأمن والطمأنينة ومن خلاله يقاس مدى استتباب حالة الأمن أو اضطرابها والتعرف على الأسباب الحقيقية لذلك . وهو القطاع الذي تقع على أفراده الجرائم ، والوسط الذي يعايش الجريمة منذ لحظة نشوء دوافع ارتكابها ويشاهد وقوعها الفعلي ويلحظ ما يواكب ذلك

من وقائع وظروف ، وفيه يهرب الجناة ليختفوا بين جحافله الضخمة .

لجميع الأسباب السابقة يعتبر الجمهور مصدراً هاماً من مصادر المعلومات يستقي منه الباحث العديد من المعلومات الخصبة التي تسهل له تحقيق أهداف كل من منع وضبط الجريمة .

وتعتبر أماكن التجمع العامة التي يتردد عليها الجمهور لقضاء أوقات فراغهم أو لقضاء مصالحهم الشرائية مثل الحدائق العامة والمواصلات العامة والأندية بما يقام بها من مباريات رياضية والفنادق الكبرى والمراكز التجارية ومحطات خطوط المواصلات العامة من أهم مصادر جمع المعلومات حيث تكون الجماهير التي ترتادها على سجيتها في تبادل الأحاديث فتلتقط أذن الباحث الواعي الكثير من المعلومات التي قد تتناول أدق الأسرار ويكتشف ردود فعل الرأي العام عن الجرائم الخطيرة وحالة الأمن بصفة خاصة .

ويوجه الباحث جهوده إلى المجموعات الجماهيرية المتصلة بالموضوع الذي يتحرى عنه عادة فظاهرة إجرامية تبرز في منطقة سكنية أو تجارية يتم جمع المعلومات عنها من خلال جمهور المواطنين القاطنين بها أو الذين يزاولون أعمالهم التجارية فيها ، وجريمة تقع في مصنع فإن جمهور العاملين به يشكل مصدر المعلومات الرئيسي عنها .

ورغم أهمية الجمهور كمصدر للمعلومات إلا أن المعلومات التي تستقى منه يجب أخذها بحذر شديد ، فكثيراً منها يميل إلى المبالغة في وصف الواقعة أو الحدث ، وبعضها يكون نقلياً بالسمع من الغير ، وبعضها يصدر عن الجمهور ادعاء بالكذب إرضاء لنزعتهم في اكتساب اهتمام الباحث بشخصه ولذلك فهي معلومات غير دقيقة تحتاج إلى تأكيد (حتاته ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠) (الصيرفي ، وشعبان ، د . ت ، ص٤٣) .

٥ ـ مراكز الخبرة الجنائية : وتعتبر أحد مصادر المعلومات الهامة يلجأ إليها الباحث لكي يتقصى المعرفة الفنية لما عثر عليه من أدلة وفهم ما عمي عليه من وقائع . ويضم هذا المصدر العديد من التخصصات العلمية البلوجية وغيرها ، وفيه يجد القائم بالبحث الجواب على شخصية صاحب البصمه التي رفعت من مكان الحادث ، ويحدد موقع مطلق العيار الناري ومسافة بعده عن المجني عليه ، ويحدد تطابق أو اختلاف نوعية التربة التي أخذت ذراتها من نعل حذاء الجاني مع ذرات تربة موقع العثور على المجني عليه . وفيها يتعرف على الجروح الحيوية بجثة المجني عليها أي التي حدثت حال حياته ويميزه عن تلك التي أحدثت بالجثة بعد الوفاة . ويحدد ما إذا كان قفل باب المسكن فتح بمفتاحه الأصلي أم بمفتاح مصطنع وهل الكسر الموجود بأحد النوافذ حدث من الخارج أم من الداخل وغير ذلك الكثير من المعلومات التي تسهل للباحث كشف غموض الجرائم .

٦ ـ مراكز حفظ المعلومات الوثائقية الرسمية وغير الرسمية : وتعتبر أحد مصادر المعلومات الأساسية التي يلجأ إليها الباحث عادة للحصول على ما تحويه من معلومات عن الأشخاص والأماكن والأشياء المختلفة وهو مصدر تعتمد صحة المعلومات المستقاة منه على مدى دقة وكمال ما يحويه من وثائق وانتظام عملية مراجعتها وحفظها واسترجاعها .

وعادة ما يتدرج أسلوب حفظ الوثائق بهذه المراكز حسب درجة أهمية المعلومة التي تحويها الوثيقة ومدى حركة تداولها فتقسم إلى وثائق مقيدة يقتصر توزيعها على هيئات معينة أو أفراد محصورين . ووثائق داخلية يقتصر تداولها على داخل المؤسسة المحتفظة بها ولا تتداول خارجها . وثائق خاصة يقتصر تداولها على بعض الأفراد المحددين بوظائفهم . ووثائق سرية يحظر تداولها خارج نطاق مجموعة معينة من المستفيدين (قاسم ، ١٩٧٩) .

وتنتشر مراكز حفظ الوثائق سواء على المستوى الحكومي الرسمي أو في جهات عديدة غير رسمية، وكلاهما يدخل في عداد مصادر المعلومات وتحوز المعلومات التي يتم استيفاؤها منها ذات الدرجة من الأهمية وإن كانت المعلومات الوثائقية الحكومية تحوز قدراً كبيراً من تأكد صدق معلوماتها، بينما تحتاج المعلومات الوثائقية الخاصة غير الرسمية إلى ما يزيد من تأكد صحتها.

ومن أهم مراكز المعلومات الوثائقية الرسمية التي تهمنا في مجال العمل الشرطي وحدات التسجيل الجنائي بما تضمه من بطاقات معلومات عن الخطرين وسوابقهم واتهاماتهم الجنائية. وما تبرزه الإحصاءات الجنائية من ظواهر إجرامية ومواطن بروزها. ومراكز حفظ البصمات الفردية في إدارات ومصالح تحقيق الشخصية، وملفات مصلحة السجون عن المحكوم عليهم ممن يستوفون مدد العقوبات المقيدة للجريمة الصادرة ضدهم، وهذا بالإضافة إلى أرشيف شئون الأفراد بمختلف المصالح الحكومية كمصدر ثري للمعلومات عن العاملين فيها، إلى جوار ما تضمه مصالح الأحوال المدنية من معلومات عن جميع المواطنين المقيدين بها ومصالح الجوازات بما تحويه من معلومات عن الأجانب المغادرين والقادمين إلى البلاد (الغانم، ١٩٨٩).

وإلى جوار مراكز الوثائق الرسمية نجد غير الرسمي منها ومثالها دليل الهاتف بما يحويه من أرقام الهواتف وعناوين أصحابها، وسجلات خطوط شركات الطيران الحاصرة لأسماء المسافرين عليها ووكالات الأنباء المختلفة المحددة لمصادر ما تنشره من أخبار، مكاتب استقدام القوى العامة، وسجلات الفنادق بما تحويه من أسماء النزلاء وتواريخ بدء إقامتهم وانتهائها، والمكاتب العقارية بما تضمه سجلاتها من أسماء

مستأجري المساكن ، شركات تأجير السيارات وما تضمه سجلاتها من أسماء وعناوين وأرقام هوية من يستعملون خدماتها . البنوك والمصارف الخاصة بما تضمه سجلاتها من أسماء العملاء وما يرد من الخارج من تحويلات مالية وما يصدر خارج البلاد من تحويلات، المستشفيات الخاصة وما تضمه سجلاتها من أسماء المرضى ومدد إقامتهم بها ، والمؤسسات والشركات التجارية الخاصة بما تضمه إدارات الأفراد فيها من سجلات عن العاملين فيها .

٧ـ المرشدون : أحد مصادر التحري التي لها أهميتها حيث يعتمد الباحث عليهم في استيفاء العديد من المعلومات عن طريق زرعهم المسبق أو المعاصر لطلب المعلومات عن المصادر السابق استعراضها . لذلك فهم يعتبرون مصدراً للمعلومات ووسيلة في ذات الوقت للحصول عليها عن طريق التحريات .

١ . ٣ . ٢ ناقل المعلومة

إذا كان للمعلومة مصادرها بالصورة التي أوضحناها في الفقرة السابقة، فإن هذا المصدر يفقد كل قيمة له كعنصر من عناصر المعلومة إذا لم يوجد به من يكتسب المعلومة منه ويعمل على نقلها إلى الباحث . وقد يكون الباحث نفسه هو مكتسب المعلومة من مصدرها مباشرة دون إرشاد ، وهي الحالة التي يكون الباحث فيها متعاملاً مع المصدر مباشرة بهدف جمع المعلومات (أجهزة التنصت ـ المراقبة) ، وقد يكون مكتسب المعلومة وناقلها شخصاً آخر خلاف الباحث يزرع من قبل الباحث في هذا المصدر ويكون مكلفاً باكتساب أي معلومات تصدر عنه والقيام بنقلها إلى الباحث .

وتتعدد السبل لتجنيد واختيار العملاء والمرشدين ، وتتعدد نوعياتهم وتنظم سبل الاتصال بهم بقواعد فنية لتأمينهم وحمايتهم والحفاظ على سريتهم . وهي المواضيع التي تدرس في مجالي التحقيق والبحث ، في موضوع مصادر الأدلة الجنائية ، لذلك فنحن نحيل وإلى المراجع العديدة التي تناولت هذا الموضوع[1] .

إلا أن الذي يعنينا في هذا المجال هو الناقل كمكتسب للمعلومة وأحد عناصرها الهامة . ذلك أنه كإنسان ذي نفس بشرية يتسم بقدرات وأبعاد نفسية تختلف من شخص لآخر ويصعب وضع قواعد ثابتة تحكمها ، ولذلك كانت العلوم الإنسانية من أكثر العلوم صعوبة في وضع معايير ثابتة لفروعها المختلفة ، ومن هذا المنطلق فإن اكتساب الناقل للمعلومة من حيث دقة الإلمام بمختلف أبعادها وكمال نقلها إلى الباحث هي قدرة تختلف من شخص لآخر حسب إمكانات هذا الشخص واستواء نفسيته وهو موضوع نعود لدراسته بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني القادم .

وأخذاً للحقيقة السابقة بعين الاعتبار فإن الباحث في تعامله مع الناقل للمعلومة يجب أن يأخذ في الحسبان قدراته في الاستيعاب وفي النقل واضعاً هامشاً للخطأ والصواب يعطيه فرصة التقييم الصحيح للمعلومة المنقولة .

---

(١) راجع في هذا الموضوع : محمد حسين محمود، المرشدون شر لابد منه، مجلة الأمن العام المصرية، العدد ١٠ ، ص ١٨ .

ـ محمد عطية راغب، مهمة المرشد في البحث الجنائي، الأمن العام المصرية، العدد ١٤ ، ص ٧٥ .

ـ محمد فاروق عبدالحميد، القواعد الفنية للتحقيق والبحث الجنائي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٧هـ، ص ١٣٩ .

ـ محمد البابلي، الإجرام في مصر، ١٩٤١ ، ص ٤٨٦ .

وإذا كانت قدرات أي شخص يمكن تنميتها بالتدريب فإن الناقل انطلاقاً من الحقيقة السابقة وحتى يعطي الناقل معلومة متكاملة وصحيحة يجب أن يخضع لبرامج تدريبية بهدف تنمية قدراته المختلفة في اكتساب ونقل المعلومة .

١ . ٣ . ٣ الباحث متلقي المعلومة

وهو عضو جهاز الأمن المكلف بمسؤلية تغطية أحد أنشطة الجهاز المختلفة . وهو يمثل العنصر الجوهري للمعلومة حيث أنه بادئ ذي بدء يحدد نوعية المعلومات التي يريد تجميعها لتحقيق أهداف تأمين المنطقة التي يتولى مسؤليتها وتمكنه من التنبؤ الصحيح بما قد تتعرض له من مخاطر أمنية وتأثيرها على حالة الأمن العامة . وهو في ضوء التحديد السابق يستطيع أن يحدد بالتبعية المصادر المختلفة للمعلومات المقصودة . فإذا انتهى الباحث من ذلك يقع على عاتقه مسؤلية تجنيد المرشدين المناسبين لجمع المعلومات المطلوبة من هذه المصادر من ناحية ، ثم مسؤلية دراسة المعلومات المجمعة وتحليلها لاستنباط ما تفضي إليه من معارف يبني عليها تصوره حيال تقدير موقف ما متعلق بحالة الأمن بالمنطقة التي يمتد إليها عمله الوظيفي . وذلك على التفصيل التالي :

١ . ٣ . ٣ . ١ مسؤلية الباحث عن تحديد المعلومات المطلوبة ومصدرها

انتهينا في دراستنا لمنهج البحث عن المعلومات إلى أن الاتجاه الحديث يميل إلى تطبيق المنهج العلمي في هذا المجال وهو منهج يقوم كما سبق أن ذكرنا على طرح نظريات محددة تتضمن فكرة واضحة وتقييماً صحيحاً لكل الأخطار التي يمكن أن تحيق بمنطقة ما وتكون ذات أثر في تهديد الأمن وفي ضوء ذلك التحديد يقوم الباحث بتحديد المعلومات التي يجب جمعها لتأييد تصوره السابق أو دحضه (قاسم، ١٩٨٤) .

وفي ضوء تحديد الباحث لنوعية المعلومات التي يحتاج إليها فإنه يقوم بحصر وتحديد المصادر الممكنة للمعلومات المطلوبة ويحدد أيضاً بالتبعية الوسائل المناسبة لجمع هذه المعلومات من مصادرها كالتحري أو المراقبة أو الاستجواب طبقاً للقواعد الفنية لهذه الوسائل .

١ . ٣ . ٣ . ٢ مسؤلية الباحث عن اختيار وتنظيم سبل الحصول على المعلومة

بعد أن يحدد الباحث نوعية المعلومات التي يريدها ويعين مصادرها المحتملة فإنه يشرع في استكمال طريقه نحو الحصول على المعلومة وذلك باختيار سبل الحصول عليها من مصادرها . وهو في اختياره وتنظيمه ذلك يسترشد بالقواعد الفنية لوسائل جمع المعلومات المختلفة من تحريات ومراقبة وتنصت مستعيناً في ذلك مما يحوزه من أجهزة تقنية ، ويختار منها ما يراه مناسباً لجمع المعلومات المستهدفة .

وتعد مسؤلية الباحث عن زرع عملائه من المرشدين السريين في مختلف مصادر المعلومات التي حددها واحدة من أهم مسؤولياته في هذه المرحلة إذ أنه يتوقف على نجاحه فيها زيادة فرص حصوله على ما يبغيه من معلومات والعكس صحيح وذلك بغض النظر عن اختياره وسيلة أو أكثر من وسائل جمع المعلومات الأخرى ، حيث أن وجود العميل في مصدر المعلومة يمثل ضمانة لا غني عنها لاستكمال أو تأكيد أو تفسير المعلومات التي يمكن التوصل إليها من وسائل جمع المعلومات الأخرى ، فضلاً عنه أنه ضمانة أيضاً لإعطاء أبعاد عديدة للمعلومة لا يوفرها إلا المعاينة الفعلية والتواجد الحقيقي في موقع الأحداث مما يعطي الفرص لإحداث نوع من التجسيم للمعلومة يفضي إلى نوع من الكمال في المعرفة التي يمكن أن نستقيها منها .

وتعنى فروع العلوم الشرطية الخاصة بوسائل جمع المعلومات والإرشاد السري، بتوضيح القواعد الفنية لتنظيم سبل انتقال المعلومة من مصدرها إلى الباحث عبر وسيلة جمعها .

١ . ٣ . ٣ . ٣ مسؤولية الباحث عن دراسة وتحليل المعلومات

تقفز مسؤولية الباحث في هذا المجال لتحتل مكانة متقدمة من حيث خطورتها وأهميتها ، فجهده في دراسة وتحليل ما جمعه من معلومات، يمثل ثمرة كفاحه الطويل والشاق في الحصول على المعلومة . وتنبعث الحقيقة السابقة من أصل أن المعلومة المنقولة إلى الباحث لا تنقل كما هي إلى الجهة المستفيدة منها سواء في مجال صياغة خطط مكافحة الجريمة أو كشف غموض ما يقع فيها . حيث أن معلومة واحدة تشير فقط إلى جزء من معرفة قد لا يعني شيئاً بمفرده ولكننا إذا ربطنا بين مجموعة من المعلومات تغطي عدداً لا بأس به من المعارف فإن هذا التجمع قد يقدم صورة أقرب ما تكون لأن تعطي معنى مفهوماً أو أقرب إلى الفهم قد يدفع بتصور الباحث أو تقديره لأن يستكمل صورة محددة عن مفهوم ما يسهم في تحقيق الهدف الأمني للجهة المستفيدة من المعلومة المحللة .

وتأسيساً على ما تقدم فإن كم المعلومات التي ينجح الباحث في جمعها لا يخرج عن كونه المادة الخام لعمل الباحث في صنع بعض المعارف التي قد تعطي بناء متكاملاً لتقدير خطر أمني ما ، وقد لا تعطي هذا البناء المتكامل فيشرع الباحث لاستكماله باستخدام التحليل المنطقي للمعرفة المستخلصة والذي يسهم بدوره في تشكيل أقرب التصورات لاستكمال النقص في البناء المعرفي، وينتهي ذلك إلى ما يعرف بتقدير الموقف للاحتمالات المختلفة للظواهر

الإجرامية أو لجريمة محددة للجهة المسئولة عن ذلك مما يتيح لها فرصة الاستفادة القصوى من المعلومات المجموعة في تحقيق أهداف التحقيق والبحث الجنائي .

وتعبر مهمة تحليل المعلومات لاستخلاص ما تحويه من معارف واستخدام ذلك في تقدير الاحتمالات من أكثر المهام صعوبة في أعمال البحث الجنائي ، ولذلك نجد أنها تلقى على عاتق الأكثر خبرة من أعضاء الجهاز وعادة ما يتولاها نخبة منهم يجتمعون في شكل فريق حيث يكون هناك نوع من جماعية الرأي في التحليل .

ويتناول علم المعلومات موضوع تحليل المعلومات بالدراسة كأحد فروعه ويطلق على مجموعة الأحكام والقواعد المتصلة بهذا الموضوع مسمى تحليل المضمون حيث تتعدد النظريات والأساليب التي تمكن من استخلاص المعرفة الصحية من المعلومة . ورغم حداثة عهد الدراسات التي أجريت حول تحليل المضمون إلا أنها أوصلت إلى نتائج هامة في هذا المجال أسفرت عن نوع من الاستقرار للنظريات والأساليب المستخدمة ولاشك في استفادة محلل المعلومات في مجال العمل الشرطي من هذه الجهود حيث لا يخرج عمله عن كونه تحليلاً لمضمون معلومة ما .

١ . ٣ . ٤ المستفيد من المعلومة

يمثل المستفيد من المعلومة نقطة المصب الذي تنتهي إليه المعلومة ، وهي في انتهائها إليه تكون قد مرت بمراحل التأكد من صحتها واستكمال نواقصها ثم مرت أيضاً بمرحلة دراستها وتحليلها وبالتالي فهي تقدم إلى المستفيد مشمولة بما استنبط منها من معارف وما بني على هذه المعارف من تقدير للمواقف وما يسفر عنه التقدير من تصورات احتمالية تؤسس عليها توصيات الباحث حول التحرك الواجب اتباعه من قبل المستفيد .

وقد يكون الباحث نفسه هو المستفيد من المعلومة إذا ما قرر أن يحفظ المعلومة في أرشيفه دون أن يصعدها إلى الجهات العليا عندما يقدر أنه لم يحن بعد وقت تبليغها أو بسبب حاجتها لاستيفاء نقص أو تأكد من صحة، إلا أنه في اغلب الأحيان يكون المستفيد من المعلومة قيادة المرفق الأمني ممن تلقى عليهم مسؤولية اتخاذ القرار الموجه لأعمال البحث حيث يتلمسون من المعلومات المصدرة إليهم بما تتضمنه من تقدير للمواقف وتصور للاحتمالات وما تحمله من توصيات نوراً هادياً إلى اتخاذ القرار السليم الذي يتمشى مع مصلحة التحقيق.

وحتى يتحقق الهدف السابق فإن تصعيد المعلومة إلى المستفيد منها يجب أن يتم بالسرعة الواجبة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب، وأن تعرض في مضمون منطقي مؤسس على بيانات سليمة، واستخلاص رشيد للمعلومات الثابتة، وتحليل علمي لأبعادها، وتصور عاقل لتقدير انعكاساتها على أرض الواقع يسفر عن توصيات منطقية تتمشى مع ما يقتضيه الحال من بعد للنظر ووزن دقيق للاحتمالات المختلفة والمتعارضة في بعض الأحيان، وهي الأمور التي تعطي في النهاية حلولاً أقرب ما تكون للصحة في مواجهتها للحالة الأمنية المطروحة على بساط البحث.

١ . ٣ . ٥ قنوات نقل المعلومة

نعني بقنوات نقل المعلومة الأساليب التي يختارها وينظمها الباحث لتلقي المعلومة من عملائه بعد أن يستوفوها من مصادرها، وقنوات نقلها وتداولها عبر جهاز الشرطة، ثم قنوات نقلها إلى الجهة المستفيدة من المعلومة. وسوف نقصر تناولنا على قنوات نقل المعلومة من المرشد إلى الباحث نظراً لأهميتها الأمنية.

وتقع على الباحث ـ كما سبق أن قدمنا ـ مسؤولية تنظيم قنوات الاتصال بعملائه الذين بثهم بالمصادر المختلفة للمعلومات ، والباحث في تنظيمه هذه القنوات يكون محكوماً بشروط هامة يجب أن يراعيها عند تنظيمه لقناة الاتصال . كما أن أي قناة للاتصال كوسيلة لمسار المعلومة من العميل إلى الباحث لابد وأن يعترضها عدد من العوائق التي تعرقل بنسبة ما سيولة سريان المعلومات خلالها وهو الأمر الذي يقتضي من الباحث التعرف على هذه المعوقات ومحاولة تفاديها وسوف نتناول الأمور السابقة بشيء من التفصيل فيما يلي :

١ . ٣ . ٥ . ١ الشروط الحاكمة لتنظيم قناة الاتصال

لا تختلف طرق ووسائل الاتصال بين الباحث وعملائه عن تلك الطرق المستخدمة في الحياة العادية مثل الاتصال المباشر عن طريق المقابلة والتقارير المكتوبة واستعمال الهاتف والبرقيات والبريد وما كشف عنه التقدم العلمي في الاتصال كالتلكس والفاكس وغيرها من أجهزة الاتصال الأكترونية . إلا أن قناة الاتصال بين الباحث في حقل المباحث العامة وعملائه يجب أن تراعى في اختيارها وتنظيمها الشروط التالية :

أ ـ مراعاة تناسب القناة مع قدرة العميل : فعندما يختار الباحث قناة الاتصال مع عميله يجب عليه أن يختار تلك التي تتناسب مع قدراته . فالعميل الذي لا يتقن القراءة والكتابة يستبعد بالتبعية سبل الاتصال المبنية على التراسل بالكتابة . والعميل المصاب بالصم مثلاً أو التلعثم يستبعد بالتبعية قنوات الاتصال عبر الهاتف . والعملاء منَ ذوي الشخصيات العامة الهامة يستبعد قناة الاتصال بالمقابلة في الأماكن العامة وهكذا ، ولا شك أن الحقيقة السابقة تفرض على الباحث دقة

التعرف على قدرات عميله الجسدية والثقافية حتى يكون اختياره لقناة الاتصال به مناسبة لقدراته .

ب ـ إبقاء قناة الاتصال طوال الأربع والعشرين ساعة : فعندما ينظم الباحث قناة اتصاله مع عميله يجب أن يراعي أن توقيت حصول العميل على المعلومة لا يمكن إخضاعه لتحديد مسبق . ومن هذا المنطلق عليه أن يضع في اعتباره احتمال رغبة العميل في الاتصال في أي قت ليلاً أو نهاراً . وبالتالي فإن قناة الاتصال يجب أن تستمر مفتوحة وصالحة لاستقبال المعلومة في أي وقت طوال الأربع والعشرين ساعة ، وبالتالي تنظم الخدمة التليفوينة وعن طريق التلكس أو الفاكس طوال هذه المدة ، وأن تفتح مواعيد اللقاء والمقابلة في أي وقت وأن تنظم طريقة لتلقي التقارير المكتوبة في أي وقت .

ج ـ قناة اتصال تكفل الحفاظ على سرية العميل : فحتى يضمن الباحث استمرارية تدفق المعلومات من عميله عليه أن يختار قناة اتصال تدفق هذه المعلومات التي تكفل الحفاظ على سرية عميله دون كشف ، والخطأ في الاختبار معناه الحتمي هو فقد العميل لفاعليته وتوقفه عن الحصول على المعلومات كلية أو بثه معلومات موجهة أو خاطئة . ولا شك في أن التنظيم الجيد لكيفية استعمال القناة وأساليب التخاطب الشفرية والاتفاق على إشارات معينة وغيرها من أساليب تغطية مهمة العميل أثناء استعماله قناة الاتصال تعتبر من أهم وسائل حفظ سرية العميل .

د ـ قناة اتصال تضمن سرية نقل المعلومة : ذلك أن السرية والأمن هما من أهم المحاور الرئيسية لكثير من أعمال الشرطة البحثية . وترفع درجة سرية الأعمال إلى أقصى مداها عند تداول وانتقال المعلومات ، سواء من مصدرها عبر العميل إلى الباحث ، أو من الباحث إلى رؤوسائه ،

أو من الجهاز الأمني إلى جهات خارجية أخرى . ويتوقف الحفاظ على سرية المعلومة إلى حد كبير على الاختيار والتنظيم الجيد لقناة نقلها ، ويبرز في هذا المجال الاتفاق على شفرة خاصة لتبادل المعلومات إذا كانت القناة عبارة عن تراسل كتابي (بريد ـ برق ـ تلكس ـ فاكس) أو الاتفاق على قصر الحديث التليفوني على تحديد موعد للمقابلة الشخصية حيث يتم تبادل المعلومات بصورة مباشرة .

هـ ـ قناة اتصال تضمن سرعة نقل المعلومة : حيث يلعب عامل الوقت دوراً حاسماً في كثيراً من الأحيان في الاستفادة من المعلومة المنقولة ، ذلك أن الهدف النهائي من المعلومات المجموعة يتمثل في مواجهة خطر أمني حال أو متوقع الحدوث في المستقبل القريب . وتأسيساً على ذلك فإن اختيار قناة الاتصال يجب أن يراعى فيه سرعة نقل المعلومة بحيث تصل إلى الباحث في أقصر وقت منذ حيازتها من مصدرها . ولعل هذا الشرط يوجد المبرر الأساسي للشرط الثاني المتمثل في إبقاء قناة الاتصال مفتوحة طوال الوقت .

و ـ قناة اتصال تضمن نقل المعلومة في وضوح : وهو شرط هام يتوقف عليه إلى حد بعيد سلامة وصول المعلومة كما أبلغها العميل وبما يضمن صحة وسلامة الاستفادة منها أيضاً . ويتوقف تحقق هذا الشرط على معرفة الباحث بعوائق سيولة المعلومة خلال قناة الاتصال المختارة حيث لكل قناة عوائقها الخاصة بها وهو الأمر الذي نريد توضيحه في الفقرة التالية .

١ . ٣ . ٥ . ٢ عوائق سيولة المعلومة عبر قناة الاتصال

يطلق على هذه العوائق في (علم المعلومات) تعبير (Noise) ، وعرفته موسوعة Compton,s encyclopedia بأنها كل ما يؤدي إلى صعوبة تلقي

المعلومات عبر قناة الاتصال بأي صورة ما الأمر الذي يحجم من كم المعلومات المنقولة عبر القناة . (Compto,1970,p.188)

ويتوقف تحديد عوائق سيولة المعلومة على نوعية قناة الاتصال المستخدمة ، فإذا كانت القناة إنسانية أي نقل المعلومة يتم خلال المقابلات الشخصية فإن عوائق النقل تتمثل في قدرات الشخص في الملاحظة والاستيعاب والإدراك والفهم وهي الموضوعات التي نتناولها بالتفصيل عند تناولنا للأبعاد السيكولوجية للمعلومة في الفصل الثاني ، وهي عوائق مؤثرة في صحة وسلامة المعلومة المنقولة .

أما إذا كانت قناة الاتصال آلية كجهاز إرسال برقي أو لاسلكي أو تلفوني أو تلكس أو فاكس فإن عوائق الاتصال تتعدد في هذا المجال ، فيكفي أن يضغط المرسل على صمام خاطئ لكي يتلقى المستقبل إشارة خاطئة قد تقلب المعلومة رأساً على عقب . وبالنظر إلى أن قناة الاتصال في مثل هذه الأحوال تقوم على اتصال سلكي أو لاسلكي فإن تداخل العوامل المعوقة لسلامة ووضوح الإرسال تكون أمراً وارداً في كثير من الأحيان ، وهي تحدث غالباً بسبب الحرارة أو العوامل الجوية أو تداخل المكالمات غالباً عبر غيرها من القنوات . وتتعدد أمثلة العوائق الناجمة عن الأسباب السابقة فالتداخل الكهربائي (الإستاتيكي) يعرقل الاستقبال بالراديو ، والضباب الذي يلحق بالشاشة التلفزيونية يعتم تفاصيل الصورة ، والطنين الذي قد يلحق الاتصال التليفوني يشوش على الصوت .

وللتغلب على الصعوبات الناجمة عن المعوقات السابقة خاصة في الإرسال اللاسلكي بالشفرة يستخدم نظام (Modem) حيث يركب على أحد

طرفي قناة الاتصال جهاز يقوم بتحويل الرموز المتتالية للرسالة المستقبلة إلى إشارت صالحة للنقل عبر القناة وفي الطرف الآخر يتولى جهاز آخر إعادة تحويل الإشارات المرسلة إلى رموز الإشارة الأصلية بما يضمن تمام نقل الرسالة في وضوح ودون عوائق . وتقدم الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) خدمات ملموسة في سبيل حساب وتجنيب الأخطاء المحتملة نتيجة تدخل عوائق الإرسال . (Comptons,1970,p.188)

٢ . ١ الأبعاد السيكولوجية للمعلومة

قد يدفع العنوان الذي اخترناه لهذه الفقرة من البحث إلى بعض الخلط ، ذلك أن تعبير «السيكولوجية» أي العوامل النفسية هو تعبير يلتصق أساساً بالإنسان باعتباره صاحب النفس البشرية ، وبالتالي فإن ربط التعبير المذكور بالمعلومة وهي مادة ليست بإنسان قد يشير إلى وقوعنا في خطأ ، ولكنه في الواقع خطأ متعمد قصدنا منه لفت النظر إلى مدى أهمية الدور الذي يلعبه العامل الإنساني في المعلومة بصورة أصبح الأمر معها يفضي إلى تداخل العوامل النفسية الإنسانية في المعلومة بصورة مؤثرة في مدى كمالها وفاعليتها ، وبحيث لا يمكن بحال من الأحوال غض النظر عن أثر هذه العوامل النفسية في الدراسة التي تتصدى لاستجلاء عناصر المعلومة وأبعادها المختلفة . ومن هذا المنطلق كان اختيارنا للعنوان السابق رغم ما قد يفضي إليه من خلط طالما أنه يسهم في إبراز دور العامل النفسي في المعلومة .

والواقع أن التحديد المنطقي للمعلومة كمادة يكشف عن أنها تتنقل عبر مجال إنساني بحت ، فهي تستقى بواسطة إنسان يقوم بنقلها ، حيث يتلقاها إنسان آخر يقوم بدراستها وتحليلها ونقلها لكي يستفيد بها إنسان ثالث ورابع . . . وهكذا فهي تتحرك عبر وسط إنساني تتحكم فيه إلى حد بعيد عوامل نفسية متباينة لها آثارها الحاسمة في كمال وفاعلية المعلومة .

ويؤسس اختلاف وتباين العوامل النفسية الفاعلة والمؤثرة للسلوك الإنساني من شخص لآخر على اختلاف القدرات العصبية والعقلية والذهنية للأشخاص ، وتباين درجات ذكائهم ووعيهم ، وتأثر كل ذلك بدرجة الثقافة والعلم ، ونوع التربية واختلاف عوامل البيئة والتنشئة .

والواقع أن البحوث العلمية التي تناولت العوامل السابقة ذات الأثر في القدرات الإنسانية قد أوصلت إلى نتائج محدودة في هذا المجال ، فهي وإن أوصلت إلى تحديد دقيق للمراكز العصبية المتحكمة في حواس البصر والسمع والذوق واللمس ، وتلك المتحكمة في التفكير والكلام والذاكرة ودرجة الوعي ، والمسيطرة على نوعيات السلوك الغريزية المختلفة ، إلا أن هذه البحوث توقفت عند هذا الحد ، فلم تتحرك إلا بصورة طفيفة نحو الكشف عن آليات اشتغال هذه المراكز ، وكشف أسرار إبصار العين وكيف تختزن الذاكرة ، وكيف تتحرك عوامل العنف أو الكذب أو الاتجاه إلى سلوك معين في الإنسان ، وتأسيساً على ذلك لا نغالي في القول إذا قلنا أن الأبحاث والعلوم في هذا المجال لا تخرج عن كونها علوماً وصفية بحتة ، لم تصل إلى درجة التعمق الكاشفة للتقنية الدقيقة لعمل هذه الأجزاء أو التحكم في نتائج تفاعلاتها (الدر ، ١٩٨٣) .

ونحن إذا جمعنا الحقائق التي أسلفناها والتي تتبلور في حتمية تباين القدرات العصبية والعقلية والذهنية للأشخاص ، وعدم توصل العلم إلى القدرة على التحكم في نتائج تفاعلات المراكز العصبية لها ، فإن ذلك سوف يوصلنا إلى حقيقة هامة ، تتمثل في أن أي معلومة تنقل عبر وسط إنساني لابد وأن يكتنفها قدر من عدم التأكد ، يعزى إلى نقص ما في إحدى القدرات السابقة في أي مرحلة من مراحل انتقال المعلومة ، وهو الأمر الذي يدفع بصورة دائمة أي باحث إلى عدم أخذ أي معلومة على أساس أنها تمثل معلومة كاملة الصحة ، وإن عليه دائماً واجباً أساسياً وهاماً يتمثل في السعي الدؤوب نحو المزيد من تأكيد صحة المعلومة التي يتلقاها ، وإزالة ما قد يعتورها من قصور أو شك في صحة وسلامة أي من عناصرها .

وتأسيساً على الحقائق السابقة أيضاً فإن الباحث عندما يتصدى لاختيار مصادره، يجب أن يتحرى الدقة في التأكد إلى أبعد مدى من سلامة وصحة قدراتهم الذهنية والعصبية والعقلية ، ودرجة ذكائهم ووعيهم ، ولا مانع من إخضاعهم للفحوص الطبية والنفسية التي تسهم في تقييم هذه القدرات كوسيلة لضمان سلامة ما يبلغونه من معلومات .

وإذا كان العلم الحديث لم يوصل إلا إلى أبعاد وصفية للقدرات العقلية إلا أنه كشف إمكانية تنمية هذه القدرات بالتدريب . وأخذاً للحقيقة السابقة بعين الاعتبار فإن الوسط الإنساني الذي يتعامل مع المعلومة يجب أن يخضع لتدريب ينمي القدرة على الاستيعاب والفهم والذاكرة ودرجة الوعي، وذلك كوسيلة لتقليل احتمالات النقص أو الخطأ في استقاء ونقل وفهم المعلومات .

مما تقدم يتضح ما للعوامل النفسية من أثر مباشر على صحة وسلامة المعلومة . وتدفع أهمية هذا الموضوع إلى ضرورة إلقاء المزيد من الضوء على القدرات العصبية والعقلية والذهنية الإنسانية المتحكمة في الإحاطة بالمعلومة بالصورة التي تسهم في كشف ما قد يعتور المعلومة من نقائص ويدفع بالتالي إلى المزيد من الجهد لتصحيحها واستيفائها قبل استخلاص المعرفة منها .

وفيما يلي نتناول بشيء من الدراسة التفصيلية القدرة العصبية، والدوافع الغريزية، ودرجة الذكاء، وقوة الذاكرة ، وسلامة الإدراك، ومستوى الوعي كعوامل مؤثرة على سلامة وصحة المعلومات وذلك بالتفصيل التالي :

٢ . ٢ القدرة العصبية

يرتبط السلوك الإنساني بعدد من الآليات العصبية التي تتحكم إلى حد بعيد في نوعية التصرف الذي يصدر عن الشخص إزاء موقف معين وذلك طبقاً لقدراته العصبية وهي قدرات تختلف قوتها وضعفها من شخص إلى آخر . وتتركز الآليات العصبية للإنسان في خلايا دماغه والتي من خلالها يتعلم ويكتسب القدرة على التفكير وتطويع فكره للاستجابة لغرائزه أو كبتها حسب الدرجة التي وصل إليها من العلم والثقافة والرقي (الدر، ١٩٨٣). ومن خلالها أيضاً يتم تفسير ما تنقله حواسه من أشياء مادية أو معنوية وتصدر الأوامر لأجزاء الجسم المختلفة لتستجيب لهذه التفسيرات بما يناسبها من حركات .

وقد أوصل العلم الحديث ـ كما سبق أن قدمنا ـ إلى توصيف وظائف كل جزء من أجزاء الدماغ الإنساني محدداً بدقة مراكز الحس والحركة ومراكز الفكر والوعي والذاكرة والبصيرة ومختلف التصرفات العاطفية أو الغريزية، وهي اكتشافات وإن كانت قد وقفت عند المدى الوصفي إلا أنها كانت ذات أهمية قصوى في تفسير العديد من تصرفات السلوك الإنساني بل ووصلت أيضاً إلى القدرة على تحديد الكثير من أبعاد الشخصية الإنسانية والتحكم في بعض أنواع التصرفات الإنسانية (الدر، ١٩٨٣) .

ويمثل المخ أهم أجزاء الدماغ العصبية وتتركز فيه الخلايا العصبية التي لها القدرة على اختيار وانتقاء الكلمات الأساسية للكلام ، وتتركز فيه أيضاً الخلايا المتحكمة في صياغة الفكر والإبداع الفني والخيال والمزاج ومدى الشعور بالمسؤولية . ويؤدي الخلل في أي من هذه الخلايا إلى اضطرابات

سلوكية خطيرة تتمثل أحياناً في زيادة الشعور باللامبالاة وأخذ الأمور الجادة هزلاً وفقد الاهتمام بالمشاكل . وقد يؤدي الخلل فيها إلى نوع من الانطوائية أو الهياج العصبي لأتفه الأمور (الدر، ١٩٨٣).

والذي يهمنا في خلايا المخ من حيث الوظائف العصبية المؤثرة في القدرة على تلقي المعلومات ما تعورف على تسميته بالخلايا المشتركة وهي مراكز المخ التي يتميز الإنسان بتضخم عدد خلاياها بالقياس بغيره من المخلوقات وتتمثل وظائفها في تلقي المعلومات وتقويمها وغربلتها والربط بين معلومات مختلفة واردة من الحواس وتوحيدها ، وهي تعمل للاستنتاج والمقايسه والتفكير والتحليل والتذكر وهي بصورة إجمالية عنوان الإنسانية (الدر، ١٩٨٣).

إن حدوث الخلل في مراكز الآليات العصبية للشخص ينعكس مباشرة على سلوكه وتصرفاته التي تمس رد الفعل لما يواجهه من مواقف فتظهر في صورة سلوكيات شاذة أو غير متمشية مع منطق السير العادي للأمور ، فرغم سلامة حواس الشخص الخارجية إلا أنه قد يعجز عن وصف شيء ما في الوجهة التي أعد لها هذا الشيء . وقد تقتصر قدراته العصبية عن استيعاب موقف يمر به أو قد يعجز عن التعبير عنه ويفقد القدرة على تقويمه أو توجيه ردود الفعل المناسبة إزاءه. وهي أمور تعكس إصابات جسمية في قدرة وعيه وتشتت فكره وهي تعود في حالة سلامة حواس الشخص الخارجية إلى خلل في آلياته العصبية (الدر، ١٩٨٣).

إن عميلاً أو باحثاً أو مستفيداً مصاباً بعطب في آلياته العصبية بالصورة السابق توضحيها لن يكون بحال صالحاً سواء لاستخلاص المعلومة من مصدرها وتقويمها ، ولن يكون صالحاً أيضاً لتبليغها ودراستها واستخلاص المعرفة ، ولن يكون صالحاً للاستفادة منها.

٢ . ٣ الدوافع الغريزية

خلق الإنسان وهو يحمل في طيات خليقته مجموعة من الغرائز تتمثل في اندفاعه التلقائي لإشباع رغبات محددة، تشعره بمجرد إثارة غرائزه بتوتر نفسي يجعله يأتي بسلوكيات وتصرفات ترمي إلى إشباع الغرائز ، ولا يهدأ هذا التوتر ولا يستقر حتى يتم إشباع هذه الرغبات الغريزية، والتي من أهم سماتها توجيه سلوكه بلا وعي أو تدبير، فهي مغروزة فيه منذ تكوينه الخلقي الأول ويصعب التحكم فيها بقدرات الشخص الإرادية .

والغرائز كداوفع للسلوك تصدر بصورة عفوية، ويتم تفاعلها مع قدرات التعلم والتربية الثقافية، لكي تصوغ السلوك الإنساني في صور تتباين من شخص لآخر حسب كون تربيته تتميز بالرشد والسوية أو على العكس تتسم بالإعوجاج والشذوذ ، فبينما يصدر سلوك عادي في الحالة الأولى، نجد أن الحالة الثانية تصدر أنماطاً معقدة من السلوك غير الطبيعي .

وتتعدد أنواع الدوافع الغريزية الإنسانية ، يأتي الخوف في مقدمة هذه الدوافع، ويثيره غريزة حب البقاء والتشبث بالحياة ، والجنس ويثيره غريزة حفظ النوع من الانقراض ، والتسلط ويثيره غريزة حب التلمك والسيطرة. ويرتبط تحرك الدوافع الغريزية عادة بعدد من انبعاث آليات عصبية معينة تكون مرتبطة بها مثل احمرار الوجه عند الغضب ، أو اصفراره عند الخوف، وجفاف الفم والحلق في حالة التوتر النفسي المصاحب لانبعاث الغرائز قبل إشباعها (الدر، ١٩٨٣) . وجميعها أعراض ظاهرية تصاحب الانبعاث الباطني غير المنظور للدافع الغريزي .

وتؤثر الدوافع الغريزية في قدرات التفكير والتكلم والتذكر للشخص، حيث تتحكم هذه الدوافع في مراكز الآليات العصبية التي تصدر عنها القدرات السابقة ، ويكفي أن نعلم أن الخائف أو الغاضب ، أو المدافع عن ذاته ضد خطر محدق ، أو الذي تلفه رغبة جنسية لم تشبع يفقد قدراً كبيراً من قدرته على التفكير والتذكر، قد تصل إلى حد شل قدرته على التفكير تماماً أو محو ذاكرته فيما عدا كيفية إشباع الرغبة الغزيزية المنبعثة (الدر، ١٩٨٣) .

كما أن انطلاق الدافع الغريزي يصاحبه عادة قيام الغدد الجسمية بإطلاق كميات من الهرمونات، يختلف حجمها حسب قوة الدافع أو ضعفه، وتؤثر الهرمونات عادة في ضبط وانتقال النبضات الحسية والحركية المتعلقة بالحس والإدراك وقوة التذكر، ويؤدي هذا الاختلال الهرموني إلى عددمن السلوكيات الشاذة، تتمثل في الانفصال عن الواقع والغليان الفكري وشطط المخيلة والتكلف (الدر، ١٩٨٣) .

وتأسيساً على ما تقدم فإن قدرة الوسط الإنساني الذي تتحرك المعلومة خلاله من ناقل ومتلق ودارس ومستفيد على تشكيل الوسط السليم لمسار معلومة صحيحة يتوقفً إلى حد بعيد على سلامة وصحة واستقرار غرائزهم بصورة طبيعية من ناحية ، والتأكد من وصولهم إلى إشباع هذه الغرائز بصورة سويه وكاملة بصورة تجنبهم أي توتر ناجم عن عدم الإشباع ينعكس على سلوكياتهم وتصرفاتهم إزاء ما يتلقون من معلومات قد تشوه من مضمونها، أو تنقص من كمالها الأمر الذي يعرض للخطر كل ما يستخلص منها من نتائج أو معرفة من ناحية أخرى .

وفي ضوء ذلك يكون من الأمور الحيوية لضمان سلامة المعلومة وصحتها تأكد القيادات من الإشباع الغريزي والاستقرار النفسي لدى

العاملين في تلقي المعلومات ودراستها فالفرد الخائف أو المتوتر نفسياً بسبب عدم إشباع غريزي أياً كان سوف يتعامل مع المعلومة بقدرات عصبية وذهنية مشوهة، لن تفضي إلا إلى معلومات مشوهة يؤدي تحليلها بالقطع إلى نتائج ومعرفة خاطئة .

٢ . ٤ مدى قوة الذاكرة والملاحظة

الذاكرة هي قدرة الشخص على استرجاع ما اكتسبه من معلومات بمختلف حواسه . وقد حدد العلم مراكز الذاكرة بالدماغ ، إلا أن العلم لم يكتشف بصورة محددة حتى الآن كيف يختزن الدماغ الذكريات، وكيف يستعيدها، وماهية الآليات العصبية المصاحبة والمؤدية إلى الذاكرة (الدر، ١٩٨٣) .

والذاكرة هي ركن التعليم ، بدونها لن يستطيع الشخص اكتساب المعلومات أو استرجاعها ، ونتيجة للمعلومات المحدودة التي أوصل إليها العلم في هذا المجال فإن هناك صعوبات عديدة تكتنف الدراسات التي تستهدف كشف وقياس ظاهرة التعلم لارتباطها الأساسي بالذاكرة . ورغم الحقيقة السابقة فقد أوصل العلم إلى تحديد عدد من الأمور التي تساعد على تقوية الذاكرة، وبعضها مما يساعد على إضعافها، وعن طريق الالتزام بمقويات الذاكرة والابتعاد عن مضعفاتهاتتم تقوية الذاكرة .

ومن أهم الأمور التي تساعد على تقوية الذاكرة ازدياد اهتمام الشخص بالأمر الذي يرغب في تذكرة، وسرعة تدوين التفصيلات عقب حدوث الوقائع ، وإعادة الوقائع والتفصيلات عدة مرات لضمان تثبيتها في الذاكرة، وربط هذه الوقائع بأشياء مادية محسوسة تساعد كثيراً على تذكرها لمجرد رؤية الشيء المادي الذي ربطت به .

فإذا ما مر الشخص مروراً عابراً على المعلومة التي اكتسبها دون أن يجهد عقله في فحصها، وذهنه لاستيعابها ووعيها، فإن العلم أثبت أن قدرته على حفظها واستيعابها تنخفض بنسبة ٩٠٪ حيث تتلاشى معظم تفصيلات المعلومة من الذاكرة ولا يبقى ثابتاً إلا ١٠٪ منها فقط بعد مدة قليلة من وقوع الحدث . وتزداد شدة هذا العيب كلما كان ذهن الشخص مشتتاً بأفكار وموضوعات مختلفة، كما تزداد شدته كلما زاد الإرهاق الجسدي والذهني للشخص.

وقد ثبت من البحث العلمي أن التذكر يمر بمراحل متعددة يأتي التعلم في مقدمتها حيث يكتسب الشخص معلومة ما ، ثم تأتي مرحلة حفظ الدماغ للمعلومة بمقتضى رموز كهربية تساعد على استرجاعها، ولم يكتشف العلم حتى الآن هذه الرموز . ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التذكر للاسترجاع، وهي مرحلة يعرقلها في الإنسان عادة النسيان والتي تتمثل في عدم قدرته على استرجاع كل ما اكتسبه من معلومات.

وترتبط قوة الذاكرة بقوة الملاحظة ذلك أن قوة الملاحظة هي وسيلة الشخص في اكتساب أكبر قدر من تفصيلات المعلومة المادية أو المحسوسة، فقد يمر شخص على مجموعة من الأشخاص مروراً عابراً بحيث يقف مع كل شخص مدة محددة يتساوى فيها الجميع، إلا أنهم يختلفون في درجة تذكرهم لأوصاف الشخص وبالتالي تختلف قدرتهم على وصفه حسب اختلاف قوة قدرتهم على الملاحظة.

وقد ثبت من التجارب أن قوة الملاحظة هي مكنة قابلة للتقوية عن طريق التدريب، والتدريب على قوة الملاحظة يعتبر من أهم وسائل تقوية الذاكرة بصورة غير مباشرة . ومن الدروس العلمية للطلبة العاملين في حقل البحث بصفة عامة أسلوب جمع الطلبة في مدرج، ومفاجأتهم بدخول شخص

ذي ملامح وملابس تحمل بعض المميزات الواضحة ويطلب الأستاذ منهم إعادة وصف ملامح وملابس الشخص الذي مر بهم .

تأسيساً على ما تقدم فإن التأكد من قوة ذاكرة الوسط الإنساني الذي تمر به المعلومة، والعمل على تنمية قدرة التذكر وقوة الملاحظة فيهم يعدان من أهم الأمور التي تضمن سلامة وصحة وكمال المعلومة خلال مراحل تداولها بين أشخاص هذا الوسط الإنساني . وإذا كان الوصول إلى درجة الكمال في بناء الذاكرة الإنسانية وقوة الملاحظة هما أمران بعيدا المنال، فإن تقييم المعلومات المجمعة يجب أن يتجنب نسبة خطأ ترد إلى درجة ضعف الذاكرة أو الملاحظة وبشكل يدفع الباحث دائماً إلى تقصي الكمال، وسد ثغرات ما يتلقاه من معلومات من أحد مصادره عن طريق مصادر أخرى .

٢ . ٥ القدرة على الإدراك

تتمثل قدرة الإدراك في الشخص في قدرته على تفسير الوقائع المكتسبة حسياً طبقاً للتعلم الموروث أو المكتسب تفسيراً منطقياً . فقد يرى الشخص شخصاً آخر يصيح في هياج منفعل الحركات يتطاير من عينيه الشرر، فيستطيع من ذلك أن يدرك أن هذا الشخص غاضب ، وقد يرى ورده ذابلة مال نبتها وتهدلت أوراق تاجها، فيتسطيع أن يدرك أنها في طريقها إلى الموت . وعندما يرفع يده لكي يلطم بها وجه شخص آخر فإنه يستطيع أن يدرك أنه سوف يحدث له آلاماً مادية ونفسية وهكذا . إذاً فالإدراك معناه قدرة الشخص على تسمية الأشياء المادية والمعنوية التي يحسها بأسمائها التي سبق له تعلمها، وهو مكنه ميز بها الله سبحانه وتعالى الإنسان عن غيره من المخلوقات كما سبق أن قدمنا ﴿ . . . . وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء . . . ﴾ (البقرة : الآية ٣١) .

ولما كان الإدراك مكنة مرتبطة بالتعلم الموروث أو المكتسب فهو مرتبط أيضاً بقوة الذاكرة والملاحظة . ويجد موقعه العصبي في الدماغ . فإذا حدث خلل في الخلايا العصبية الدماغية أدى إلى تلفها وفقد الشخص قدرته على إدراك الأمور صار مجنوناً ترفع عن كاهله كافة المسؤوليات المدنية والجنائية ويفقد بالتالي قدرته على تلقي المعلومة أو استيعابها .

وقد يكون دماغ الشخص سليماً ويتمتع بقدرة على الإدراك السليم للأمور إلا أنه حتى الإدراك السليم قد يعتوره بعض العيوب التي قد تفضي إلى تفسير خاطئ للأمور المحسوسة ، ذلك أن بعض العمليات الحسية يتم برمجتها في الدماغ طبقاً لتفسيرات محددة قد تقود الشخص إلى بعض الخطأ نتيجة للانقياد الآلي لاستكمال معلومة إكتسبت جزئياً طبقاً لمسارها العقلي المبرمج حسب ما اعتاده الشخص ، فإذا اعتاد الشخص أن الشيء البعيد يبدو أصغر من حجمه الطبيعي ويزداد كبر حجمه مع اقترابه كما أن درجة لمعان الشيء تخفت كلما بعد ويزداد كلما قرب وهو ما قد يؤدي إلى تفسير خاطئ لدرجة بعد أو قرب الشيء الذي يختلف في حجمه ودرجة لمعانه الطبيعية عن شيء آخر موضوع في ذات البعد المسافي .

وبالمثل فإنه كثيراً ما يحدث أن يستكمل الإنسان صورة موقف جزئي طبقاً للإدراك المبرمج المستكمل بهذه الصورة طبقاً للمسار العادي للأمور ، فهو عندما يرى سيارة قد أعطت إشاراتها الضوئية للانحراف إلى اليمين وشاهد عجلاتها تنحرف إلى هذا الاتجاه فهو قبل أن تكتمل صورة هذا الانحراف يبقى الدماغ مصراً على تفسيره بأنها قد انحرفت فعلاً إلى اليمين بينما الحقيقة أن السائق عدل عن ذلك منحرفاً إلى اليسار أو مستأنفاً طريقاً مستقيماً .

وتدفع مزالق الإدراك السابقة إلى أن نأخذ بحذر رواية الأشخاص للمعلومات والتي قد تكون خاطئة نتيجة لاستكمال الشخص للمعلومات الجزئية عن طريق الإدراك المبرمج عن طريق الاستنتاج الذي يبنى على أن أموراً منطقية متصلة بالمحيط الذي يحدث فيه التفسير . فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن الدماغ الإنساني يتميز أيضاً بشطحات التخيل التي قد تنفلت بعيداً عن الواقع في كثير من الأحيان بما يدفع الشخص إلى استكمال المعلومات الناقصة تخيلاً فإن مزالق الإدراك المفضية إلى الخطأ تكون أمراً وارداً بقوة حسب شخصية راوي المعلومة .

تأسيساً على ما تقدم فإن تفسير إدراك ناقل المعلومة لما ينقله من معلومات لن يكون صحيحاً إلا إذا بني على عدد كبير من ترجيحات ثبتت صحتها من قبل وهو أمر صعب خاصة إذا تعلقت الأمور بمعلومات غير مادية مثل الآراء والسلوكيات . «كما تدفعنا هذه الحقيقة أيضاً إلى عدم التشبث بالمعلومات المطلقة الصحة ، وتدفعنا دائماً إلى التمسك بأن الشك هو قدر الإنسان إذا علمنا أن تقدير الاحتمالات والترجيحات هو وراء الإدارك ، وإذا علمنا أيضاً أن الإدراك الواعي هو حقاً انتقاء احتمال واحد من بين احتمالات كثيرة (الدر ، ١٩٨٣) حيث يلعب العنصر الشخصي دوراً حاسماً في تشكيل المعلومة وصياغتها شكلاً ومضموناً .

٢ . ٦ الوعي ودرجة الذكاء

يعتبر الوعي إحدى العمليات الذهنية العصبية حيث تربط آليات الدماغ العصبية بقدراتها الذهنية فتنتج قدرة جديدة للإنسان تتمثل في قدرته على التبصر أي معرفته بنتائج ما يقدم عليه من أفعال إرادية ، والتساؤل المستمر حول ما لا يعرفه من هذه النتائج حتى يصل إلى تحديده ، وذلك عن

طريق ربط ما تعلمه في الماضي بوقائع الحاضر ويمد من خلال ذلك نظرة إلى المستقبل فيحوز بذلك القدرة على التنبؤ التقريبي للأمور .

ورغم ارتباط الوعي بالآليات العصبية إلا أنه ينتمي في غالبيته إلى القدرات الذهنية ولذلك فهو يعد من القدرات القابلة للتنمية والتطور بتقدم الإنسان في عمره واكتسابه خبرات التعلم النظرية والعملية . والوعي سمة إنسانية يختص بها الإنسان ندرك ذلك عندما نقارن بين الفعل الإنساني والحاسب الآلي فبينما يقوم الحاسب الآلي بأعقد العمليات الحسابية إلا أنه لابد من توجيهه طبقاً لبرامج محددة حيث يفتقد القدرة على الوعي التي تعطي له القدرة على الإجابة عن أشياء غير مبرمجة فيه أو القدرة على التساؤل عن أمور لا يعرفها أو القدرة على الجدل (الدر، ١٩٨٣) ، وإن كانت الأبحاث العلمية تتركز حالياً على إكساب الحاسب قدراً من الوعي والذكاء الإنساني .

ويرتبط الوعي بدرجة الذكاء التي ترتبط أساساً بملكات فطرية تعطي صاحبها قدرات ذهنية متميزة في فهم الأمور وسرعة استنباط نتائجها ، والتصرف بأفضل الصور الممكنة لمواجهتها . ويعتبر الذكاء من الصفات التي تلعب الوراثة دوراً فيها ، وهي قدرة تتأثر أيضاً بعوامل بدنية مختلفة تتدخل فيها عوامل الحرمان والرخاء لكي تسهم في تقرير درجة الذكاء . والذكاء كقدرة ينمو بنمو الإنسان ولا يتحقق تأثيره على سلوكياته إلا بتمام نمو واكتمال بنيانه العقلي والعصبي (الدر، ١٩٨٣) .

ولا شك أن حدة الوعي المقترنة بحدة الذكاء تكون ذات تأثير بالغ على سلوكيات الإنسان في مجال فهمه العميق للوقائع وتقديره الصحيح لنتائجها والاختيار السليم للتصرف الواجب حيالها . وعلى العكس فإن تخلف

الوعي المقترن بغباء الشخص سوف يفضي بالقطع إلى نتائج مؤسفة في مجال فهم الوقائع والتصرف حيالها .

والمعلومة في مجال اختراقها ومسارها في الوسط الإنساني الذي تمر خلاله لن تكون بعيدة عن التأثر بدرجة وعي وذكاء هذا الوسط حيث سيكون التعامل معها محكوماً إلى حد بعيد بهاتين القدرتين سواء في سرعة فهم وتحديد أبعادها أو في القدرة على استخلاص ما تفضي إليه المعلومة من نتائج وآثار حاضرة أو مستقبلية . وتبلغ درجة تأثر المعلومة بهذه القدرات أقصى مداها عند تصدر المعلومة من مصدرها سواء في صورة واقعة واحدة أو عدة وقائع وتمر هذه الوقائع تحت نظر العميل أو الباحث فلا تلفت نظره بسبب عدم وعيه لمدى أهميتها ولعدم قدرته الذهنية في فهم أبعادها أو استخلاص نتائجها وآثارها .

وتأسيساً على ما تقدم وإذا كان الوعي لا يخرج عن كونه قدرة ذهنية أساساً يمكن تنميتها بالتدريب والتعلم ، وإذا كان الذكاء قدرة ترتبط بعوامل بيئية ووراثية فإن اختيار العامل في حقل البحث عن المعلومة سواء كان عميلاً أو باحثاً يجب أن يجتاز اختبارات لقياس درجة وعيه ودرجة ذكائه . وأن يمر ببرامج مكثفة تستهدف تنمية درجة وعيه ولا يسمح بالتعامل مع المعلومة استقاءً وتحليلاً إلا لمن يتمتعون بدرجة معينة من الذكاء .

الفصل الثالث

٣ . ١ شروط صحة المعلومة الأمنية

٣ . ٢ شروط موضوعية المعلومـــة

٣ . ٣ كمـــال المعلومـــــــــة

٣ . ٤ صدق وإثبات المعلومـــــــة

٣ . ٥ فعاليـــــة المعلومـــــــة

٣ . ٦ مراعاة عنصر التنبؤ في المعلومة

٣ . ١ شروط صحة المعلومة الأمنية

قدمنا أن جهاز الشرطة يعد الأداة الرئيسية لجمع المعلومات التي يحتاجها مرفق الأمن لمواجهة مختلف المخاطر الأمنية منعاً وضبطاً وإيجاداً للحلول المناسبة للمشاكل الأمنية التي تهدد سلامة وطمأنينة المواطن . وبحيث يأتي القرار الصادر بالحل المؤثر والفعال الذي تقتضيه ظروف الحال ويوفق بين المصلحة العامة من ناحية ومطالب المواطنين من ناحية أخرى ، وبالصورة التي تكفل للإجراءات الأمنية بمختلف صورها سياسية أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، الصحة والرشد .

نستشف مما تقدم أن المعلومة المطلوبة في هذا المجال تمس موضوعات في غاية من الخطورة والأهمية نتيجة لاتصالها بجوهر الأمن العام للدولة ، وقدرة قيادتها السياسية والإدارية على التصرف الصحيح حيال المشاكل والظروف الطارئة . فبقدر صحة وسلامة ما يصدر عن جهاز الأمن من معلومات وتحليلات وتوصيات بقدر ما تتحقق صحة وسلامة الإجراءات الحكومية والأمنية المنفذة ، وعلى العكس فإن السلطة الحكومية وأجهزة الأمن التي تكون في غيب عن واقع المجتمع الذي تحكمه وبعيدة عن وجه الحقيقة في مشاعره بالطمأنينة والأمن تتعرض بالضرورة للفشل أو المخاطر ، وتكون قرارتها غير متطابقة مع مطالب وآمال المواطنين ، وتفقد أرصدتها الشعبية ومن ثم تتدهور عناصر السلطة والسيطرة فيها (Auclair,1975)

وتأسيساً على ذلك فإن جهاز الشرطة يصل ألى أشد درجات الحرص والدقة عندما يبدأ في التعامل مع أية معلومة ، وهو حرص يستمر في ذات الوجه من القوة والدقة طوال فترة التعامل مع المعلومة ، ويستهدف أساساً التأكد من كمال المعلومة وصحتها ، ثم التأكد من كمال وصحة تحليلها

واستخلاص نتائجها ، ثم التأكد من كمال وصحة وسرعة تصعيدها أو حفظها حفظاً صحيحاً .

ويتبلور الحرص على سلامة وصحة المعلومة في عدد من الشروط الهامة التي يحرص الباحث على وجوب توافرها عند تعامله مع المعلومة والتي تمثل الأسس الجوهرية لعوامل الصحة والدقة للمعلومة المتعامل معها لكي تخدم أهدافاً لها أهميتها الحيوية السابق التنويه عنها ، وفيما يلي نتناول هذه الشروط بشيء من الدراسة التفصيلية ونخصص لكل شرط منها مطلباً مستقلاً .

٣ . ٢ شرط موضوعية المعلومة

يمس هذا الشرط مضمون المعلومة ذاته ، ويعني بموضوعية مضمون المعلومة أن يكون المضمون نابعاً من وقائع ثابتة ومستخلصاً استخلاصاً منطقياً من تداعي تفصيلات هذه الوقائع ، بحيث لا يشطح هذا الاستخلاص إلى ضرب الخيال البعيد التحقق ، أو يبني على تصورات لا تشير إليها الوقائع من قريب أو بعيد . ومن أهم عوامل تحقق شرط موضوعية المعلومة ما يلي :

٣ . ٢ . ١ عدم الإضافة أو الحذف من وقائع المعلومة

يعتبر شرط موضوعية المعلومة أحد الشروط الجوهرية التي يجب أن يلتزم بها الوسط الإنساني الذي تعبر المعلومة من خلاله ، فالعميل الذي يستخلص المعلومة من مصدرها يجب عليه أن يحرص كل الحرص على تثبيت الوقائع التي تشكل مضمون المعلومة بكل دقة ، فهو يتعامل مع الحدود الفعلية للوقائع التي حدثت بالضبط ، ولا يحاول أن يستكمل نقصاً فيها حتى ولو كان هذا الاستكمال يقتضيه التداعي العادي للأمور ، كما عليه أن

يتجنب إضافة أي تفصيلات لم تبرز إليه في وضوح حتى ولو كان تواجد هذه التفصيلات من مستلزمات وجود الوقائع الثابتة ، ذلك أن استقاء المعلومة الثابتة كخطوة أولى يجب أن يفصل تماماً عن مراحل بحثها وتحليلها واستخلاص الاستنتاجات منها، وهذه المرحلة الأخيرة يمكن فيها الإضافة أو الحذف من الوقائع حسب التصور العلمي الذي يقتضي تحليل مضمون المعلومة من قبل المختصين بذلك ، وهو عمل يبعد عن اختصاص مستخلص المعلومة وناقلها، والذي يجب أن يقتصر دوره على نقل المعلومة بصورة موضوعية كاملة كما حدثت دون زيادة أو نقصان .

٣ . ٢ . ٢ تجنب الإدلاء برأي شخصي أو إرضاء الميول السياسية أو العاطفية لناقل المعلومة

من مقتضى الموضوعية في مضمون المعلومة فإن على الباحث المكلف بدراستها وتحليلها أن يتجنب عند دراستها أو تحليلها تعدي جوانب الموضوعية لكي يدلي برأي شخصي يرضي عوامل عاطفية، أو ميولاً سياسية، أو اجتماعية، مقتنعاً بها داخلياً، وتؤثر بشدة على دراسته أو تحليله للمعلومة بحيث تأتي النتائج عاكسة لآرائه الشخصية، وبعيدة كل البعد عن المؤشرات الموضوعية المباشرة لوقائع ومضمون المعلومة .

٣ . ٢ . ٣ تجنب التأثر بالحالة النفسية أو العصبية أو الذهنية لناقل المعلومة

من أكثر العوامل التي تعرض موضوعية مضمون المعلومة للخطر، أن يتأثر نقل مادة المعلومة بالحالة النفسية أو العصبية أو الذهنية لناقل المعلومة أو باحثها ، فقد تؤدي حالة الإحباط النفسي أو القلق العصبي إلى أن يضفي على مضمون المعلومة شيئاً من القتامة أو التجسيم للمخاطر يفضي إلى أن

يفقد مضمون المعلومة الشيء الكثير من موضوعيته، منتهياً إلى نتائج بعيدة كل البعد عن الصحة والسلامة . وعلى هذا الأساس فإن الشروط الأساسية لتحقيق موضوعية المعلومة أن يتعامل الباحث معها من منطلق البرود العصبي أو الانفعالي ، مقصياً كل العوامل النفسية أو العصبية أو الذهنية الشخصية لحظة بدء تعامله مع المعلومة . وهو أمر قد يصعب تحقيقه من قبل المبتدئين في العمل، إلا أنهم يكتسبون تعود هذه الضرورة مع تقدم الخبرة والتمرس بالمهام المختلفة، وتبرز في هذا المجال أهمية قيام الباحث بتهدئة ناقل المعلومة وإجلاسه والبدء بالحديث معه في الأمور العامة قبل أن يسأله عن ما يحوزه من معلومات بعد أن يكون قد هدأ عصبياً .

٣ . ٢ . ٤ تجنب تحوير الحقائق لتتمشى مع هوى الرؤساء

إن موضوعية المعلومة تتعرض لخطر شديد قد يفقدها جل مضمونها في حالة اتجاه الباحث إلى تحوير الحقائق والوقائع التي تشكل مادة المعلومة لكي ينتهي بها إلى نوع من المعرفة أو الاستنتاجات التي تتفق مع هوى القيادة التي تخاطب بالمعلومة ، وبما يتمشى مع الخط الذي تتبعه ويتطابق مع آراء ورغبات هذه القيادة ، حتى ولو كان في مثل هذا الاستخلاص الملتوي مخالفة للحقيقة وبعداً عن واقع الأمور . إن مثل هذا الأسلوب قد يرضي القيادة مؤقتاً أو بصورة مرحلية إلا أنه في النهاية يصدق المثل القائل «لا يصح إلا الصحيح» فبعد أن يصدر القرار مبنياً على التحليل الملتوي والمتعمد الخطأ تأتي نتائج التطبيق بردود فعل قد تكون مدمرة لا للقائد مصدر القرار بل قد تودي بالجهاز الأمني ككل .

ولا شك في أن الحقيقة السابقة تؤدي بنا إلى إثارة حقيقة أخرى

مرتبطة بها تماماً ، وهي الحقيقة التي تتبلور في أن جهاز الأمن يجب أن يقصي من بين مستوياته الإدارية وعماله عوامل الرهبة والخوف من تبادل وذكر الحقائق أياً كانت قسوتها على النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية ، وأن تعطى الفرصة كاملة للباحثين في مختلف المواقع أن يبلغوا تحليلاتهم وتقديراتهم للمواقف بمنتهي الحرية والجرأة المحسوبة طالما استندت أعمالهم على وقائع تفضي إلى قدر من منطقية الاستخلاص أو الاستنتاج . إن الوصول إلى هذا المستوى من العمل يمثل أهم عوامل تحقيق موضوعية المعلومة كهدف حيوي لرشد وصحة مختلف أعمال الأمن بصفة عامة .

٣ . ٣ كمال المعلومة

حتى تحقق المعلومة هدفها في إزالة عدم التأكد المصاحب لأمر ما وتتحقق بالتالي صفتها كمعلومة ، يجب أن تكون معلومة كاملة بمعنى أنها تفضي إلى معرفة محددة تعطي نتيجة واضحة حول الموضوع الذي تثيره، بما يفضي بصورة ما إلى الإسهام في ترجيح أحد الاحتمالات المصاحبة لحالة عدم التأكد المحيطة بهذا الموضوع ، ويتحقق كمال المعلومة بمراعاة ما يلي :

٣ . ٣ . ١ تعيين حدود المعلومة وعدم الإغراق في احتمالات غير مؤكدة

لا يعني كمال المعلومة أن الباحث ملزم بأن يفصل في موضوع ما على سبيل القطع بنتائج محتمة الوقوع ، وإنما الكمال هنا يعني أن يورد الباحث في تقريره كل ما يعرفه بالتفصيل عن الموضوع ويتصدى بعد ذلك

إلى أن يعين بدقة حدود المعلومات التي أوردها بحيث لا يغرق القارئ لتقريره في فيض من احتمالات غير مؤكدة قد تلجئه إلى أن يبني تقديراً على أساس واه لا يصمد لما تفاجئ به الأحداث ، وبحيث يكون تقديره لقيمة المصدر ودرجة صدق المعلومة واضحاً ومحدداً بالصورة التي تعطي المعلومة قدرها الحقيقي بشكل بين .

٣ . ٣ . ٢ ذكر الوقائع والبيانات التي استخلصت المعلومة منها وذكر أسانيد ذلك الاستخلاص

يرتبط كمال المعلومة أيضاً بمراعاة الباحث عند إيرادها أن يهتم بذكر الوقائع والبيانات التي استخلص منها المعلومة وأن يبني استخلاصه للمعلومة على أسس منطقية وواقعية تفضي بها الوقائع أو البيانات المذكورة ، ثم ينتهي بالمعرفة النابعة من المعلومة المستخلصة ، على أن يؤيد ما انتهى إليه من معرفة لكل الأسانيد والحجج التي قادته إلى هذه النتيجة . وعلى أساس ذلك التسلسل المنطقي (وقائع أو بيانات ـ معلومات ـ معرفة) يجد القارئ لتقرير الباحث معلومة مؤسسة على حقائق مستخلصة منها بصورة منطقية ، ثم يصل إلى معرفة تشكل نتيجة مباشرة للمعلومات المستخلصة .

ولا شك في أن المعلومات المبتورة التي يقفز الباحث منها إلى النتيجة النهائية دون أن يورد الوقائع والبيانات والمعلومات التي أوصلت إليها تفقد الكثير من قيمتها الإقناعية ، وتثير كثيراً من الشك حول صحة الاستنتاجات المستخلصة نتيجة لفقدانها التسلسل السابق مما يغلفها بشيء من الغموض يفقد ثقة القارئ في سلامتها وصحتها .

٣ . ٣ . ٣ ذكر المراحل الإقناعية التي مر بها الباحث نفسه

من العوامل الأساسية لإيراد معلومة كاملة أن الباحث عندما يقتنع بصحة معلومة ما، ويقوم باستخلاص المعرفة منها حول موضوع ما ، يمر هو نفسه بمراحل إقناعية متعددة تبدأ منذ لحظة إلمامه بالوقائع أو البيانات حيث يحاول جاهداً تأكيد صحة ما وصله سواء بمجهوده الشخصي في التحري أو المراقبة ، أو عن طريق دفع مصادره تجاه تأكيد الوقائع أو دحضها، أو اللجوء إلى أهل خبرة لتقصي حقيقة ما وصله . ولا شك في أن إيراد الباحث سرداً لما اتخذه من إجراءات حيال تأكيد صحة المعلومة في مجال سياقه للوقائع أو إيراده للبيانات سوف يرفع من درجة كمال المعلومة، ويعطي مزيداً من الثقة في صحتها وصدق الاستنتاجات المبينة عليها ، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى طم المعلومة الأساسية أو تعتيمها ، وهو أمر يحققه الباحث طالما كان الهدف الأساسي من تقريره والمتبلور في المعلومة المبلغة واضحاً دائماً أمام عينه .

٣ . ٣ . ٤ أهمية وضوح عرض المعلومة لتحقيق كمالها

الهدف الأساسي من شرط كمال المعلومة يتبلور في عرضها بشكل واضح يحقق عنصر الاستفادة منها في إحاطة القيادة الأمنية أو الإدارية بما ينير السبل أمامها لكي تصدر قرارات صحيحة وفعالة في مواجهة المشاكل المختلفة التي تعترضها وتحقق في ذات الوقت المصلحة العامة، وتتجاوب مع تطلعات المواطنين وآمالهم نحو مناخ آمن . ذلك أن معلومة ناقصة يعني بالقطع معلومة غامضة سواء من حيث تركيبها أو كمال نوعية المعرفة التي تفضي إليها وفي كلتا الحالتين لن يتحقق عنصر الاستفادة منها .

٣ . ٤ صدق وإثبات المعلومة

إن خطورة النتائج المترتبة على المعلومة التي يصعدها الباحث في مجال العمل الأمني تفرض ألا يصعد إلا معلومات صحيحة وصادقة، ومن نافلة القول أن الباحث يمكن أن يفقد موقعه إزاء تصعيد معلومة يثبت كذبها أو عدم صحتها ، حيث لا مجال للعذر أو التسامح في مثل هذه المواقف ، ويتحقق صدق وإثبات المعلومة بمراعاة ما يلي :

٣ . ٤ . ١ تحري إثبات صدور المعلومة وصحة جميع تفصيلاتها بتعديد مصادر استقائها

يقتضي التأكد من صدق المعلومة أن يبذل الباحث قصارى جهده لكي يوفر الإثبات القاطع على صدورها من ناحية ، وإثبات جميع تفصيلاتها من ناحية أخرى . ويقصد بالإثبات هنا تجميع كافة الأدلة والقرائن على حدوث وقائع المعلومة أو البيانات التي استندت عليها . والباحث في سعيه لتجميع الأدلة على الواقعة عليه أن يوجه مصادره المختلفة بصورة غير مباشرة تجاه ما يؤكد صدق الوقائع أو دحضها ، بحيث يتأيد الخبر من عدة اتجاهات لا يجمعها رابط ولا يؤثر بعضها على البعض الآخر ، فيكون في اتفاقها على تأكيد الوقائع أو نفيها ما يوصله إلى عنصر الإثبات المطلوب .

٣ . ٤ . ٢ تعميق مناقشة ناقل المعلومة للوصول إلى أدق تفصيلاتها

إن تعمق الباحث ودقته في مناقشته عملائه عن المعلومات المبلغة إليه بحيث يصل من المصدر إلى أدق تفصيلات وقائع المعلومة المبلغة سواء من حيث موضوعها أو توقيتها أو أماكنها أو شهودها بخلاف المصدر، بالإضافة إلى

مطالبة المصدر بكافة الأسانيد التي اعتمد عليها في فهمه لمضمون المعلومة، سوف يعطي الباحث فرصة واسعة في مجال السعي للتأكد من صدق رواية العميل، والاطمئنان إلى صحة المعلومة من طريق السبل المتعددة التي تفتحها التفصيلات الدقيقة للمعلومة لتوفير المزيد من الأدلة على صدق المعلومة.

٣ . ٤ . ٣ ربط المعلومة بسياق الأحداث المعاصرة

من الوسائل الهامة لتأكد الباحث من صدق ما يبلغه من معلومات محاولة إيجاد موقع المعلومة في سياق تواكب الأحداث المعاصرة في مجال مضمون المعلومة ، بحيث أن الباحث يتلمس صدق المعلومة إذا ما وجدها منسجمة مع سياق الأحداث، وعلى العكس إذا كانت المعلومة تمثل شذوذاً عن السياق فإن الأمر يقتضي منه تكثيفاً لجهود إثباتها بالقدر الذي يطمئن به على صحة شذوذها عن السياق. وبالمثل فإن المعلومة التي تكون متطابقة أو قريبة من معلومات سابقة أثبت الباحث صحتها تكون مدعاة للتصديق دون حاجة إلى كثير من البحث لإثباتها.

٣ . ٤ . ٤ تأكيد صدق المعلومة قبل القيام بتحليلها

من نافلة القول أن جهود إثبات المعلومة والتأكد من صدقها وصحتها تسبق أي عملية لدراسة المعلومة أو تحليلها وهي عمليات لا ترد إلا على معلومات تم التثبت من صدقها وصحتها ، ذلك إن دراسة أو تحليل معلومات كاذبة لن يفضي إلا إلى نتائج مضللة تسهم بدور مؤكد في إفشال أي قرار مبني عليها وقد تؤدي إلى تحقيق مآرب الخصم الذي تعمد تسريبها. ولذلك فإنه من المردود عليه أن يعرف تحليل المعلومات بأنه عملية تتضمن التأكد من صحة المعلومات أو كمالها حيث لا يرد التحليل أصلاً إلا على عمليات ثبتت صحتها وكمالها.

٣ . ٤ . ٥ أهمية التأني والصبر في تحري صدق المعلومة

لاشك في أن عملية إثبات صدق المعلومة يحتاج من الباحث التحلي بالصبر والتأني بحيث يعطي لجهوده فرصة الوصول إلى نتائج حاسمة في هذا المجال . غير أنه للأسف فإن ظروف الاستعجال التي تحيط غالباً بأعمال الأمن قد لا تتيح للباحث فرصة زمنية كبيرة لإثبات صدق المعلومة مما يدفعه إلى قبول مخاطر غير محسوبة في هذا المجال في كثير من الأحيان . وهو الأمر الذي يقتضي من الباحث تجهيز مصادره لمثل هذه الظروف العاجلة بحيث تعطيه معلومات صحيحة في أقصر مدى زمني ممكن ومن الحلول المتعارف عليها أن يعجل الباحث رفع المعلومات الهامة والخطيرة بمجرد علمه بها على أن يوضح للمستوى المرفوعة إليه أنها معلومات غير مؤكدة يبذل جهده للتأكد من صحتها وأنه سيخطر لاحقاً عما تسفر عنه جهوده في هذا المجال .

٣ . ٥ فعالية المعلومة

نعني بفاعلية المعلومة أن يكون للمعلومة فائدة ملموسة على أرض الواقع الميداني ، بحيث يكون لها أثرها في إجلاء غموض وضع قائم، أو الإسهام في كشف وضع جديد يحدث آثاراً في إعطاء مفاهيم محددة في المجال الأمني . وتتحقق فاعلية المعلومة بمراعاة ما يلي :

٣ . ٥ . ١ البعد عن التحليل الفلسفي المنفصل عن الواقع

تفقد المعلومة فاعليتها إذا بنيت أساساً على تحليل فلسفي يبعد عن الواقع وينصب على تصورات أو فروض خيالية حيث سوف يسفر ذلك بالقطع

إلى نتائج وتوصيات خيالية لا تخدم إلا التصورات الكاذبة للباحث وقد تؤدي بالتالي إلى تفاقم الأوضاع التي ينبغي معالجتها أو تدفع إلى نصائح خاطئة تؤدي إلى قرارات غير صائبة .

٣ . ٥ . ٢ إيراد الاقتراحات والحلول المناسبة لما ذكر من معلومات

لاشك أن فاعلية المعلومة تزداد كلما حرص الباحث على أن يضمن ما يرفعه من معلومات باقتراحاته العلمية لمواجهة ما تثيره هذه المعلومات من أوضاع ، مثل أن يقترح إجراء حملة تفتيشية على البؤرة الإجرامية التي أشارت المعلومات إلى تفشي الإجرام بها أو اقتراح تدخل إدارات الخدمات الاجتماعية للتخفيف من الآثار التي أشارت المعلومات إلى حدوثها بسبب وقوقع كارثة طبيعية ما .

٣ . ٥ . ٣ العرض المنطقي والمتسلسل لوقائع المعلومة

وترتبط فاعلية المعلومة بوضوح معناها والتسلسل المنطقي لسرد وقائعها بما يؤدي إلى توصيل المعرفة التي تستهدف توصيلها إلى ذهن المستفيد منها . فلا فاعلية لمعلومة تتضارب وقائعها ويلف الغموض أحداثها ونتائجها ، حيث يستحيل استنباط أي معرفة منها وتفقد بالتالي كل قيمة لها .

ومن نافلة القول أن ننبه الى أن وضوح المعلومة ومن ثم ثبوت فاعليتها يرتبط إلى حد بعيد بأسلوب عرض الوقائع وصياغتها وبلورة نتائجها بحيث يتم التركيز والإبراز للوقائع الجوهرية المفضية للحقائق والمعارف المراد توصيلها وهي المواضيع التي تهتم بدراستها مادة التقرير .

٣ . ٥ . ٤ رفع المعلومة في التوقيت المناسب

ترتبط فاعلية المعلومة أيضاً بتوقيت رفعها إلى الجهة التي تستفيد منها ، فلا فاعلية لمعلومة تصل متأخرة بعد أن تكون الأحداث التي تستهدف المعلومة مواجهتها قد وقعت بالفعل وأحدثت آثارها حيث تصبح المعلومة عندئذ لا قيمة لها . ولذلك كان من المبادئ المستقرة أن الباحث عليه واجب سرعة نقل ما يتحصل عليه من معلومات بمجرد إنتهائه من تأكده من صحتها ودراستها بحيث يصل تقريره إلى الجهات المعنية في وقته المناسب مستبقاً وقوع الأحداث .

وإذا كان شرط فاعلية المعلومة مرتبطاً بعنصر توقيت وصولها فإنه من الأهمية بمكان وضع الترتيبات الدقيقة التي تكفل وتضمن استمرار بقاء قنوات الاتصال بين الباحث والجهات المعنية مفتوحة طوال الوقت بحيث يتسنى وصول المعلومة في التوقيت المناسب الذي استهدفه الباحث دون معوق . ويقدم لنا التاريخ العربي الحديث مثالاً نادراً يعبر عن مأساة معلومة هامة فقدت فاعليتها لأنها ضلت الطريق عبر قناة اتصال مسدودة ، وذلك عندما أطلق مركز المراقبة الراداري بالأردن إشارته بملعومة بدء طلعات الطيران الإسرائيلي فجر الخامس من يوليو ١٩٦٧ للقيادة العسكرية المصرية عبر اتصال لاسلكي لم يصل بسبب تغير تردد جهاز الاستقبال طبقاً لإجراء روتيني لم يتم تبادله مع طرفي الاتصال (هيكل ، ١٩٩٠) . ففقدت معلومة هامة فاعليتها وكانت أحد العوامل الأساسية التي قادت مصر إلى كارثة محققة .

٣ . ٦ مراعاة عنصر التنبؤ في المعلومة

من المسلم به أن المعلومة تنبثق من وقائع ثبت حدوثها بالفعل ومجرد كشف هذه الوقائع والإشارة إليها لا يخلو في حد ذاته من فائدة ، إلا أن

الفائدة القصوى والفاعلة من المعلومة تصدر بصورة أساسية من أثر هذه الأحداث أو الوقائع على مجريات الأمور في الفترة المستقبلية التالية لها، ويتحقق عنصر التنبؤ بمراعاة ما يلي :

٣ . ٦ . ١ تحديد الاحتمالات المرتبطة بالمعلومة

إن من الأهمية بمكان أن الباحث بعد أن يسرد الوقائع والبيانات التي استمد منها المعلومة ، عليه أن يستخلص منها المعاني المستفادة منها وفي ضوء مفهومه لهذه المعاني واستناداً على خبراته وربطها بغيرها من المعلومات يقوم الباحث بتحديد الاحتمالات المترتبة على ذلك مركزاً اهتمامه على أثر ما وقع من أحداث وما استنبطه من معلومات على الفترة المستقبلية القادمة .

٣ . ٦ . ٢ تحديد الاحتمالات القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى

إن التنبؤ باحتمالات مستقبلية ينصرف في البداية إلى تلمس أثر الأحداث خلال فترة المستقبل القريب، حيث يحمل التوقع صفة الاستعجال مما يقتضي سرعة اتخاذ القرارات حيال الحلول والمقترحات المقدمة لمواجهة المخاطر الأمنية التي تأخذ طريقها نحو الحدوث. ثم ينصرف التنبؤ ليغطي الزمن المستقبلي ذا المدى المتوسط والبعيد بحيث يعطي للمستفيد من المعلومة صورة متكاملة عن أثر المعلومة في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد على حد سواء الأمر الذي يتيح لمتخذ القرار فرصة المفاضلة في الإجراءات التي يقرر اتخاذها لمواجهة الخطر الأمني حسب تطور الأحداث.

٣ . ٦ . ٣ ضرورة اتجاه النظر إلى تطور الأحداث

لاشك أن هناك فوائد محققة لما يقوم به الباحث من تحاليل يسترجع بها أحداثاً مضت وانقضى زمن وقوعها استناداً على حكمة الاستفادة من

عبر الماضي ، إلا أنه في زمن الاضطرابات الأمنية بصفة خاصة حيث يميل رقم الأحداث إلى الإيقاع السريع فإن الأحداث يجب أن تتجه دائماً إلى محاولة تغطية «تطور» الأحداث وهو ما يعني ضرورة إتجاهها إلى التنبؤ بالأحداث وتطورها .

ويعتمد صدق التنبؤ بتطور الأحداث أو آثارها المستقبلية بالدرجة الأولى على خبرة الباحث وسعة اطلاعه على طبائع الوسط الذي يعايش هذه الأحداث ، وردود فعلها الماضية حيال أحداث مماثلة ، كمايعتمد أيضاً على الترتيب المنطقي للأمور ورشد التوصل إلى الانفعالات السلوكية للأفراد كدوافع محركة للأحداث ، فضلاً عن قياسه العلمي السليم للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يمثل المسرح الواقعي للأحداث وأثرها في توجيهها .

٣ . ٦ . ٤ أهمية إبراز البعد الاحتمالي لما يقدمه الباحث من تنبؤات

يقوم عنصر التنبؤ على فروض احتمالية تكون حسب توقع الباحث أقرب للحدوث من غيرها من الفروض ، إلا أنه رغم ذلك يبقى احتمال عدم حدوثها ومسير الأحداث في اتجاه آخر قائماً ، ولذلك فإنه يجب على الباحث أن يحرص دائماً على أن لا ينسى هذه الحقيقة عندما يصوغ فروضه الاحتمالية فيتجنب الصياغة التي تشير إلى القطع بصحة الاحتمال أو التأكيد المطلق بصدقها ، وأن يلتزم دائماً بإبراز العنصر الاحتمالي للتوقع والذي يحمل بصورة لازمة نسبة من توقع عدم الحدوث كنوع من توخي جانب الحذر في التنبؤ (عوقر، وكوبر، ١٩٨٩، ص ١٢١) .

ولا يعني الحذر في صياغة عنصر التنبؤ في المعلومة أن يتعمد الباحث إضفاء نوع من الغموض على أسلوب عرضها ، حيث أن ذلك سيؤخذ كعيب جسيم يصيب المعلومة ، سبق لنا أن عرضنا له نتيجة لعدم وضوحها وبالتالي انعدام كمالها وفاعليتها . وإنما المقصود من الحذر في هذا المقام هو الاهتمام بإبراز البعد الاحتمالي لعنصر التبنؤ في المعلومة بحيث يتجنب المستفيد من المعلومة مسالب الاستناد عليها كحقيقة قاطعة أو مؤكدة ، بحيث يتوجب على المستفيد أن يضع في اعتباره دائماً الاحتمال القائم ـ ضعيفاً كان أو قوياً ـ لعدم سريان الواقع مع ما أشارت إليه المعلومة احتمالاً .

الفصل الرابع

٤ . ١ تحليل المعلومة الأمنية

٤ . ٢ تحليل المعلومة الأمنية أسلوب للبحث العلمي

٤ . ٣ أنواع تحليل المعلومة الأمنية

٤ . ٤ مراحل عملية تحليل المعلومة الأمنية

٤ . ١ تحليل المعلومة الأمنية

التحليل لغة اسم تفعيل من حلل ، وطبقاً للصحاح فإن حلل تعني «حل العقدة أي فتحها فانحلـــت» (الصحاح، د. ت. ص ١٦٧٢). وقد استعار البحث العلمي هذه اللفظة لكي يعبر بها عن عملية تحري حقيقة الأشياء والتوصل إلى معرفة كنهها . ففي البحوث الكيميائية ينصرف تحليل المواد إلى ردها إلى عناصرها الأساسية بالصورة التي تكشف عن جملة العناصر التي تتكون منها المادة، وذلك بهدف إما تقدير الكمية النسبية لكل عنصر في مركب المادة، وهو ما يعرف «بالتحليل الكيميائي الكمي» وإما بهدف التحديد الإجمالي للعناصر التي تتكون منها المادة، وهو ما يعرف «بالتحليل الكيميائي الوصفي» (تردول، ١٩٦٦، ص ١) (الكسندر مندلاي، ١٩٦٦، ص ٧٢).

وفي الاقتصاد ينصرف التحليل الاقتصادي إلى تكوين نماذج تستخدم في دراسة وتفسير الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق حصر المتغيرات المختلفة من عرض وطلب واستثمار واستهلاك . . . الخ وتركيز النموذج في عدد محدود من المتغيرات ذات الأثر المعاصر على الحياة الاقتصادية، وعزل هذه المتغيرات عن غيرها من المتغيرات الأخرى التي يستبعد أثرها بافتراض بقائها على ماهي عليه، ويفرق عادة بين أسلوبين للتحليل الاقتصادي ، «التحليل المجرد وهو يقوم أساساً على فروض بنيت على التجريد والاستنباط المنطقي دون الالتجاء إلى الوقائع ، وبين «التحليل الواقعي» وهو يقوم أساساً على المنهج التجريبي المبني على الملاحظة الخارجية للوقائع واستقراء نتائجها (المحجوب، ١٩٧٣، ص ٣٣).

وأما علم الإعلام فيهتم بتحليل مضمون الرسالة الإعلامية حيث يتبلور تحليل المضمون في أسلوب البحث الذي يهدف إلى وصف المضمون الظاهر للرسالة وصفاً موضوعياً ومنتظماً وكمياً والتوصل من ذلك إلى نتائج كمية يمكن بها تفسير المعنى الكامن في الرسالة . ويعرف تحليل ظاهر الرسالة باسم «التحليل الكمي» ويبنى على قيام المحلل باختيار فئات تحليلية تمثل متغيرات البحث التي ترتبط بالإطار النظري والفروض الرئيسية للبحث وهو الوسيلة التي يوزع الباحث بها الرسالة الإعلامية بتصنيف يقوم على هذه الفئات ويتم التحليل بعد ذلك على أساس نتائج عدد تكرار كل فئة في الرسالة . ويقابل التحليل الكمي السابق «التحليل الكيفي» وهو يقوم أساساً على الاستنباط المنطقي للنتائج دون اللجوء إلى القياس أو العد الكمي . ويجمع التحليل الإعلامي عادة بين الأسلوبين الكمي والكيفي في التحليل (عبدالرحمن، ١٩٨٣، ص ٢٣٧) (حسن، ١٩٨٣، ص ٨٥) .

ولا يخرج تحليل المعلومة الأمنية عن هذه المفاهيم فهو يمثل أسلوباً بحثياً يرمي إلى التوصل إلى معرفة المؤشرات الحقيقية للمعلومة المحللة ، والتحديد الدقيق لآثارها في حالة الأمن بصفة عامة وإسهامها في إثبات الجريمة المحققة بصفة خاصة ، سواء اتصلت هذه الآثار بالوقت المعاصر لإجراء التحليل أو بالفترة المستقبلية له، مما يعطي الفرصة للمحلل بتنبؤ صحيح لمسار الأحداث وتقدير سليم لكيفية مواجهتها .

تأسيساً على ما تقدم فإن تحليل المعلومة الأمنية هو أسلوب للبحث العلمي للوصول إلى معرفة حقيقة ما تشير إليه ، تتعد أنواعه وطرائقه، وتختلف مراحله حسب الطريقة التي يتم بها وذلك كله على التفصيل التالي :

٤ . ٢ تحليل المعلومة الأمنية أسلوب للبحث العلمي

البحث العلمي يستند عادة على طريقة يسلكها العقل لدراسة موضوع علم ما بهدف التوصل إلى الأحكام الكلية المنظمة للموضوع العلمي المبحوث والوصول فيها إلى معرفة حقيقة الشيء موضوع البحث ، ويجري الباحث العلمي بحثه متبعاً خطوات مرتبة ترتيباً معيناً وهذه الخطوات هي ما تعرف عادة «بالتحليل العلمي» .

ويشير التطور التاريخي للتحليل العلمي كأسلوب للبحث العلمي إلى أنه قد بدأ مستنداً إلى طريقة «التحليل التجريدي» التي تبنى أساساً على الاستبناط بالمنطق الشكلي حيث يرتكز التحليل على قضايا يؤمن الباحث بالتسليم بصدقها دون حاجة إلى دليل «المسلمات» لكي نتوصل منها إلى قضايا لأزمة للمسلمات ومرتبطة بها ارتباط السبب بالنتيجة وذلك باتباع أسلوب تفكير ذهني منطقي دون أي ارتباط بالتجريب الواقعي .

ويعتبر المفكر (ديكارت) من أشد المناصرين للتحليل التجريدي الاستنباطي كأسلوب للبحث العلمي والذي بناه على مجرد التفكير المنطقي الذي يستوجب أن يكون لكل حدث مسبب يحدثه وإن كل الأشياء التي يمكن أن تقع تحت معرفة الإنسان تتابع بذات الطريقة ، وإن بلوغ حقيقة الشيء يمكن التوصل إليها عن طريق التأكد من حقيقة وجود الشيء المبحوث ثم ترتيب تسلسل وجوده منطقياً حتى تعرف حقيقته مهما بعد تسلسله وعمق خفائه ، وتأسيساً على ذلك يقوم «التحليل التجريدي» طبقاً (لديكارت) على أربع قواعد هي :

١ ـ التأكد من حقيقة الشيء المبحوث .

٢ ـ تجزئة الموضوع المبحوث إلى أكبر قدر ممكن من الفئات المنفصلة لتسهيل استنباط الأسباب والمسببات .

٣ ـ التفكير المنطقي المنتظم لكشف الأسباب والمسببات مبتدئاً بالأسهل فالأصعب من الفئات .

٤ ـ مراجعة عمليات التحليل للتأكد من عدم إسقاط شيء (Decartes,1051)

وتطور التحليل العلمي بعد ذلك لكي يكتشف أسلوباً تحليلياً آخر هو «التحليل الواقعي التجريبي» يبنى أساساً على الاستقراء وتقوم عملياته على الملاحظة الفعلية للوقائع وإجراء التجارب العملية واستخلاص نتائجها عن طريق الملاحظة أيضاً ، ومن خلال الملاحظة بنوعيها يستدل الباحث على النظريات والأحكام العامة لموضوع بحثه و يتطرق منها إلى فهم حقيقة الجزئيات المبحوثة في ضوء ما توصل إليه من نظريات وأحكام عامة .

ويعتبر المفكر "Frances Bacon" من أشد المتحمسين «للتحليل التجريبي أو التطبيقي» ويقيم هذا الأسلوب على أسس أربعة هي :

١ ـ جمع الوقائع .

٢ ـ الموازنة بينها لمعرفة ماهو عرضي وماهو جوهري .

٣ ـ وضع جداول توضح ما يؤيد الفرض ومالا يؤيده والتوصل من ذلك إلى معرفة القوانين العامة الحاكمة للموضوع المبحوث .

٤ ـ التأكد من صحة هذه القوانين بتطبيقها في ظروف جديدة (Rassel,1954)

وقد أسفر التطبيق العلمي لهذين المذهبين للتحليل العلمي عن مذهب ثالث يجمع بينها حيث استبان ضرورة استخدامهما كليهما للوصول إلى حقائق مؤكدة ، حيث يعتمد الاستنباط على الاستقراء للوصول إلى

«المسلمات» التي يعتمد عليها في حلوله المنطقية ، كما أن الاستقراء يعتمد على الاستنباط في تعديد «الفروض» التي من خلال إثباتها يصل إلى التحقق من صدق الحكم العام، ويثبت بالتالي القاعدة العامة الحاكمة للموضوع المبحوث وعلى ذلك فإن كلاً من الاستبناط والاستقراء لازم للآخر .

ويعتبر المفكر "Claude Bernard" من أشد المتحمسين للأسلوب المختلط بين الاستنباط والاستقراء حيث يقيم العملية التحليلة على القواعد التالية :

١ ـ ملاحظة الوقائع «استقراء»

٢ـ استخلاص الفروض والوقائع عن طريق الاستنباط . وبالتالي فهو يجمع بين الفكر الاستنباطي الذي يقدم فكرة على أخرى ، ثم يخضع الفكرة للتجريب الاستقرائي لكشفها . وبالتالي فأسلوبه يمر بمرحلتين هما الاستدلال البحثي (استنباط) يليه الاستدلال الإثباتي (الاستقرائي) (Rassel,1954) .

٤ . ٣ أنواع تحليل المعلومة الأمنية

يخضع تحليل المعلومة الأمنية لما أوصل إليه التطور المعاصر للتحليل العلمي ، فهو يستند على أسلوبي التحليل التجريدي الاستنباطي والتحليل التجريبي الاستقرائي بذات المزيج الذي أوضحناه في الفقرة السابقة . فهو يخضع أي معلومة تصله لنوع من التحليل التجريدي الاستنباطي لكي يصل إلى حقيقة مؤشراتها وآثارها عن طريق أعمال التفكير الذهني المنطقي المجرد وقياسه على الحقائق المسلم بها للوصول إلى النتائج ، ثم استغلال مجموعة النتائج المتوصل إليها من عدة معلومات عن طريق ملاحظة واستقراء مقابلة

الفروض بالوقائع الفعلية للوصول إلى تقدير الاحتمالات الحالية والمستقبلية للأحداث أو الوقائع المحللة .

وتأسيساً على ما تقدم فإننا يمكن أن نقسم أسلوب تحليل المعلومة الأمنية إلى نوعين متميزين : الأول «التحليل الاستنباطي» ويوجه أساساً إلى المعلومة المفردة فيجردها إلى فئات تمكن من استنباط مسببات حدوثها والوصول إلى نتائجها المحتملة قياساً على عدد من المسلمات الأمنية المرتبطة بها . الثاني «التحليل التطبيقي الاستقرائي» ويوجه أساساً لمحاولة فهم الوقائع والأحداث الجارية أو المتوقعة في ضوء ما يتجمع من معارف من المعلومات المحللة استنباطاً للوصول إلى تقدير جيد وسليم للمواقف يسفر عن توصيات فعالة لمواجهة الاحتمالات المختلفة لهذه المواقف .

ولاشك في أن الخلط بين هذين الأسلوبين التحليليين سوف يفضي إلى نتائج خاطئة لتحديد مراحل عملية تحليل المعلومة الأمنية ، حيث يرد التحليل الاستنباطي على معلومة مجردة وبالتالي لا يشترط أن ترتبط هذه المعلومة بمشكلة قائمة فقد تشير إلى مجرد احتمال وقوعها وقد لا تشير إلى أي مشكلة على الإطلاق في حالة إخبارها عن تأكيد وضع قائم يتمشى مع المجرى العادي للأمور وبالتالي ينتفي في هذا النوع من التحليل مراحل ملاحظة المشكلة واستخلاص فرضياتها . . . الخ . أما التحليل الاستقرائي التطبيقي فهو يرتبط أساساً بوقائع وأحداث تمثل في حد ذاتها مشكلة قائمة تتطلب مراحل تحديد أبعادها وبث الفروض المرتبطة بها ومحاولة استنباط مؤشراتها واحتمالاتها من خلال المقابلة بين الفروض والوقائع .

والواقع أن الفصل بين الأسلوبين التحليليين للمعلومة الأمنية ونعني بها «التجريدي الاستنباطي» و «التجريبي الاستقرائي» لا يعني البته الفصل

التام بين الأسلوبين فصلاً تاماً ، فإن ذلك لا يتمشى مع التطور المعاصر لأسلوب التحليل العلمي الذي يمزج بين الأسلوبين ، وإنما المقصود أن مراحل تحليل المعلومة الأمنية يتوقف تحديدها على نوعية أسلوب التحليل المستخدم بحيث لا يحدث الخلط في المراحل المنفذة بصورة تتعقد معها العملية التحليلية وقد يفضي هذا التعقيد إلى نتائج خاطئة قد توقع الباحث المحلل نفسه في أخطار التضارب التي لا يحتمل البحث التحليلي الأمني وقوعها . ومن هذا المنطلق فإن تحديد مراحل العملية التحليلية الأمنية يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية الأسلوب المستخدم في هذا المجال وبالتفصيل السابق إيضاحه وبالتالي فليس هناك مراحل موحدة للعملية التحليلية الأمنية وإنما هي مراحل متباينة حسب نوعية التحليل المطبقة . وهو ما نعرضه في الفقرة التالية .

٤ . ٤ مراحل عملية تحليل المعلومة الأمنية

نميز في هذا المجال بين التحليل التجريدي للمعلومة وبين التحليل التطبيقي وذلك طبقاً للعرض الموجز التالي :

٤ . ٤ . ١ مراحل التحليل الأمني التجريدي

ينصرف هذا التحليل إلى أية معلومة تصل إلى علم مسئول الأمن ، وهو تحليل يستهدف أساساً التأكد من أن المعلومة تحتوي على معرفة مفيدة في إزالة عدم التأكد المصاحب لأحد اهتمامات المسئول الأمني . وللوصول إلى الهدف السابق فإن المعلومة تخضع لعملية تحليل تجريدية ترمي إلى توضيح الأمور التالية :

أ ـ تجريد المعلومة إلى وقائعها الأصلية بالصورة التي تكشف عن انتمائها النوعي ، بمعنى تحديد هويتها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الجنائية .

ب ـ تجريد الوقائع المحددة لنوع المعلومة إلى عناصرها الأصلية لاستيضاح نوعية المعرفة التي تضيفها المعلومة في قطاعها النوعي . فإذا فرضنا أن نوع المعلومة ينتمي إلى المجال الاقتصادي فإن تجريد وقائعها تشير إلى نوعية المعرفة المستفادة منها في هذا القطاع كاتصالها بالإنتاج أو التسويق أو الاستهلاك . . . . الخ .

ج ـ تحديد صورة كل عنصر من عناصر الوقائع السابقة في بناء المعلومة بما يحدد آثار العنصر في إحداث قدر من المعرفة الجزئية التي تتضمنها المعلومة .

د ـ الانتهاء بتعيين المعرفة المحددة والكلية المستفادة من المعلومة والتي هي نتاج تجميع قدر من المعارف التي ينتجها كل عنصر من عناصر الوقائع .

هـ ـ تقييم المعرفة المستمدة من المعلومة في ضوء مقدار عدم التأكد الذي تزيله في الأمور موضع الاهتمام من المسئول الأمني .

و ـ تحديد الآثار الناجمة عن هذه المعرفة على حالة الأمن الحالية استنباطاً والمستقبلية تنبؤاً .

ز ـ مقترحات حول التصدي للآثار السلبية ودعم الآثار الإيجابية .

ح ـ تسجيل المعلومة في الصنف الذي تتبعه طبقاً لما أسفر عنه التحديد التحليلي السابق طبقاً لتحديدها النوعي وتقييمها وآثارها وما انتهى إليه التحليل من مقترحات . وذلك بالتفصيل الذي نعرضه في الفصل السادس .

٤ . ٤ . ٢ مراحل التحليل الأمني التطبيقي للمعلومات الأمنية

ينصرف هذا التحليل أساساً إلى الوقائع أو الأحداث التي قد تندلع على الساحة الأمنية ، وتهدف عملية التحليل إلى معرفة الأسباب والدوافع للأحداث والتنبوء بمسارها وتطورها وتحديد أفضل سبل مواجهتها . ونفرق في هذا المجال بين التحليل الكيفي و «التحليل الكمي» للمعلومات الواردة عن هذه الأحداث وذلك على التفصيل التالي :

أ ـ التحليل الكيفي للمعلومات : وهي عملية تتم عندما نلاحظ بوادر حدوث المشكلة التي تشكل مضمون الموقف المحلل وتتبلور مراحله فيما يلي :

١ ـ تحديد المشكلة التي أدت إلى اندلاع الأحداث والتعرف على أبعادها المختلفة .

٢ ـ استغلال رصيد المعلومات المحللة والمسجلة والربط فيما بينها لكي نتمكن من استنباط أسباب اندلاع الأحداث ودوافعها .

٣ـ في ضوء المعلومات السابقة يتم محاولة التنبؤ برسم مسار اتجاه الأحداث وتطورها . ومحاولة إعداد ترتيب الاحتمالات المختلفة حسب أولوياتها .

٤ ـ اقتراح الإجراءات الأمنية لمواجهة جميع الاحتمالات بالأساليب المناسبة .

ب ـ التحليل الكمي للمعلومات : وهي عملية تتم بعد الاندلاع الفعلي للأحداث عن طريق ملاحظة مسارها العقلي وتتبلور مراحله فيما يلي :

١ ـ التحديد التقريبي لحجم الأحداث وانتشارها الجغرافي .

٢ ـ تحديد نوعية سلوكيات الحشد الجماهيري (المسالمة أو العدوانية) .

٣ـ تحليل لنوعيات واتجاهات قادة الأحداث .

٤ ـ تحليل لنوعية المقبوض عليهم سناً ومهنة وإقامة .

٥ ـ في ضوء ما يسفر عنه التحليل السابق يتم :

ـ تقدير مدى خطورة الأحداث على حالة الأمن .

ـ تقدير تطورها إلى الانتشار أو الانحسار .

ـ تقدير أنجح أساليب التعامل معها والتوقيت المناسب لاستخدام هذه الأساليب.

الفصل الخامس

٥ . ١ المجالات الأساسية للمعلومة الأمنية

٥ . ٢ في مجال الأمن الجنائـــــــــــي

٥ . ٣ في مجال الأمن السياســـــــــــي

٥ . ٤ في مجال الأمن الاقتصـــــــــادي

٥ . ٥ في مجال الأمن الاجتماعـــــــــي

٥ . ١ المجالات الأساسية للمعلومة الأمنية

الأمن ما هو إلا إحساس وشعور بالاطمئنان يرسخ في نفوس أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة . وبالتالي فإن المعلومة الأمنية تدور حول هذا المحور الأساسي فتتصل بالعوامل التي تؤكد الشعور بالاطمئنان أو على العكس على العوامل التي تخل بهذا الشعور ، كما أنها تتصل أيضاً بمجالات قياس درجة هذا الشعور ، وإذا كان إحساس المواطنين بالأمن أو الطمأنينة يتأثر بما يرتكب من جرائم فإن المعلومة الأمنية تسعى تجاه إحصاء ما يقع من جرائم وتحليل هذه الإحصائيات لكشف ما تشير إليه من ظواهر إجرامية وما أسفرت عنه جهود الأمن في ضبطها .

ويتجه مسار المعلومات الأمنية إلى كل ما يكشف أسباب وقوع الجرائم ، والعوامل المؤثرة على انحراف السلوك الإنساني نحوها ومتابعة وكشف المؤشرات الدالة على هذا الانحراف ، بما يعطي لمرفق الأمن الفرصة لاستغلال ما يجمعه من معلومات في هذا المجال لمنع الجريمة قبل وقوعها ، وتخير فاعل لإجراءات الوقاية منها .

فإذا ما وقعت الجريمة بالفعل ، فإن جهاز الأمن يسعى جاهداً لتجميع المعلومات الكاشفة لغموض الجريمة المرتكبة والمحددة لشخصية مرتكبها ، والموفرة للأدلة القاطعة التي تثبت ارتكابه للجريمة ، بما يمكن السلطة القضائية من توقيع العقوبة المحددة عليه . ويعقب ضبط الجريمة بالصورة السابقة قيام مرفق الأمن عن طريق جهاز التسجيل الجنائي بحصر وتسجيل المعلومات المتصلة بوقائع كل جريمة ، بما يكشف عن نوعها وأسلوب ارتكابها . وبيانات المجني عليهم والشهود ، والمتهمين المضبوطين فيها . وإذا كان مفهوم الأمن

تسبغ عليه صفة الشمولية في الوقت الحاضر حيث تمتد مفاهيمه لكي تغطي مجالات الأمن الجنائي والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

فإن المعلومة الأمنية تختلف أنواعها باختلاف هذه المجالات الأمنية وذلك على التفصيل الآتي :

٥ . ٢ في مجال الأمن الجنائي

تبرز المعلومات عن البؤر الإجرامية، وكذلك المعلومات عن الظواهر الإجرامية حيث تعني الظاهرة تركز نوع ما من الجرائم بأسلوب واحد في منطقة جغرافية محددة . كما تهتم المعلومة في الأمن الجنائي بجمع البيانات المتصلة بالحجم السكاني ، وتناسب قوات الأمن مع هذا الحجم ، وتناسب إجراءات الوقاية والمنع مع الحجم السكاني واتساع المنطقة الجغرافي.

وأيضاً يهتم الأمن الجنائي بالتحري ، بجمع المعلومات عن ذوي النشاط الإجرامي ووضعيتهم الجنائية هل هم مطلقو السراح أو مقيدو الحرية. وإلى جوار ذلك فإن الأمن الجنائي يهتم بالمعلومات المتصلة بكشف ما يقع من جرائم بهدف إلقاء الضوء على تحديد شخصية أطرافها من مجني عليهم ومن متهمين وشهود . وكافة المعلومات التي تشكل أدلة لإثبات التهمة على المتهم . ويلعب كل من التسجيل الجنائي والإحصائي الجنائي دوراً غايةً في الأهمية في تجميع المعلومات التي تهم قطاع الأمن الجنائي وذلك بالتفصيل الذي نورده في الفصلين السادس والسابع القادمين.

٥ . ٣ في مجال الأمن السياسي

الهدف المباشر من هذا الأمن هو تحقيق أمن الدولة بما يعني أمن ثلاثة أشياء :

١ ـ أمن الإقليم .

٢ ـ أمن السلطة .

٣ ـ أمن الشعب .

ومن هذا المنطلق فإن المعلومات التي تهم هذا القطاع الأمني يمكن بلورتها في النقاط التالية :

١ ـ معلومات عن استقرار التوازن بين التنظيمات الاجتماعية .

٢ ـ معلومات عن التنظيمات السرية المعارضة للسلطة أو النظام .

٣ ـ معلومات عن المشاكل العامة واقترحات علاجها .

٤ ـ تتبع ردود فعل الرأي العام إزاء المشاكل العامة .

٥ ـ تتبع آثار تنفيذ السياسات العامة التي تجريها السلطة التنفيذية بمختلف فروعها وعكس مردودها وآثارها الإيجابية أو السلبية على الواقع الميداني .

ويقوم جهاز المباحث العامة بدور أساسي في تجميع هذه المعلومات كمهمة أساسية وجوهرية من جهوده في العمل على استقرار النظام السياسي .

٥ . ٤ في مجال الأمن الاقتصادي

فإن المعلومات الأمنية في هذا المجال تتبلور فيما يلي :

١ ـ معلومات عن مدى استقرار حركة التعامل في الأسواق .

٢ ـ معلومات عن توفر السلع الضرورية .

٣ـ معلومات عن مدى انتظام حركة تشغيل منابع أو مصادر الثروات الاقتصادية سواء صناعية أو زراعية أو وتجارية أو استخراجية .

٤ ـ معلومات عن انتظام حركة التعامل في البنوك .

٥ ـ معلومات تتصل بكشف ما يقع من جرائم اقتصادية وتوفير الأدلة المثبتة للجريمة على مرتكبيها ، وبصفة عامة تجميع المعلومات عن أي مشاكل اقتصادية قائمة أو في سبيلها للظهور والصورة التي تمكن من مواجهة سلبياتها على المجتمع .

٥ . ٥ في مجال الأمن الاجتماعي

تتمثل أهم المعلومات فيما يلي :

١ ـ معلومات عن مدى استقرار حالة الآداب العامة .

٢ ـ معلومات عن مدى تفشي ظاهرة تشرد الأحداث .

٣ـ معلومات عن تفشي الأفكار والمبادئ الهدامة .

٤ ـ معلومات عن المجالات الدينية والرياضية وأثرها الاجتماعي .

ويظهر من الاستعراض السابق التنوع الكبير للمعلومات الأمنية في مجالات الأمن المختلفة ، وهو تنوع يكشف عن مدى غزارة الاختصاصات المعبرة عن المسئوليات الجسيمة التي يضطلع بها مرفق الأمن ، مما يجعلنا لا نغلو في القول بأنها تكاد تكون اختصاصات شاملة تغطي كافة أبعاد الاهتمامات القومية ، وبحيث يصدق القول «بأن جهاز الشرطة يختص أولاً بكل ما ينص عليه القانون من اختصاصات ثم يمد مسئوليته واهتماماته بعد ذلك إلى كل أمر ما يقع خارج هذه الاختصاصات ويكون له مساس غير مباشر بطمأنينة المواطنين واستقرار النظام العام . وفي ضوء هذا التعدد غير

المحصور للمعلومات الأمنية فإن العبء الجسيم للجهود الأمنية لجمع هذه المعلومات يشكل في حد ذاته جوهر العمل الأمني في شتى مجالاته ، ويعبر بوضوح عن الأهمية الأمنية للمعلومة في إدارة دفة الأعمال الأمنية المتنوعة في شتى مجالات الأمن .

الفصل السادس

٦ . ١ تسجيل المعلومة الجنائيـــــــــــــــــة

٦ . ٢ التطور التاريخي للتسجيل الجنائـــــــــي

٦ . ٣ ماهية التسجيل الجنائي للمعلومـــــــــات

٦ . ٤ القواعد الفنية للتسجيل الجنائـــــــــــي

٦ . ٥ دور التسجيل الجنائي في عملية البحث الجنائي

٦ . ١ تسجيل المعلومة الجنائية

بعد أن ينجح جهاز الأمن في الحصول على المعلومات الأمنية التي سعى جاهداً لتجميعها من مصادرها المختلفة ، فإنه يقوم بتسجيل هذه المعلومات في وثائق مكتوبة ، حيث يصنفها إلى أنواعها المختلفة ، ويرتبها بالطريقة التي يسهل معها تعامل جهاز الأمن معها عندما يرغب في استرجاعها للاستفادة منها في مختلف الأعمال الأمنية .

والواقع أن تسجيل المعلومات الأمنية بالصورة السابقة قد جاء نتيجة تطور العمل الشرطي واتجاهه من العشوائية إلى تطبيق القواعد العلمية في البحث ، فبعد أن كانت المعلومة الأمنية تختزن في عقول العاملين وتعتمد في استرجاعها على الذاكرة البشرية والتي كثيراً ما كانت تسقط معلومات غاية في الأهمية بحكم محدودية القدرة البشرية على التذكر ، أصبحت تسجل بصورة دقيقة ومفصلة ومحكومة بقواعد علمية تكفل وضوحها وانتظام إدراجها وسهولة استرجاعها .

ولقد ساعد استقرار فكرة تسجيل المعلومات الأمنية بالصورة السابقة على زيادة فاعلية جهود مرفق الأمن في النهوض بأعباء مكافحة الجريمة بصورة كبيرة ، عندما مكنت المعلومات المسجلة والمختزنة من إدارة العمليات الأمنية الوقائية والمكافحة للجريمة بصورة أكثر نجاحاً وفاعلية لاستنادها على معلومات غزيرة وصحيحة تم تسجيلها من خلال العمل الشرطي المستمر ، وبصورة تغطي كافة الاهتمامات الأمنية المتلهفة على هذه المعلومات لكي تصدر قرارات إدارة دفة العمل الأمني بصورة علمية صحيحة بعيدة عن الارتجال والعشوائية .

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز واستقرار فكرة التسجيل الجنائي للمعلومات الأمنية ، ذلك التحول الكبير الذي قاد المجتمعات الإنسانية إلى استقرار الفكر الديمقراطي بما يتضمنه من الاعتراف بالحريات العامة وبحقوق الإنسان ومبادئ المشروعية والفصل بين السلطات ، وهي التحولات التي حكمت العمل الشرطي بضرورة التحول من أساليب العنف والتعذيب في مجال تحقيق أهدافه الأمنية إلى أساليب منضبطة وإجراءات مقننة لأداء هذا العمل تعتمد في إثباتها للجريمة على البحث عن الأدلة المثبتة لها بأسلوب علمي يستند على فكرة الاستفادة من المعلومات المسجلة والمختزنة عن كل من الجريمة والمجرم ، وهو الأسلوب الذي أثبتت التجربة نجاحه، وأدى إلى رسوخ وشمولية تطبيق تسجيل المعلومات الأمنية في جميع دول العالم.

وفيما يلي نتناول فكرة التسجيل الجنائي بالدراسة من خلال المباحث التالية :

- التطور التاريخي للتسجيل الجنائي.
- ماهية التسجيل الجنائي .
- القواعد الفنية للتسجيل الجنائي .
- دور التسجيل الجنائي في عملية البحث الجنائي .

٦ . ٢ التطور التاريخي للتسجيل الجنائي

بدأت فكرة تسجيل المعلومات الجنائية في الظهور عندما اهتمت أجهزة الأمن بالعدول عن أسلوب تمييز المجرمين عن غيرهم من المواطنين بطريق

الوصم بعلامة مميزة دائمة وهو الأسلوب الذي ساد في الدول الأوروبية خلال فترة العصور الوسطى، إلى أسلوب وصف وتسجيل تقاطيعهم البشرية كوسيلة للتعرف على شخصياتهم إذا ما عادوا إلى ارتكاب الجريمة.

وقد بدأ تنفيذ التسجيل الجنائي للجناة المضبوطين عن طريق وصف وقياس تقاطيعهم البشرية في عام ١٨٨٢ بواسطة أحد مفتشي الشرطة الفرنسية ويدعى "Bertillon" والذي أثبت جدوى هذا النظام في تحديد شخصية الجناة بصورة عملية وعلمية ، الأمر الذي أدى إلى إنشاء جهاز متخصص في هذه العملية وتجهيز مكان بمعدات القياس لتنفيذها ، وقد تم تطوير عملية القياس بإضافة بصمات الأصابع على بطاقة القياس وعمم القياس لكي يطبق على جميع السجناء في فرنسا في عام ١٩٠٠ . (Gayet,1973)

ورغم أن ظهور بصمات الأصابع بعد ذلك كدليل قاطع مثبت لشخصية صاحبها ، قد أدى إلى انحسار أهمية تسجيل مقياس التقاطيع البشرية للجناة، إلا أنها رغم ذلك ظلت تمثل أحد البيانات الهامة التي يتم تسجيلها عن الجناة المضبوطين في الجرائم ، والتي تحرص استمارات التسجيل الجنائي على إدراجها ضمن البيانات المسجلة كما سيأتي تفصيله فيما بعد .

ولاشك في أن جهود الشرطة الفرنسية في مجال وصف وقياس التقاطيع البشرية مثلت أول الخطوات الجادة نحو بلورة فكرة التسجيل الجنائي في مفهومها المعاصر .

ثم جاءت الخطوة الثانية في بلورة فكرة التسجيل الجنائي في عام ١٩١٣ عندما اكتشف مدير شرطة بريطاني * نظرية الأسلوب الإجرامي

* هو الجنرال W.Atcherly مدير شرطة وست ريدنج بمقاطعة يورك شاير، المملكة المتحدة.

Modus operandy والتي تعتمد على تحديد شخصية الجاني المجهول عن طريق تحديد أسلوب ارتكاب الجريمة، ونسبة الجريمة إلى من اعتاد اتباع هذا الأسلوب في ارتكاب الجريمة ممن سبق ضبطهم من المجرمين .

وقد أدى نجاح هذه الفكرة إلى الاهتمام بتسجيل الجرائم المرتكبة عن طريق تسجيل أساليب ارتكابها وبيانات مرتكبيها من الجناة الذين تم ضبطهم واستغلال هذه المعلومات في كشف الجرائم المجهولة الفاعل عن طريق الاشتباه في الجناة المسجلين بذات الأسلوب الإجرامي الذي ارتكبت به الجريمة .

وقد أدى نجاح تسجيل الأسلوب الإجرامي في كشف الجرائم المجهولة إلى أن يعترف مؤتمر الشرطة الدولي الذي عقد في نيويورك في عام ١٩٢٢ بالتسجيل الجنائي كأحد أساليب البحث الجنائي ، وانتشر منذ ذلك الحين في مختلف دول العالم .

وقد استمرت أساليب التسجيل الجنائي في التطور والحداثة نحو التقدم التقني الواسع في مجال الحاسبات الآلية حيث انتقل التسجيل من الأسلوب اليدوي إلى الاستخدام الواسع للحاسب الآلي في هذا المجال .

٦ . ٣ ماهية التسجيل الجنائي للمعلومات

نتناول في هذا المبحث التعريف بالتسجيل الجنائي - نظرية الأسلوب الإجرامي، التسجيل بالوصف والتشبيه، أهميته ، مصادره، بناؤه التنظيمي .

٦ . ٣ . ١ تعريف التسجيل الجنائي

تتبلور الفكرة المحورية التي تدور عليها فكرة التسجيل الجنائي في أنه يجب على جهاز الأمن أن يستعمل ما يصل إلى علمه أو يكتشفه من جرائم

لزيادة رصيده من المعلومات الأمنية المستفادة من هذه الجرائم، وبحيث لا يترك الجريمة قبل أن يستخلص منها كافة المعلومات التي تشير إليها سواء عن المجني عليه فيها أو الجناة أو الشهود أو محل الجريمة.

ويتم تسجيل هذه المعلومات عن طريق تصنيفها وترتيبها وتبويبها بأساليب تسهل من الاستفادة الأمنية منها في تغطية مختلف المسئوليات الأمنية خاصة في مجالات الوقاية من الجريمة أو ضبطها.

ففي مجال الوقاية يسهم تسجيل الجرائم في التعرف على ما يبرز من ظواهر إجرامية في بعض المناطق فيتم مواجهتها أمنياً بإجراءات وقائية مناسبة. كما يكشف تسجيل بيانات المجني عليهم عن تحديد هام للقطاعات التي ينبغي على جهاز الأمن توعيتها ضد ما يقع عليها من جرائم ولفت نظرها لما وقع منها من أخطاء سهل من وقوع الجريمة.

وفي مجال ضبط الجريمة يسهم التسجيل الجنائي في التعرف على شخصية الجناة عن طريق ما تم تسجيله من أسلوبهم الإجرامي في جرائم سبق ضبطهم فيها، كما يمكن عن طريق تسجيل أوصاف محل الجريمة في جرائم الاعتداء على الأموال أن يتم ضبطها لدى حائزيها مما قد يسهم في تحديد شخصية الجناة.

نخلص مما تقدم إلى أن المقصود بالتسجيل الجنائي هو «مجموع العمليات التي يتم بها رصد المعلومات المستقاة مما يقع من جرائم أو بضبط المشتبه فيهم عن كل من الجريمة والمجرم والمجني عليهم والشهود ومحل الجريمة، وتصنيف هذه المعلومات وترتيبها وتبويبها وتخزينها بصورة يسهل معها لجهاز الأمن الاستفادة بها في الوقاية من الجريمة وضبطها».

ومن التعريف السابق يبدو واضحاً أن التسجيل الجنائي لا يقتصر فقط على تسجيل الأسلوب الإجرامي للجناة حيث لا يشكل ذلك إلا إحدى عملياته الفنية التي تمتد لتغطي العديد من تسجيل البيانات الأخرى المرتبطة بالمجني عليهم والجريمة ذاتها ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن تسجيل الأسلوب الإجرامي يمثل أهم عمليات التسجيل في مجال ضبط الجرائم المجهولة (صبري، ١٤٠٩، ص ٤).

ومن التعريف السابق يتضح أيضاً التسجيل الجنائي يختلف عن الإحصاء الجنائى ، فبينما ينصب التسجيل الجنائي على بعض أنواع الجرائم ذات الخطورة الأمنية نجد أن الإحصاء الجنائي يشمل جميع أنواع الجرائم أياً كانت درجة أهميتها . كذلك فإن الهدف الأساسي من التسجيل الجنائي هو معاونة الباحث الجنائي في كشف غموض الجرائم المجهولة التي يتم تسجيلها ، بينما نجد أن الاحصاء الجنائي يهدف أساساً إلى التقييم العام لحالة الأمن العام عن طريق ما يجري من مقارنة بين إحصاءات الجريمة بما يظهر ارتفاع أو نقص تعداداها ، وما يشير إلى جهود ضبطها . ولاشك في أن الفروق السابقة تؤدي إلى اختلاف أساليب كل من الإجراءين بما سيظهره الاستعراض المتصل بهما مع استطراد هذه الدراسة .

كما يتميز التسجيل الجنائي عن تحقيق الشخصية ، حيث يعتمد أسلوب تحقيق الشخصية على نظرية بصمات الأصابع ولذلك فإن تطبيقها يعتمد بالدرجة الأولى على رفع البصمات من محال الجريمة، بينما نجد أن التسجيل الجنائي يسهم في تحديد شخصية الجناة بالعديد من السبل المتصلة بالأسلوب الإجرامي وأوصاف التقاطيع البشرية وأوصاف المسروقات وغيرها من البيانات التي يتم تسجيلها (صبري، ١٤٠٩، ص٦) (العريفي، د.ت، ص١٩).

ويعتمد التسجيل الجنائي في تصنيفه للمعلومات الجنائية المسجلة على أربعة أساليب حيث يعتمد الأسلوب الأول على التصنيف النوعي للمعلومة فإذا كانت الجريمة سرقة فيصنفها إلى سرقات مساكن، متاجر، سيارات . . . الخ. ويعتمد الأسلوب الثاني على التصنيف الهجائي إذا اتصل البيان باسم شخص ما حيث يصنف حسب الترتيب الهجائي للإسم. أما الأسلوب الثالث فيعتمد التسجيل فيه على الوصف وذلك إذا اتصل التسجيل بأشياء أو تقاطيع بشرية. ويعتمد الأسلوب الرابع على تسجيل الرقم إذا كان الشيء المسجل يحمل أرقاماً مميزة كما في بعض الأدوات الميكانيكية أو الكهربائية.

٦ . ٣ . ٢ التسجيل بواسطة الأسلوب الإجرامي

تعتبر هذه الوسيلة هي الطريقة الأساسية للتعرف على الجناة، وهي تعتمد على حقيقة هامة وهي أن لكل مجرم أسلوباً محدداً في ارتكاب جرائمه لا يتركه إلى غيره إلا نادراً، ويتفق الأسلوب الذي يختاره المجرم مع درجة تعليمه ومدى نضجه العقلي وطباعه وعاداته، فنجد أن المجرم المثقف يختار أسلوباً إجرامياً يتفق مع درجة ثقافته وفهمه للقواعد القانونية فنجده يختار الأشياء التي تحقق له أكبر نفع مادي إذا كان يهدف إلى السرقة مثلاً؛ فنجده يركز اهتمامه على سرقة المبالغ النقدية أو الحلي والمصاغ ويترك الملابس وغيرها من الأشياء التي يشكل حملها عبئاً ثقيلاً، ولا تدر عليه إلا مبالغ نقدية ضئيلة، ويختار أسلوباً معينا لتنفيذ جريمته يتيح له أكبر فرصة للهروب أو لتعليل وجوده بمكان الحادث وهو إذ يصل إلى هذا الأسلوب طبقاً لقدراته الثقافية فإنه لا يغيره أبداً ويكرره في كل مرة يلجأ فيها إلى السرقة بحيث يصبح له بالتالي طابعه المميز والدليل الذي يقود الباحث بعد ذلك لتحديد شخصيته وضبطه.

وتعتمد طريقة الأسلوب الإجرامي على تجميع المعلومات الدقيقة عن أبعاد ثلاثة تشكل القواعد الأساسية لأي أسلوب إجرامي، وذلك عند الإبلاغ بوقوع جريمة ، ثم حفظ هذه المعلومات بطريقة معينة، يستفاد منها عند البحث عن جرائم أخرى، بحيث يمكن للباحث أن يجد أمامه مجموعة من المجرمين الذي اعتادوا ارتكاب جرائمهم بأسلوب يماثل الأسلوب الذي ارتكبت به الجريمة التي يتولى البحث فيها ؛ وقد أثبتت هذه الطريقة فاعليتها في التعرف على الجناة خاصة في جرائم الاعتداء على مال الغير .

والعناصر الثلاثة التي تركز عليها هذه الطريقة هي :

٦ . ٣ . ٢ . ١ وصف الأشياء التي وقعت عليها الجريمة

تشكل الأشياء التي تقع عليها الجريمة أحد عناصر طريقة الأسلوب الإجرامي نظراً لما سبق أن ذكرناه من أن كل مجرم يتخير الأشياء التي يرى طبقاً لأسلوب تفكيره أنها تحقق له أكبر نفع ممكن، وتصبح هذه الأشياء بالتالي أحد المؤشرات الهامة لتحديد شخصيته ، لذلك كان الاهتمام بالتدقيق في وصف هذه الأشياء، ففي جريمة السرقة توصف الحلي المسروقة بصورة توضح شكلها وعيارها وما عليها من فصوص وألوانها مع الاستعانة برسوم توضيحية لتعيين شكل صياغتها ، وتوصف الملابس بما عليها من ماركات أو بطاقات وتوصف الآلات الكهربائية بحيث تذكر أرقامها المبينة عليها، ولاشك أن دقة الوصف تسهل من متابعة هذه الأشياء والتفتيش عنها وضبطها .

٦ . ٣ . ٢ . ٢ وصف الجاني

يتم وصف الجاني بتحديد اسمه وسنه وصناعته ومحل إقامته وبطاقته الشخصية وحالته الصحية والاجتماعية وجنسه ونوعه وأوصافه الخلقية وما به من عاهات أو إصابات وطباعه وعاداته وبيئته وحالته النفسية ، ويتم وصف الجاني مباشرة إذا كان مضبوطاً وذلك لتسجيله بأسلوبه الإجرامي للاستفادة منه إذا ما عاد إلى مزاولة نشاطه بعد إطلاق سراحه . وقد يكون الجاني هارباً ، فيتم أخذ أوصافه التقريبية من المجني عليه أو الشهود . وتثبت أوصاف الجاني عادة على استمارة التسجيل الجنائي والتي تعرض نماذج من صور الأعضاء البشرية التي يختار منها الباحث الصورة التي تنطبق على الجاني .

٦ . ٣ . ٢ . ٣ أسلوب الإجرام

وهو يمثل أهم أبعاد هذه الطريقة حيث تتحدد شخصية الجاني عادة بأسلوبه في ارتكاب جرائمه ، ويتحدد أسلوب الإجرام عادة من زوايا متعددة تسمى بالنقاط العشر وهي :

أ ـ صفة المجني عليه ومحل الحادث

وذلك لأن المجرم يتخصص عادة في سرقة نوع معين من المجني عليهم ، كالنساء أو الأطفال أو الريفيين ، وبالمثل يعتاد على السرقة من أماكن متشابهة كالمساكن أو المتاجر أو دور العبادة أو المدارس ، ولذلك يجب توضيح نوع المجني عليه ومحل الحادث الذي وقعت به الجريمة .

ب ـ طريقة الدخول إلى مكان الجريمة

فالتخصص يشمل أيضاً الكيفية التي يتبعها الجناة في الدخول إلى مكان الجريمة ، فبعضهم يدخل إلى مكان الجريمة عن طريق كسر الباب العمومي

أو فتحه بمفتاح مصطنع أو كسر الشيش أو تسلق الأنابيب بحيث يمكن عن طريق تحديد كيفية الدخول حصر الشبهة في عدد من الجناة هم الذين اعتادوا الدخول بهذه الطريقة .

ج ـ الأدوات المستخدمة في الجريمة

ويقصد بها ما يستعين به الجاني في تنفيذ جريمته من آلات ومثالها المفاتيح المصطنعة أو ارتداء ملابس معينة أو النطق بطريقة معينة في جرائم النصب .

د ـ الهدف من وراء الجريمة

ويقصد به في جرائم الاعتداء على مال الغير مثلاً نوع المال الذي يسعى الجاني للاستيلاء عليه فكما ذكرنا من قبل أن درجة ثقافة المجرم وذكائه لها دور كبير في اختياره للأموال التي يستولي عليها .

هـ ـ وقت ارتكاب الجريمة

وتحديد الوقت له أهمية قصوى نظراً لأن له دوراً كبيراً في كشف الأسلوب الذي يتبعه الجاني ، فنرى بعض الجناة مثلاً يفضلون السرقة خلال مواسم الاصطياف عند خلو المساكن من أصحابها ، وبعضهم يفضل السرقة خلال أيام العطلات الأسبوعية ، وبعضهم يختار المساكن التي يعمل فيها الزوج والزوجة ليسرقها خلال فترة الصباح ، ومن هنا كان تحديد وقت الجريمةوما يعاصره من ظروف في غاية الأهمية لكشف أسلوب الجاني .

و ـ ملابس الجاني

ويقصد ما يعتاد الجاني ارتداءه من ملابس عند تنفيذ جريمته فغالباً ما يختار نوع الملابس الذي يتواءم مع طريقة ارتكابه للجريمة ويسهل له تنفيذها

كاختيار زي السعاة أو أعمال الإنارة أو البريد ويستمر على هذا الأسلوب في معظم جرائمه بعد ذلك .

ز ـ دفاع الجاني

ويقصد به الأقوال التي يذكرها الجاني عند مواجهته بالاتهام الموجه إليه ، فغالباً ما يكرر نفس الدفاع الذي ذكره في المرات السابقة لتبرير دخوله إلى مكان الحدث ، أو استيلائه على المسروقات ، أو مصاحبة الطفل الذي كان ينوي سرقة ما معه .

ح ـ تعدد الجناة

أي تحديد هل ارتكب الجاني الجريمة بمفرده أم بالاشتراك مع غيره ، ذلك لأن بعض الجناة لا يستطيع السرقة مع غيره ، وبعضهم لا يسرق إلا وبرفقته بعض زملائه من خلال توزيع أدوار ارتكاب الجريمة على بعضهم بصورة تكاد تتطابق في كل جريمة يرتكبونها .

ط ـ وسيلة الوصول إلى محل الجريمة

وهي تختلف من مجرم لآخر فالبعض يفضل الذهاب سيراً على الأقدام . والبعض يفضل التوجه إلى محل الجريمة بسيارة ، وهو أمر يجب على الباحث توضيحه باعتباره أحد عوامل تحديد الأسلوب الإجرامي للجاني .

ي ـ أعمال الجاني غير العادية بمكان الجريمة:

فبعض الجناة يعتادون القيام بأعمال غير عادية عند تنفيذهم لجرائمهم فبعضهم يحلو له تناول الطعام أو التبول أو التغوط أو الكتابة على الجدران بمكان الجريمة ، وهي أعمال تشكل أحد العوامل الهامة في تحديد شخصية الجاني ، إذا نجح الباحث في التوصل إليها .

وتعتمد وسيلة الباحث في تحديد هذه النقاط العشر على ما يجريه من تحقيقات ومتابعات وتحريات، تستهدف التوصل إلى تحديد قاطع لهذه الأمور، والتي على أساس نجاحه في اكتشافها كلها أو بعضها سيتم تحديد شخصية الجاني أو حصره في مجموعة ضيقة من الأشخاص .

٦ . ٣ . ٢ . ٤ ترتيب وحفظ معلومات الأسلوب الإجرامي

يشكل ترتيب وحفظ المعلومات التي يتم استخلاصها من الجرائم المبلغ بها، والجناة الذين يتم القبض عليهم، والتي تشمل العناصر الثلاثة السابق توضيحها حجر الزاوية في الاستفادة من طريقة الأسلوبالإجرامي في تحقيق شخصية الجناة ، ويقوم بهذه المهمة قسم التسجيل الجنائي بالوزارة ووحداته بمديريات الأمن وأقسام الشرطة ، ويتم ترتيب وحفظ هذه المعلومات عن طريق استمارات التسجيل الجنائي التي يملأ المحقق بياناتها عقب انتهائه من تحرير محضر جمع الاستدلالات ثم تفرغ بيانات كل عنصر من العناصر في بطاقات يتم حفظها بطريقة معينة يراعى تصنيفها إلى أنواعها الرئيسية بحيث يسهل التوصل إلى المعلومات التي نرغب في حصرها . وسوف نعود لدراسة هذا الموضوع بصوره مفصلة عند دراستنا للقواعد الفنية للتسجيل الجنائي .

٦ . ٣ . ٣ التسجيل بواسطة الأوصاف والمميزات والصور الفوتوغرافية

تعتمد هذه الطريقة على أساس الحقيقة التي تقرر أن التقاطيع البشرية سواء من حيث حجمها ولونها وشكلها الخارجي تختلف من شخص إلى آخر ؛ وهو الأمر الذي تنبهت إليه أجهزة الشرطة باعتباره أحد العوامل الهامة التي يمكن الاستعانة بها في تحقيق شخصية الجناة، فبدأت هذه

الأجهزة في تسجيل أوصاف ما تم ضبطه من جناة، وذلك من طريق ذكر أوصاف تقاطيعهم البشرية وما قد يعلوها من مميزات، ثم تصويرهم فوتوغرافياً بعد ذلك وذلك على التفصيل التالي :

٦ . ٣ . ٣ . ١ أوصاف التقاطيع البشرية

ويتم أخذ هذه الأوصاف بواسطة تحديد أطوال العضو الموصوف وتوضيح شكله ولونه ؛ ففي مجال الجسم عموماً يحدد طول القامة ومحيط الصدر والأرداف وطول الذراعين وهما مفتوحان وطول القدم ومقاسهما ومحيط الرأس والرقبة . وفي مجال وصف الشكل فقد تم تحديد الأشكال المختلفة لكل عضو فبالنسبة للحاجبين مثلاً تحدد صفاتها المختلفة كالحاجب المفتوح والمقرون والمقوس وهكذا بالنسبة لمختلف الأعضاء؛ ثم يحدد لون الشخص كأبيض أو أسمر أو قمحي ولون شعره ونوعه ؛ وكافة أوصاف التقاطيع التي تحدد شخصية الفرد الموصوف .

٦ . ٣ . ٣ . ٢ توضيح العلامات المميزة بالجسم

ويقصد بها ما قد يعلو أعضاء الجسم من وشم أو طابع حسن أو عاهات أو جروح قديمة ، وما يتميز به الشخص من طبائع معينة كطريقة الحديث والسير ؛ وهي أمور لا يستطيع الفرد أن يخفيها بسهولةوتعتبر من أهم عوامل تحديد شخصيته ويتم تحديد هذه العلامات وتسجيلها عندما يقع الجاني في يد الشرطة ويرجع إلى هذه المعلومات عندما يحاول الجاني تغيير شخصيته، وانتحال شخصية أخرى تهرباً من ماضيه الإجرامي .

٦ . ٣ . ٣ . ٣ الصور الفوتوغرافية

وهي الوسيلة المكملة لكل من وصف الأعضاء البشرية والعلامات المميزة

في مجال تحديد الشخصية، وتؤخذ الصور عادة بمواجهة الشخص ثم من الجانب. وتحفظ الصور بأرقام مسلسلة في أرشيف خاص يوضح به ظروف ضبط الجاني . وتعتبر الصور الفوتوغرافية من أهم سبل تحديد الشخصية نظراً لتسجيلها شكل الفرد بصورة لا تستطيع الأوصاف أو المميزات التوصل إلى درجتها في الدقة بالنظر إلى احتمال تشابه الأوصاف أو العلامات.

٦ . ٣ . ٣ . ٤ تنوع أوصاف التقاطيع البشرية

أدى البحث العلمي في مجال تسجيل الأوصاف البشرية إلى حصر الأشكال المختلفة لكل من مقاييس طول الجسم والذراع والقدم وذلك بالصورة التي يوضحها الشكل رقم (١) .

كذلك تختلف مقاييس تقاطيع الوجه بالصورة التي يوضحها الشكل رقم (٢).

كما يتباين شكل حدقة العين وأوصاف الشعر بالصورة التي يوضحها الشكل رقم (٣).

بالإضافة إلى تباين شكل أجزاء الأذن سواء في الصيوان الخارجي أو الداخلي أو شكل الشحمة بالصورة التي يوضحها الأشكال رقم ٤ ، ٥ ، ٦ .

إلى جوار اختلاف شكل الأنف من ناحية حجمها واستقامة عظمتها الأمامية وفتحاتها بالصورة التي يظهرها الشكل رقم ٧ ، ٨ .

(شكل رقم ١)

رفع البيانات القياسية للتقاطيع البشرية

(شكل رقم ٢)

الـــــــــــرأس

(شكل رقم ٣)

تقاطيـــــــع العيـــــــن

(شكل رقم ٤)

الأذن

(شكل رقم ٥)

تابـــــــع الأذن

(شكل رقم ٦)

تابع الأذن (أشكال شحمة الأذن

(شكل رقم ٧)

الأنـــــــــــف

(شكل رقم ٨)

تابـــــع الأنـــــف

٦ . ٣ . ٤ أهمية التسجيل الجنائي

يعتبر التسجيل الجنائي هو مركز المعلومات الجوهرية لعمليات البحث والتحقيق الجنائي، وهو يمثل ذاكرة الجهاز الأمني في المجال الجنائي حيث يحتفظ الجهاز برصيده من المعلومات التي يستقيها من خلال عمله الروتيني اليومي، سواء في مجال ماتسفر عنه إجراءات الوقاية من الجريمة من وقائع ضبط لبعض الجرائم المتلبس بارتكابها، أو من خلال تحقيقه وبحثه في الجرائم التي يبلغ الجهاز بوقوعها .

ويمكن بلورة أهمية التسجيل الجنائي من خلال النقاط التالية :

١ ـ الإسهام في كشف الجرائم المجهولة عن طريق تحديد شخصية مرتكبها سواء عن طريق مضاهاة أسلوب ارتكاب الجريمة أو عن طريق مضاهاة الأوصاف المسجلة لبعض المتهمين .

٢ ـ الاستدلال على الأشياء المفقودة أو تلك المبلغ بسرقتها عن طريق مضاهاة المضبوط منها في حوزة المتجرين في المسروقات أو غيرهم من المشتبه فيهم ، على أوصاف الأشياء المسجلة .

٣ـ الإسهام في كشف الظواهر الإجرامية وأماكن تركزها وأوقات ارتكابها، وذلك بالاشتراك مع بيانات الإحصاء الجنائي ، ومن ثم توجيه العمليات الوقائية الشرطية وتكثيفها في هذه الأماكن .

٤ ـ يمثل التسجيل الجنائي الأداة الرئيسية لتزويد أجهزة البحث الجنائي بالسجل الإجرامي للمتهمين أو المشتبه فيهم المتحرى عنهم من خلال عمليات التحقيق والبحث الجنائي حيث يزود التسجيل الجنائي المحقق بكشوف تفصيلية بالقضايا التي سبق اتهام المحقق معه فيها مما يعطي صورة واضحة عن مدى خطورته الإجرامية .

٥ ـ الإسهام في ضبط المحكوم عليهم الهاربين من تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم، وكذلك المطلوبين للتحقيق لاتهامهم في بعض القضايا، وذلك عندما يحدد التسجيل هذه القضايا وأماكن طلبهم عند الكشف على أسماء هؤلاء الأشخاص بمناسبة ضبطهم بنوع الاشتباه أو تمهيداً لاخلاء سبيلهم بعد انتهاء إجراءات التحقيق في قضايا أخرى.

٦ ـ يعتبر التسجيل الجنائي المصدر الأساسي لتزويد الجهات القضائية والمصالح الحكومية بالحالة الجنائية للأشخاص الذين تطلب هذه الجهات المعلومات الجنائية المسجلة عنهم، وذلك بمناسبة استيفاء الجهات القضائية قواعد وشروط العود إلى الجريمة، أو بمناسبة التحري عن الأشخاص المتقدمين لشغل بعض الوظائف العامة .

٧ ـ المساعدة في عودة المتغيبين عن أسرهم ، وكشف شخصية الجثث المجهولة الشخصية عن طريق مضاهاة الأسماء المسجلة عن حالات الغياب وأوصاف الغائبين مع تلك المبالغ بضبطها في حالات التشرد والاشتباه أو غيرها من الوقائع الجنائية.

٨ ـ يعتبر جهاز التسجيل الجنائي أحد المصادر الهامة للمعلومات لحديثي التعيين بوظائف الشرطة حيث أنهم من خلاله يحصلون على كافة المعلومات عن الحالة الأمنية والبؤر الإجرامية وتحديداً دقيقاً لمن يزاولون أنشطة إجرامية في مواقع عملهم ، مع تحديد لحالتهم من زاوية وجوده خارج السجون أو داخلها ، الأمر الذي يمكنهم من تخطيط عملهم الأمني بصورة سليمة.

٦ . ٣ . ٥ مصادر التسجيل الجنائي

تتعدد المصادر التي يستقي التسجيل الجنائي المعلومات الجنائية التي يتم

تسجيلها فيه . ويشترط في هذه المصادر أن تعطي معلومات دقيقة وصحيحة عن الوقائع التي تشكل مضمونها، حيث يقوم جهاز التسجيل بمراجعة دقيقة لها للتأكد من صحتها قبل إدراجها ضمن تصنيفاته، وتبلور أهم مصادر التسجيل الجنائي في المصادر التالية :

١ ـ نموذج التسجيل الجنائي الذي تصمم بياناته بحيث تعطي كافة المعلومات التي يمكن أن تستقيها من جريمة يجري تحقيقها ، ويقوم محقق الجريمة باستيفاء البيانات المطلوبة والمحددة بهذا النموذج .

٢ ـ إخطارات الإمارات والوزارات وأقسام الشرطة بما يبلغ إليها أو تكتشفه من جرائم يجري تحقيقها بها .

٣ ـ المتهمون المقبوض عليهم بحالات اشتباه عند الكشف عن موقفهم الجنائي حيث يتم تسجيل غير المسجل منهم .

٤ ـ المفرج عنهم من السجون حيث يتم تسجيل واقعة الإفراج عنهم كإجراء روتيني يجب أن يستوفى قبل إطلاق سراحهم .

٥ ـ المعلومات الواردة من فرع مكتب الشرطة الجنائية الدولية عن الأشخاص المطلوب البحث عنهم .

٦ ـ سجلات تحقيق الشخصية التي تساهم في استيفاء الأحكام والسوابق القضائية الصادرة قبل الشخص المسجل .

٧ ـ تقارير أجهزة البحث الجنائي عن نتائج ما تجريه من حملات تفتيشية أو كمائن ، بالإضافة إلى تقاريرهم عن ضبط التشكلات العصابية وما اعترفت بارتكابه من جرائم . فضلاً عن تقاريرها بمتابعة حالة المسجلين الخطرين .

٨ ـ نتائج الكشف عن تصرفات الادعاء العام في القضايا المسجلة .

٦ . ٣ . ٦ البناء التنظيمي لجهاز التسجيل الجنائي

يتشكل البناء التنظيمي لجهاز التسجيل الجنائي من ثلاثة مستويات تنظيمية ، تكون في حد ذاتها المراحل التي تمر المعلومة المسجلة خلالها حيث يتم في كل مرحلة منها تسجيل المعلومة الصادرة متزايدة في تفصيلاتها عن المرحلة السابقة ، وهذه المراحل هي :

٦ . ٣ . ٦ . ١ التسجيل على مستوى قسم الشرطة

حيث يدرج في البناء التنظيمي بقسم الشرطة وحدة للتسجيل الجنائي تقع ضمن وحدات قسم المباحث الجنائية بالقسم ، وهي تختص بإدارة أرشيف التسجيل الجنائي بالقسم والذي يضم بطاقات بأسماء مرتكبي الجرائم المختلفة مصنفين حسب نوع الجريمة ومرتبين هجائياً بالإضافة إلى بطاقات بأسماء الهاربين من الأحكام القضائية ، والمتهمين الهاربين في القضايا الهامة ، والهاربين من السجون . كما يضم بطاقات عن الغائبين والجثث المجهولة والخصومات والمصالحات . فضلاً عن بطاقات عن دور الحكومة والمنشآت الهامة والمصانع ومحال المجوهرات والبنوك كل ذلك في مجال المعلومة المحلية على مستوى القسم .

٦ . ٣ . ٦ . ٢ التسجيل على مستوى إدارة الشرطة بالمنطقة

حيث يتم تسجيل كافة المعلومات الجنائية التي تتضمنها المصادر السابق ذكرها والواردة من أقسام الشرطة الواقعة بالمنطقة ، ويتم تبادل معلومات تحديث المعلومات المسجلة وإضافة الجديد منها في تيارات متبادلة مع وحدات التسجيل بالأقسام والتي تخضع للإشراف الفني لقسم التسجيل بإدارة الشرطة حيث يتم التفتيش دورياً على أرشيف المعلومات المسجلة بالقسم .

٦ . ٣ . ٦ . ٣ التسجيل المركزي على مستوى وزارة الداخلية

حيث يتم تسجيل كافة المعلومات الجنائية الواردة إليها من أقسام التسجيل الجنائي بإدارة شرطة المناطق حيث يتم التعامل مع تصنيفها وتبويبها بكافة السبل اليدوية والآلية . ويتم تحديث هذه المعلومات وإضافة الجديد منها في تيار متبادل مع أقسام التسجيل الجنائي بإدارات الشرطة بالمناطق، والتي تخضع لإشراف مباشر من التسجيل المركزي بالوزارة، حيث يتم تفتيش دوري على أعمال التسجيل بها من قبل مسئولي التسجيل المركزي .

وتعمل المستويات الثلاث للتسجيل الجنائي على تغطية مسئولياتها عن تزويد أجهزة الشرطة المختلفة بالمعلومات الجنائية التي تطلبها سواء عن الجناة أو الجرائم المرتكبة كل في نطاق اختصاصه الاقليمي . وهي رغم تميزها كمستويات منفصلة في الأبنية التنظيمية الإدارية التابعة لها سواء على مستوى القسم أو إدارة الشرطة للمنطقة أو الوزارة ؛ إلا أنها في الحقيقة تعتبر مستويات تنظيمية متكاملة من الناحية الفنية لعملية التسجيل الجنائي حيث يمثل كل منها منبعاً ومصباً في آن واحد للمعلومات المسجلة في تيار متبادل يربط فنياً بين هذه المستويات التنظيمية .

٦ . ٤ القواعد الفنية للتسجيل الجنائي

تعتمد عملية التسجيل الجنائي بالدرجة الأولى على الحصول على بيانات عن الجريمة والمجني عليه والجاني من قبل من قام بتحقيق الواقعة وذلك من خلال تكليفه بملء استمارة تتضمن هذه المعلومات يقوم بإرسالها إلى الجهاز الفني المختص الذي يقوم بتفريغ بيانات هذه الاستمارة طبقاً

لتصنيف وترتيب معين يسهل من عملية التعامل مع المعلومات المسجلة واسترجاعها للاستفادة منها في عمليات البحث الجنائي المختلفة .

وفيما يلي نتناول القواعد الفنية للتسجيل الجنائي من خلال فقرتين، نخصص الأولى منهما للشرح التفصيلي لبيانات استمارة التسجيل الجنائي، ونخصص الثانية لشرح أعمال التسجيل الفني المتصلة بتصنيف فهرست بيانات الاستمارة خلال دورتها في قسم التسجيل الجنائي على مستوى المنطقة .

٦ . ٤ . ١ استمارة التسجيل الجنائي

تعتبر استمارة التسجيل الجنائي أداة جهاز التسجيل في الحصول على البيانات المتصلة بالجريمة والتي يتم تسجيلها عن طريق التصنيف والفهرسة، ويقدر دقة وصدق بيانات الاستمارة بقدر نجاح جهاز التسجيل الجنائي في أداء دوره البحثي (العريفي، د . ت، ص ٤٠) .

وتقسم استمارة التسجيل الجنائي عادة إلى عدة أقسام يحتوي كل قسم منها على مجموعة البيانات المتصلة بكل من الجريمة ومحلها وأطرافها من مجني عليهم وشهود وجناة ، حيث تهتم الاستمارة بتفصيل المعلومات المتصلة بالجاني بصورة توضح بياناته الشخصية وعلاماته المميزة والأماكن التي يتردد عليها ونتيجة الكشف عن اتهاماته وسوابقه ، بالإضافة إلى أسلوبه الإجرامي بما يغطي نقاط هذا الأسلوب بالصورة التي سبق توضيحها . وذلك كله على التفصيل التالي : «راجع نموذج استمارة التسجيل المرفق بالدراسة» .

٦ . ٤ . ١ . ١ البيانات المتصلة بالجريمة

حيث توضح الاستمارة موجزاً للواقعة يبين نوع الجريمة والجرائم الأخرى التي قد تكون مرتبطة بها (قتل، فقد، سرقة)، حيث يعطي لكل

نوع من الجرائم رمز رقمي لسهولة تصنيف الاستمارة حسب نوع الجريمة . كما تتضمن هذه البيانات وقت ومكان وأداة ارتكاب الجريمة ، والتكييف القانوني لها ورقم قيدها بسجل القضايا ، فضلاً عن الآثار المتخلفة بها خاصة ما كان له صلة بالجناة ، مع توضيح الدوافع التي تحددت من التحقيق المبدئي للجريمة . ومكان الدخول والخروج من مسرحها .

٦ . ٤ . ١ . ٢ محل الجريمة

ويقصد به الأموال التي وقعت عليها الجريمة إذا كانت من جرائم الأموال ، والمجني عليهم فيها إذا كانت من جرائم الأشخاص .

فبالنسبة للمجني عليهم تتضمن البيانات المسجلة عنهم الاسم والسن والنوع والجنسية ورقم الهوية والمهنة ومحل الإقامة ، وإذا تعدد عدد المجني عليهم بأكبر من الحيز المتاح بالاستمارة وهو لعدد اثنين من المجني عليهم أو ثلاثة يرفق بيانات العدد المتبقي بكشف مفصل . ويعطى كل بند من بيانات المجني عليه رقماً مستقلاً لسهولة تسجيله آليا .

وبالنسبة للأموال تتضمن البيانات عنها إيضاح أوصاف هذه الأموال سواء كانت مسروقة أو مفقودة أو معثوراً عليها أو مضبوطة نتيجة لعمليات البحث ، ويعطى كل نوع منها رقماً متميزاً يسهل إدراج بيانات كل نوع في الحاسب الآلي حيث يتم بواسطته المضاهاة بين الأموال للاستدلال عن مصدرها أو مكان سرقتها أو مالكها ، فإذا تماثلت الأشياء المسروقة وتعددت يكتفى بذكر بياناتها في سطر واحد من الاستمارة مع ذكر عددها .

٦ . ٤ . ١ . ٣ شهود الجريمة

وتوضح بياناتهم بذات التفصيل السابق إيراده بالنسبة للمجني عليهم

فإذا زاد عددهم عن المكان المخصص في الاستمارة (٣ شهود) يرفق كشف منفصل بهم بالاستمارة .

٦ . ٤ . ١ . ٤ الجناة

وتتضمن البيانات التي تحويها استمارة التسجيل الجنائي عادة عنهم الكثير من المعلومات التفصيلية، وتبدأ بالبيانات الشخصية بتحديد الإسم مع توضيح اسم الشهرة إن وجد، ويذكر الإسم ثلاثياً مع توضيح اسم العائلة، كما يذكر أيضاً الاسم الذي قد ينتحل من قبل الجاني. ثم يحدد تاريخ الميلاد مع التدقيق في حقيقته حيث يتخذ وسيلة أساسية لتمييز الجاني عن غيره عند استخدام الحاسبات الآلية . وتحدد جنسية الجاني فإذا كان يحمل أكثر من جنسية تذكر جميعها مع التأشير بدائرة على الجنسية الأصلية . ويثبت رقم هويته ، ومحل إقامته ، ثم تحدد علاقته بالمجنى عليه، وما يتميز به من علامات مميزة كالعاهات والوشم حيث تخصص الاستمارة بيانات تفصيلية عن مثل هذه العلامات يؤشر محرر الاستمارة على العلامة التي يجدها على الجاني حسب موقعها على جسده ، ثم تؤخذ بصمة المتهم في مكانها المخصص لها في الاستمارة لسهولة تحديد شخصيته إذا تعمد ذكر بيانات غير صحيحة. ويضاف إلى الاستمارة نتيجة الكشف عن سوابق واتهامات الجاني طبقاً لما سبق تسجيله عنه بجهاز التسجيل الجنائي. ويلاحظ تسجيل هذه البيانات عن كل واحد من الجناة إذا تعددوا .

٦ . ٤ . ١ . ٥ أرقام تميز الاستمارة

وهي تتضمن ما يعرف بالرقم الأول وهو رقم يعطيه قسم الشرطة لكل استمارة يتم تحريرها في أي قضية، ويبدأ من أول العام وينتهي آخره وهي وسيلة المراجعة بين القسم وقسم التسجيل الجنائي بإدارة الأمن للمنطقة .

أما الرقم الثاني فيتم وضعه بمعرفة قسم التسجيل الجنائي بمديريات الأمن عن أي استمارة تسجيل تصل إليه من أقسام الشرطة التابعة له، وهو الوسيلة الأساسية للمراجعة بين قسم التسجيل الجنائي وإدارة التسجيل بالوزارة.

رقم إدراج الجريمة وإدراج المتهم بالحاسب الآلي حيث يعطى كل منهما رقماً متميزاً وثابتاً بالنسبة للجريمة وبالنسبة للمتهم لا يكرر في أي جريمة أخرى أو مع متهم آخر لسهولة استخراج بياناتهما من الحاسب الآلي دون تداخل مع الجرائم والمتهمين الآخرين وهي أرقام يتم إدراجها بمعرفة الموظف المسئول عن إدخال البيانات بالحاسب الآلي .

٦ . ٤ . ٢ التسجيل الجنائي الفني للاستمارة

تقوم العملية الفنية للتسجيل الجنائي على إفراغ بيانات الاستمارات الواردة أو أي معلومات واردة من المصادر المختلفة للتسجيل الجنائي والتي سبق توضيحها على بطاقات توزع على عدد من الفهارس المرتبة للبيانات المتصلة بكل نوع من البطاقات والفهارس وذلك على التفصيل الذي نوضحه فيما بعد.

ويتم إنشاء هذه البطاقات خلال دورة الاستمارة سواء على مستوى قسم الشرطة أو قسم التسجيل الجنائي بمديرية الأمن أو الإدارة المركزية للتسجيل الجنائي بالوزارة ، وذلك بعد القيام بمراجعة واستيفاء بيانات الاستمارة في كل مرحلة من المراحل الثلاث ، وينشأ سجل لإدراج الاستمارات الواردة تثبت به ورود الاستمارة ويعطى لها الرقم المميز في كل مرحلة من المراحل الثلاث أيضاً كما سبق أن أوضحنا.

وتتنوع البطاقات والفهارس في عملية التسجيل الجنائي إلى الأنواع التالية :

٦ . ٤ . ٢ . ١ فهرس الأسماء

وهو يخصص أساساً لأسماء الجناة حيث يتم ترتيب أسمائهم أبجدياً، ويقسم إلى فرعين أحدهما يخصص لأسماء الجناة المضبوطين في جرائم، والآخر يخصص للمطلوب ضبطهم من الجناة الهاربين المحددة أسماؤهم، ويدرج بالبطاقة كافة البيانات الواردة بالاستمارة عن الجناة والسابق توضيحها.

٦ . ٤ . ٢ . ٢ فهرس الأوصاف البدنية

حيث تقسم بطاقات الفهرس إلى عدة حقول يختص كل حقل منها بجزء من أجزاء الجسم الإنساني بدءاً من الرأس وحتى أخمص القدمين. وتضم هذه الأقسام في المملكة العربية السعودية ما يلي: النطق ـ حجم الجسم ـ السن ـ الطول ـ الرأس ـ الشعر ـ الجبهة ـ الحاجبان ـ العينان ـ الأذنان ـ الأنف ـ الفم ـ الشفتان ـ الأسنان ـ الذقن ـ الوجه ـ اليدان ـ القدمان وتضيف بعض أجهزة التسجيل إلى ذلك الرقبة والصدر والكتفين والظهر والبطن ، هذا علاوة على ما سبق توضيحه عند كلامنا عن تسجيل الأوصاف (العريفي، د. ت، ص٢٣). حيث يوصف شكل كل جزء من الأجزاء السابقة بذكر العلامة المميزة للوصف الخاص بالجزء والتي توردها اسمارة التسجيل الجنائي.

٦ . ٤ . ٢ . ٣ فهرست الأسلوب الإجرامي

وهو يقسم حسب تنوع أسلوب ارتكاب الجرائم بصورة تفصيلية حيث يعطى لكل أسلوب رقمه الكودي المميز ، ويصل تعداد أنواع هذه الأساليب في بعض أجهزة التسجيل إلى خمسة وعشرين قسماً حيث تعدد لكل نوع

من الجرائم الأساليب المختلفة لارتكابها ويسجل الأسلوب الذي تشير استمارة التسجيل إلى اتباعه من قبل الجاني . وعلى سبيل المثال تضم أساليب سرقة المساكن أساليب (المفتاح الأصلي ـ المفتاح المصطنع ـ كسر القفل ـ إنزال ترابيس ـ كسر الباب بآلة حادة ـ كسر النافذة ـ تسلق أنابيب نقب الحائط أو السقف ـ استعمال الأكسوجين للصهر ـ استعمال المثقاب ـ سرقة داخلية ـ طريقة أخرى) وهكذا دواليك في كل نوع من الجرائم .

٦ . ٤ . ٢ . ٤ فهرس الأشياء

تسجل في هذا الفهرست الأشياء المبلغ بسرقتها أو المضبوطة أو المعثور عليها أو تلك المبلغ بفقدها ، ويقسم فهرست الأشياء إلى أقسام متعددة يخصص كل قسم منها لنوع محدد من الأشياء شريطة أن يكون الشيء من الأشياء المميزة بالنوع والماركة والرقم بصورة يمكن التعرف عليها من بين مثيلاتها .

وفي هذا المجال تبرز السيارات والدراجات البخارية والهوائية والأجهزة الكهربائية ، وترتب هجائيا حسب مسمى النوع والماركة ، ويوصف الشيء المسجل بعلاماته المميزة وتخصص بطاقة لكل شيء مسجل .

٦ . ٤ . ٢ . ٥ فهرس الصور

ويتم تسجيل الصور الخاصة بالجناة المقبوض عليهم والمفرج عنهم من السجون أو المتهمين ، وتدرج بطاقة لكل صورة ويخصص لكل نوع من الجرائم قسم تحفظ فيه صور الجناة المعتادين ارتكابها بغض النظر عن أسلوبهم في ارتكاب الجريمة . ويضاف إلى كل بطاقة صورة رقم مسلسل يضاف إلى البطاقات الخاصة بفهارس الأسماء والأسلوب الإجرامي والأوصاف البدنية بحيث يستدل بها على بطاقة الصور . ويضاف إلى الصورة البيانات الشخصية لصاحب الصورة وأوصافه وأسلوبه الإجرامي واتهاماته وسوابقه المسجلة .

٦ . ٤ . ٢ . ٦ فهرست الغائبين

ويتم تسجيلهم حسب فئات أعمارهم حيث يوزعون إلى فئات تضم فئة عمرية من خمس سنوات (٥ ـ ١٠ ـ ١٥ . . . الخ) . كما يتم تسجيلهم أيضاً حسب أطوالهم وصفاتهم البدنية وأوصاف ما يرتدون من ملابس عند اختفائهم .

ويسجل على بطاقة الغائب بياناته الشخصية وتاريخ غيابه وأقاربه واسم المبلغ بغيابه وعنوانه ورقم محضر الغياب بالإضافة إلى أوصافه .

٦ . ٤ . ٢ . ٧ فهرست الجثث المجهولة

ويقسم هذا الفهرست إلى أقسام حسب فهرس الجثة وأطوالها وصفاتها بذات الطريقة المتبعة في تسجيل الغائبين والموضحة آنفاً ويثبت في البطاقة الخاصة لكل جثة أوصافها وتاريخ ومكان العثور عليها واسم المبلغ وعنوانه ورقم المحضر المحرر عن الواقعة .

٦ . ٥ دور التسجيل الجنائي في عملية البحث الجنائي

تتمثل الثمرة الأساسية من الجهد المبذول في عملية التسجيل الجنائي للمعلومة الأمنية في إسهام هذه المعلومات المسجلة في إنارة طريق الباحث الجنائي خلال مساره لكشف غموض الجرائم ، وتحديد شخصية مرتكبها ، وإقامة الأدلة المثبتة لارتكابهم جرائمهم .

وتجنى الثمرة السابقة من خلال عمليات البحث الفني الذي يختص بإجرائها جهاز التسجيل الجنائي من خلال مراجعة ومقارنة البيانات التي يتم تسجيلها بفهارس الجهاز بالصورة السابق توضيحها .

ويتم تصنيف المعلومات المسجلة الخاضعة للمعالجة الفنية في جهاز التسجيل الجنائي بطريقة تحقق الهدف من الاستفادة منها في عمليات البحث الجنائي عن الجرائم المجهولة ، وفي هذا المجال تصنف المعلومات المسجلة إلى أربعة أنواع بالنظر إلى وضعية البيان المسجل عن الجريمة فيها وذلك على التفصيل التالي :

٦ . ٥ . ١ بالنسبة لاستثمار البيانات المسجلة عن الجاني

وتكشف المعلومة المسجلة بهذه الصفة عن المعلومات الحقيقية الهامة التالية :

١ ـ إذا كان الجاني مضبوطاً ومعلوماً

أ ـ إمكانية نسبة اتهام ارتكاب جريمة أخرى إلى ذات المتهم إذا تطابق اسمه مع أحد الأسماء المسجلة في فهرس أسماء المتهمين المطلوبين أو المحكوم عليهم أو السجناء الهاربين أو للطلب لأي جهة أخرى .

ب ـ عن طريق تحديد أسلوبه الإجرامي في الجريمة المضبوط فيها يتم عن طريق مضاهاة أسلوبه فالأساليب التي اتبعت في الجرائم المجهولة الفاعل المسجلة بالجهاز أن يقدم جهاز التسجيل الجنائي لجهاز البحث الجنائي قائمة بالجرائم المجهولة المرتكبة بذات الأسلوب الإجرامي للجاني المضبوط والتي يشتبه في ارتكابه لها مما يساعد جهاز البحث في ضبط هذه الجرائم .

ج ـ ذات النتيجة البحثية السابقة يمكن تحقيقها أيضاً من خلال مضاهاة أوصاف الجاني المضبوط وعلاماته المميزة على تلك المسجلة في الجرائم المجهولة التي تمكن مرتكبها من الهروب بعد أن شاهده المجني عليهم أو الشهود مما قد يسهم في كشف غموض هذه الجرائم .

د ـ يستفاد من بيانات الجاني المضبوط في الجريمة والسابق تسجيله جنائياً في إضافة بيانات الجريمة الجديدة إلى البيانات المسجلة سابقاً ، وإن لم يكن قد سبق تسجيله فيتم تسجيله .

٢ ـ إذا كان الجاني قد حددت شخصيته إلا أنه هرب عقب ارتكاب الجريمة : فهنا يسجل على أساس أنه متهم هارب ، وتسجل أوصافه ، كما يسجل أسلوبه الإجرامي ، وتضاف المعلومات الخاصة بالجريمة الجديدة والمتهم فيها إلى سجله الإجرامي . فإذا كان لم يسجل أصلاً تنشأ له بطاقة في كل من فهرست الأسماء والأسلوب الإجرامي والأوصاف بالصورة السابق توضيحها . ويمكن مضاهاة أوصافه وأسلوبه الإجرامي على القضايا المجهولة للاشتباه في ارتكابه للجرائم المجهولة التي ينطبق فيها أوصافه أو أسلوبه الإجرامي .

٣ ـ إذا كان الجاني مجهولاً غير محدد الشخصية إلا أن أوصافه قد حددت وأسلوبه الإجرامي معروف : فهنا تتم مضاهاة الأوصاف والأسلوب على تلك المسجلة لمجرمين سبق ضبطهم والاشتباه فيمن تطابقت أوصافهم أو أسلوبهم مع أوصاف وأسلوب الجاني المجهول . ويتم تسجيل الجاني في فهرست الأسلوب الاجرامي .

٦ . ٥ . ٢ بالنسبة لاستمارة البيانات المتصلة بمحل الجريمة

١ ـ في جرائم الأشخاص حيث يكون محل الجريمة مجنياً عليه وقعت الجريمة على جسده ، فإذا كان على قيد الحياة تسجل بياناته الشخصية التي أوردتها الاستمارة ، أما إذا كان مجهول الشخصية فهو يخضع للتعامل مع بياناته كجثة مجهولة حيث تتم مضاهاة صفاته وصورته الشخصية على البيانات السابق تسجيلها عن حالات الغياب ، لحصر الحالات المشتبه في اتفاق أوصافها أو صورتها مع بيانات الجثة المجهولة .

٢ ـ في جرائم الأموال حيث محل الجريمة أموال مستولى عليها بطريق السرقة أو النصب أو غيرها ، فإنه يتم استثمار بياناتها من حيث النوع والماركة ورقم الهيكل عن طريق مضاهاتها على الأشياء المضبوطة في حوزة الجناة أو المتعاملين في المسروقات أو المعثور عليها عرضاً والمسجلة من قبل كمحاولة للاستدلال عليها وضبطها . هذا بالإضافة إلى القيام بتسجيلها في فهرست الأشياء المسروقة .

٦ . ٥ . ٣ النشر عن البيانات المسجلة

يقوم جهاز التسجيل الجنائي بالنشر عن ما يحوزه من معلومات بخصوص الجناة الهاربين ، والظواهر الإجرامية التي لم تضبط ، والأشياء المبلغ بسرقتها ، والأشخاص المبلغ بغيابهم ، والجثث المجهولة .

ويتم النشر بواسطة عدة أدوات يبرز منها الجريدة الجنائية وهي توزع على كافة وحدات الأمن ، ومنها وحدات التسجيل الجنائي في مديريات الأمن المختلفة كوسيلة لتعميم المعلومات الجنائية على مختلف المستويات في الأجهزة الأمنية . وهي تصدر في صورتين الأولى خاصة يقتصر توزيعها على رجال الأمن ، والثانية عامة تشمل رجال الأمن وغيرهم من المواطنين للحصول على معلوماتهم عن الموضوعات المجهولة والمطلوب استيفاؤها وطلب تعاونهم في ضبط الأشخاص المطلوبين . وتصدر هذه الجريمدة عن إدارة التسجيل المركزية مرة كل شهر وتشمل النشرة عن الهاربين من المحكوم عليهم والمتهمين ، وأوصاف وصور الأشياء المبلغ بسرقتها أو بفقدها أو المعثور عليها ، بيانات وصور الغائبين والجثث المجهولة ، وصور وأسماء المسجلين كخطرين على الأمن توضح أنشطتهم الإجرامية ، أسماء بعض الفئات الإجرامية الخطرة المفرج عنهم من السجون أو أولئك الذين قرب

موعد الإفراج عنهم ، وموجز للجرائم الهامة المبلغ بوقوعها وتشكل ظواهر إجرامية أو بسبب استمرار جهود البحث لكشف غموضها . كما ينشر في الجريدة عن حالات كف البحث عن الأشخاص أو الأشياء التي يتم ضبطها ورفعها من الفهارس المتخصصة .

كما يصدر عن جهاز التسجيل نشرة مطلوبين تصدر مرة كل سنة حيث تتضمن أسماء المحكوم عليهم والمسجونين والمتهمين الهاربين موزعين في كشوف تخصص كشفاً لكل منطقة أمنية موضحاً به محال الإقامة ومدة العقوبة ورقم القضية ، ويتم توزيع النشرة المشار إليها على جميع مديريات الشرطة وأقسامها .

وفي الحالات الخاصة التي تتطلب النشر عن جريمة هامة تستدعي ظروفها سرعة تعميم النشر عنها كما في الجرائم الإرهابية المجهولة أو السرقات الكبرى للبنوك أو وسائل النقل وفي حالة العثور على جثث مجهولة في جرائم قتل يصدر جهاز التسجيل الجنائي نشرة خاصة لسرعة الحصول على المعلومات المتصلة بالموضوع المنشور من كافة جهات الشرطة أو المواطنين .

نموذج استمارة التسجيل الخاص (مصر)

رابعاً : بيانات عامة عن الجريمة :

بيانات عامة عن الجاني

نموذج استمارة التسجيل الخاص (السعودية)

الفصل السابع

٧ . ١ إحصـــاء المعلومـــــة الجنائيـــــــــــــــة

٧ . ٢ تعريـــف الإحصـــاء الجنائـــــــــــــــي

٧ . ٣ المصـــــادر الإحصائيـــــــــــــــــــة

٧ . ٤ أهمية الإحصاء الجنائي في اعمال التحقيق الجنائي

٧ . ٥ الأخطاء التي تؤثر في سلامة الإحصاء الجنائـــي

٧ . ١ إحصاء المعلومة الجنائية

يعتبر الإحصاء الجنائي أحد الأجهزة الهامة التي تدعم أعمال البحث الجنائي بما يقدمه من معلومات تفصيلية للجريمة والمجرم ، ولتوفيره صورة واضحة للموقف الجنائي من ناحية استقراره أو اختلاله بمنطقة عمل الباحث، فضلاً عما يتيحه من تعرف الباحث على الجرائم التي لا زالت مجهولة أو صدر قرار من سلطة التحقيق بحفظها ويحتاج منه إلى استمرار بذل جهوده لضبطها ، وأخيراً فإن بيانات الإحصاء الجنائي تعتبر مؤشراً مهماً على نجاح أو فشل خطط مكافحة الجريمة المطبقة .

ومما يلي نعرف الإحصاء الجنائي ، ونحدد أهم المصادر الإحصائية ، ثم نفصل مظاهر العون التي يقدمها الإحصاء الجنائي للباحث ؛ ونختم دراستنا للإحصاء الجنائي بتوضيح أهم الأخطاء المؤثرة في سلامته والأجهزة القائمة بأعمال الإحصاء الجنائي .

٧ . ٢ تعريف الإحصاء الجنائي

علم الإحصاء عموماً هو علم تجميع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها إلى عناصرها الأساسية بهدف استخلاص نتائج محددة؛ ولا يخرج الإحصاء الجنائي عن هذا المعنى فهو تجميع البيانات الخاصة بالجرائد ثم تصنيفها حسب أنواع الجرائم المختلفة وتبويب كل نوع منها حسب أنواعه التفصيلية ثم تحليل هذه البيانات بإبراز عناصرها الأساسية لاستخلاص النتائج المباشرة وغير المباشرة لهذه العناصر .

ولتوضيح ذلك نضرب مثلاً بجرائم السرقة حيث يقوم الإحصاء الجنائي بتجميع البيانات العددية لهذه الجرائم ثم يصنفها حسب أنواعها

الهامة فيفرز منها السرقات التي تقع على المساكن والمتاجر والنشل والسيارات والماشية، وبعد ذلك تتم الخطوات التحليلية لكل نوع من هذه الأنواع، ويمتد التحليل ليشمل عناصر الجريمة فيوضح أسلوب ارتكابها ووقتها ودوافعها ومكان وقوعها وأنواع المسروقات، ونتائج تصرفات النيابة فيها ، كما يشمل التحليل عناصر الجناة المضبوطين في الجريمة، فيوضح فئات أعمارهم ومهنهم وحالتهم العلمية والاجتماعية وأوجه نشاطهم الإجرامي ؛ وإلى جوار ذلك يمتد التحليل إلى المجني عليهم أيضاً فيوضح فئات أعمارهم وحالتهم المهنية والاجتماعية والعلمية .

وتختلف الطرق التي يمكن بواسطتها تجيمع البيانات الإحصائية وتحليلها ففي حالة البيانات ذات التفاصيل المحدودة والبسيطة يتم التجميع يدوياً من المصادر الإحصائية التي سنفصلها في الفقرة التالية، أما في حالة البيانات ذات التفصيلات الغزيرة ومثالها البيانات التحليلية عموماً سواء عن الجريمة أو الجاني أو المجني عليه فيتم التجميع آلياً بواسطة الماكينات الحاسبة الكهربائية وذلك بواسطة نقل البيانات الإحصائية إلى الكارت المخصص لهذه الماكينات بواسطة ثقوب معينة لكل رقم حسابي أو بأي وسيلة فنية أخرى وبتمرير هذا الكارت بالماكينة الرئيسية وتسمى (آلة الطباعة) يمكن الحصول على كشوف مطبوعة للبيانات المطلوبة .

وتختلف الوسائل التي يمكن بواسطتها إظهار المدلولات التي تشير إليها البيانات الإحصائية ؛ فيمكن إظهار هذه البيانات بواسطة الكشوف المكتوبة والمتضمنة إظهار البيانات في صورة رقمية حسابية ، ويمكن إظهارها على شكل عواميد طولية أو عرضية يعبر فيها طول العمود أو سمكه على البيان المطلوب ، كما يمكن إظهارها بواسطة تقسيم محيط الدائرة إلى قطاعات

كل قطاع يمثل بياناً محدداً ، كما يمكن أن نستخدم الرسوم البيانية في إظهار هذه البيانات ، وإلى جوار ذلك قد يتم إظهار البيانات الإحصائية على الخرائط الجغرافية عن طريق تثبيت الأعلام المتضمنة البيانات الكتابية .

٧ . ٣ المصادر الإحصائية

لضمان سلامة البيانات الإحصائية يجب أن تتعدد المصادر التي تستقى منها هذه البيانات وذلك حتى تتأكد صحتها ، وتتحدد أهم مصادر الإحصاء الجنائي فيما يلي :

٧ . ٣ . ١ التقارير الإحصائية

تعتبر التقارير الإحصائية المصدر الرئيسي للبيانات التحليلية للجرائم وهي تحرر عن كافة أنواع الجنايات ، وبعض أنواع جنح السرقات وهي على سبيل الحصر سرقات المساكن والمتاجر والسيارات والماشية إلى جوار تحريرها في حوادث النصب . كما تحرر في جميع جرائم الأحداث ؛ ولها نموذجان الأول مخصص لإحصاء الجنايات وجنح السرقات والثاني مخصص لإحصاء جرائم الأحداث .

ويتضمن التقرير بيانات تفصيلية عن المجني عليه والمتهم والجريمة تشمل البيانات التحليلية السابق توضيحها ، ويختص بتحرير التقارير الإحصائية المحقق الذي قام بتحقيق الجريمة وذلك عقب الانتهاء من التحقيق مباشرة ، وذلك حتى يستغل وجود أطراف التحقيق من مجني عليهم ومتهمين حتى يحصل منهم على البيانات المطلوبة في التقرير . وقد روعي في طريقة تحرير هذه التقارير البساطة حيث يكتفى عادة بمجرد وضع دائرة على البيان المطلوب مما يستوجب الدقة التامة عند تحريرها . ويتم تحرير التقرير من أصل

وصورتين ، يرسل الأصل إلى قسم الإحصاء بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية وصورة إلى وحدة الإحصاء بمديرية الأمن وتحفظ الصورة الثالثة بالقسم . ويتم إحصاء بيانات التقرير الإحصائي آلياً بالطريقة التي أوضحناها في الفقرة السابقة .

٧ . ٣ . ٢ الكشف الشهري

وهو المصدر الثاني في الأهمية للتقرير الإحصائي حيث يتضمن بيانات تفصيلية عن الجنايات والجنح عموماً موزعة حسب أنواعها ، ويركز بالنسبة للجنايات على توضيح تصرفات سلطة التحقيق فيها ؛ ويشمل البيانات الاحصائية عن الجرائم المعدة من قبيل الجنح موزعة حسب أنواعها الهامة . يحرر الكشف بصفة شهرية ويتضمن بيان الجرائم التي وقعت خلال الشهر وخلال المدة من أول العام وحتى نهاية الشهر المحرر فيه الكشف ويختص بتحرير هذا الكشف كاتب الجدول بالقسم تحت إشراف معاون الضبط ويعتمد بعد تحريره من قائد القسم ويرسل إلى وحدة الإحصاء الجنائي التي تتولى تجميع ما فيه من بيانات وتحرير كشف موحد لجميع أقسام المديرية يرسل لقسم الإحصاء بالوزارة .

٧ . ٣ . ٣ إخطارات الحوادث

يقوم المحقق عادة بإعداد إشارة تليفونية بتفصيلات الحوادث الهامة عقب تلقيه البلاغ واتخاذ الإجراءات الأولية فيه ، ويتخذ من هذه الاخطارات مصادر إحصائية خاصة بالنسبة للجنايات .

٧ . ٣ . ٤ الكشوف اليومية والأسبوعية

وهي كشوف تعدها الأقسام للجنايات وجنح السرقات عما تبلغ منها

خلال يوم ثم خلال أسبوع ، ويتخذ من هذه الكشوف مصادر إحصائية خاصة في مجال مراجعتها على البيانات الإحصائية الشهرية كوسيلة لضبط بيانات الأخيرة. ويختص بتحريرها الضباط المناوبون، وكتبة الجداول بالأقسام.

٧ . ٣ . ٥ جداول الأقسام والنيابة

وهي المرجع الأساس التي تقيد بها كافة الجنايات، والجنح بأرقام مسلسلة وتثبت بها المواد القانونية التي طبقتها سلطة التحقيق في الجريمة ونتائج تصرفاتها النهائية ، وهي تتخذ كمصدر أخير لمطابقة الجرائم المقيدة بها على ما ورد بالمصادر السابقة .

٧ . ٤ أهمية الإحصاء الجنائي في أعمال التحقيق الجنائي

يشكل الإحصاء الجنائي أحد الأجهزة المعاونة للباحث الجنائي ؛ ويمتد مجال عون الإحصاء ليشمل تقدير الموقف الجنائي بمنطقة عمل الباحث ، بالإضافة إلى أن الإحصاء هو وسيلة اكتشاف الظواهر الإجرامية ووسائل مكافحتها ؛ وعلى أساسه يتم توزيع القوات زماناً ومكاناً ؛ وفي ضوئه يتم تقويم جهود أجهزة البحث ووسائل المكافحة المطبقة وذلك على التفصيل التالي :

٧ . ٤ . ١ الإحصاء وتقدير الموقف الجنائي

لا شك أن الهدف النهائي الذي يسعى إليه الباحث من وراء ضبطه للجريمة هو المحافظة على الأمن العام والنظام بمنطقة عمله، لذلك كان من الأمور الحيوية للباحث الجنائي معرفة الموقف الجنائي بمنطقة عمله ، فيهمه التعرف على حجم الجريمة خلال فترة معينة بالمقارنة بالفترة المماثلة بعد عام مضى حتى يستيطع أن يحدد في ضوء ذلك مدى فاعلية جهوده في مجال استقرار الأمن سواء ما تعلق منها بمنع الجريمة ومكافحتها أو بضبطها، ويتولى الإحصاء

الجنائي هذه المأمورية بتقديمه للباحث بصفة دورية الإحصاءات التفصيلية التي تكشف له الموقف الجنائي بمنطقة عمله من كل الجوانب .

٧ . ٤ . ٢ الإحصاء واكتشاف الظواهر الإجرامية

قد يتكرر وقوع نوع معين من أنواع الجرائم بصورة تكاد أن تكون متشابهة سواء من ناحية الأسلوب المتبع أو من ناحية وقت ومكان ارتكابها ويطلق على هذه الحالة اسم الظاهرة الإجرامية ، ويشكل الإحصاء الجنائي أحد العوامل الهامة لاكتشاف مثل هذه الظواهر الإجرامية وتحديد أبعادها وشكلها الواقعي ، ولا يقتصر الأمر على مجرد اكتشاف مثل هذه الظواهر وإنما يمتد دور الإحصاء الجنائي ليشمل مد الباحث بكافة المعلومات المتعلقة بهذه الظواهر واللازمة لاختيار الأسلوب المناسب لمكافحتها ، وبعد ذلك يستمر دور الإحصاء في متابعة النتائج التي أسفر عنها تطبيق إجراءات المكافحة في مجال القضاء على هذه الظواهر .

٧ . ٤ . ٣ الإحصاء وتوزيع القوات الجغرافي والزمني

يرتبط توزيع قوات الحراسة في منطقة ما بحالة الأمن العام بهذه المنطقة خلال ساعات اليوم المختلفة ، وفي هذا المجال يقدم الإحصاء الجنائي عوناً فعالاً في كشف أفضل الخطط لتوزيع القوات في الأماكن والأوقات التي يتركز فيها وقوع الجرائم بالصورة التي تؤدي إلى التوصل إلى أحسن النتائج في مجال مكافحة الجريمة وضبطها .

٧ . ٤ . ٤ الإحصاء وتقويم جهود الباحث

تقويم جهود الباحث سواء بالنجاح أو الفشل يتم عن طريق تقدير وحساب مدى نجاحه في ضبط الجريمة وتوفير الأدلة قبل مرتكبها بصورة

تمكن سلطة التحقيق من إحالتهم إلى المحاكمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى في مدى نجاح أساليب المكافحة التي يطبقها لمنع وقوع الجرائم أصلاً، وفي كل من المجالين يسهم الإحصاء الجنائي في إعطاء صورة واضحة لهذه الجهود يمكن على أساسها التوصل إلى تقويم صحيح وفعال لهذه الجهود .

٧ . ٤ . ٥ نموذج عملي لفائدة الإحصاء الجنائي

لتوضيح الفائدة التي يقدمها الإحصاء الجنائي فإن هناك مثالاً بارزاً ساهم التحليل الإحصائي بدور واضح في كشف الظاهرة الإجرامية وعلاجها ، ففي خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٠ لوحظ تزايد في جنايات السرقة بمديرية أمن القاهرة وبتحليل ما وقع من جرائم في هذه الفترة أمكن التوصل إلى نتائج محددة فقد تبين من التحليل النوعي لهذه الجرائم أن معظمها ارتكب بواسطة النشل بالإكراه ، وبتحليلها جغرافياً تبين أن عدداً آخر منها وقع بالطرق المتطرفة خاصة بقسم المطرية ، كما اتضح من تحليل الوقت الذي وقعت به الجريمة تبين تركز وقوعها خلال الدوريات الثانية المسائية ، وبتحليل المتهمين المضبوطين فيها طبقاً لمهنهم وفئات أعمارهم تبين أن بينهم نسبة كبيرة من فئات الشباب والطلبة .

وفي ضوء هذه النتائج تم اعتقال عدد من النشالين ممن يزاولون النشل بالإكراه ، ودعمت الطرق المتطرفة خاصة بقسم المطرية بالحراسات وزيدت القوات العاملة بالدوريات المسائية ، وبدأت المديرية خطوات رائدة في دراسة ظاهرة انحراف الشباب عموماً والطلبة على وجه الخصوص وهي الأمور التي تضمنتها خطة المديرية في مكافحة هذه الظاهرة . وقد أثبتت متابعة هذه الظاهرة تراجع إحصاءات جنايات السرقة خلال النصف الثاني

من العام بنسبة كبيرة الأمر الذي يشير إلى فاعلية إجراءات المكافحة المطبقة على أساس ما استخلص من الاحصاءات التحليلية من نتائج .

٧ . ٥ الأخطاء التي تؤثر في سلامة الإحصاء الجنائي

هناك بعض الأخطاء الشائعة التي تحدث تأثيراً ضاراً في مدى سلامة الاحصاء الجنائي ويقلل أو يمنع من مدى العون الذي يقدمه للباحث الجنائي ويمكن توضيح أهم هذه الأخطار في النقاط الآتية :

٧ . ٥ . ١ التكييف الخاطئ للجرائم

يخطئ بعض المحققين إما عمداً أو إهمالاً في إعطاء الوصف القانوني الصحيح للجريمة التي يتلقون بلاغها وذلك بقصد التخفيف من درجة خطورة الحادث ورغبتهم في إظهار الموقف الجنائي بصورة حسنة ، ومن ذلك إغفال عنصر الإكراه في بعض المسروقات حتى لا تصير جناية سرقة وهي من الجرائم المخلة بالأمن العام ، ومثاله أيضاً قيد جنح السرقات كجنح تهديد بقصد الإقلال من إحصاءات جرائم السرقة .

والواقع أن هذا الخطأ يؤثر في سلامة الإحصاءات حيث سيظهر الموقف الجنائي بالمنطقة بصور تخالف الواقع ، وإن كان هذا التأثير مؤقتاً حيث تكشف المواد التي طبقتها سلطة التحقيق بعد ذلك الوصف القانوني الصحيح للحادث ويتم تصحيح الإحصاءات في ضوء ذلك .

٧ . ٥ . ٢ الضبط الصوري للجرائم

رغبة في رفع نسب ضبط الجرائم ، يعمد بعض الباحثين إلى الضغط على المتهمين الذي يضبطون في جرائم ، للاعتراف بارتكابهم جرائم أخرى

دون وجود أدلة مادية على ارتكابهم لها سوى مجرد اعترافهم الذي يحمل بين طياته عوامل البطلان بسبب استخدام وسيلة غير مشروعة لاستجواب المتهم وينتهي تحقيق الادعاء العام في معظم هذه الحالات الى استمرار حفظ الجريمة لعدم معرفة فاعليها نظراً لعدول المتهم عن اعترافه لإكراهه عليه من قبل الباحث . وبالتالي يظهر الموقف في مثل هذه الحالات تعارضاً بين إثبات الجريمة باعتبارها مضبوطة وبين نتائج تصرفات النيابة باستمرار حفظها لدعم معرفة الفاعل ويتم بالتالي كشف مثل هذا الضبط الصوري .

٧ . ٥ . ٣ عدم دقة تحرير المصادر الإحصائية وتأخر إرسالها

ويحتمل وقوع هذا العيب في جميع المصادر الإحصائية التي سبق توضيحها إلا أنه أشد ما يكون وضوحاً في التقارير الإحصائية حيث يهمل بعض المحققين في تحري الدقة عند ملء بياناتها التفصيلية مما يعطي صورة غير صحيحة عن الجريمة وبالتالي تؤدي إلى نتائج غير سليمة وفشل كافة الخطط التي تبنى على هذه النتائج .

وبالمثل فإن تأخير إرسال المصادر الإحصائية إلى الجهات المختصة بتجميع ورصد البيانات الإحصائية يؤدي بالتالي إلى ارتباك وتعقد عملية الإحصاء وعدم إصدار البيانات الإحصائية في الوقت المناسب للاستفادة منها بصورة كاملة .

٧ . ٥ . ٤ الأجهزة القائمة بأعمال الإحصاء الجنائي

وضحنا عند استعراضنا للمصادر الإحصائية المختصين بتحرير كل مصدر منها ، وتختص بتلقي هذه المصادر واستخراج البيانات الإحصائية وتجميعها وتبويبها وتحليلها في وحدة أو مكاتب الإحصاء الجنائي بمديريات

الأمن وهي الجهاز الإحصائي المختص بالمديرية والذي يقوم بإرسال صور من هذه المصادر إلى قسم الإحصاء الجنائي بالوزارة حيث يتم تجميع هذه البيانات وتبويبها وتحليلها وذلك على مستوى الدولة ككل. وتتم مطابقة بيانات كل من وحدة المديرية وقسم الإحصاء في فترات دورية وذلك لتأكيد سلامة مثل هذه الإحصاءات.

المراجـــع

البابلي، محمد (١٩٤١). **الإجرام في مصر**،(د.ن)، **القاهرة**.

الدر، ابراهيم فريد (١٩٨٣)، الأسس البيلوجية لسلوك الإنسان. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

الصيرفي، حلمي، شعبان، محمد عادل، **البحث الجنائي** ، إدارة التدريب السعودية، (د. ن)، (د. ت).

العريفي، محمد عيسى ، **محاضرات في التسجيل الجنائي والبحث الفني**، وزارة الداخلية السعودية، (د. ن)، (د. ت) .

الغانم، منيب عايض (١٩٨٩)، **التخطيط لعمليات البحث الجنائي**، رسالة ماجستير ، المركز العربي للدارسات الأمنية والتدريب، غير منشورة.

الكسندر مندلاي (١٩٦٦) ، **الكيمياء في خدمة الإنسان** ، ترجمة زكريا فهمي، مجموعة الألف كتاب، مطابع سجل العرب .

المحجوب، رفعت (١٩٧٣) ، **الاقتصاد السياسي**، القاهرة : دار النهضة العربية.

تسفي عوقر وآخرون (١٩٨٩) ، الاستخبارات والأمن القومي . ترجمة دار الجليل.

حسن، سمير محمد (١٩٨٣)، **تحليل المضمون**، القاهرة : عالم الكتب ، مصر .

حتاتة، نيازي (١٩٦٨)، تحريات الشرطة، مجلة الأمن العام المصرية، ع٢٦، سنة ١٩٦٨.

د. ف. ب تردويل وآخرون (١٩٨٠)، **الكيمياء التحليلية**، ترجمة عيسى عيسى، مصطفى، وآخرين، القاهرة: مطبعة غريب، مصر.

صبري، جلال (١٤٠٩)، **المعلومات الجنائية والمنهاج العلمي للبحث الجنائي الفني**، بحث غير منشور، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبدالحميد، محمد فاروق (١٩٩٩)، **القواعد الفنية للتحقيق والبحث الجنائي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبدالرحمن، عواطف، (١٩٨٣)، **تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية**، مجموعة دراسات في الإعلام.

عبدالهادي، محمد فتحي (١٩٩٤)، **مقدمة في علم المعلومات**،القاهرة: مكتبة غريب.

عبدالهادي، محمد فتحي (١٩٨٠)، **مكنز مصطلحات علم المكتبات والمعلومات**، (د. ن).

قاسم، حشمت (١٩٧٩)، **مصادر المعلومات**، مكتبة غريب، مصر.

قاسم، حشمت (١٩٨٤)، **دراسات في علم المعلومات**، مكتبة غريب، مصر.

لانكسرولفرد (١٩٨١)، **نظم استرجاع المعلومات**، ترجمة حشمت قاسم.

هيكل، سالم. **التسجيل الجنائي**، (د. ت)، (د. ن)، القاهرة.

هيكل، محمد حسنين (١٩٩٠)، **سنوات الغضب**، جريدة الأهرام، مقالة، ١٥/ ٧/ ١٩٩٠.

Auclaire P.J(1975), Cours de R. G. , 1 ere Parti , E. N. S. P. ,France,

Brodes(1980), Information as the FondamantalSocial Sciece , New bend in documentation and information . London , Aslip .

Viswanaa than C. G (1976), Element of Information Science , New delyi,Today and to morrows prinites.

Decartes (1951).Discours La methode. Paris: Demas.

Bertrand Rassel,(1954),History of Western Philosoph:London.

M. Gayet (1973), Anthropometnie , E. N. S. P. France.

Compton (1970), encgelopedia V. 13.

Conference on Training Science Information specialists. Oct. 12 -13.1961 , Institat of Technology, Gorgia, U. S. A.